

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد أحسيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخوتي وإخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيطكم علما بأن
القنصلية البلجيكية التي كانت موجودة في مدينة طنجة منذ عدة عقود،
وساهمت بذلك في تسهيل عدد كبير من الإجراءات الإدارية التي كانت
تتقل كاهل المغاربة الذين يترددون على هذا البلد، أو يقبضون على تراه،
خاصة أولئك المنحدرين من أقاليم الشمال، طنجة، العرائش، تطوان،
شفشاون، وزان، الناظور، الحسيمة.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن معظم أفراد الجالية المغربية المقيمة في بلجيكا، أو التي
لها تعاملات اقتصادية، أو أي نوع آخر، ينحدرون من هذه المنطقة، مما
جعل إقبال القنصلية البلجيكية في طنجة مشكلة حقيقية في وجه هؤلاء،
خاصة في ظل الظرفية الراهنة التي تفرض على أن تبذل فيها جهودنا جميعا
لدعم مبادئ اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطنين.

السيد الرئيس،

لا داعي للتذكير بأن هذا القرار هو قرار سيادي خاصة بالدولة
البلجيكية، إلا أننا نتوخى من خلال هذه الإحاطة، مخاطبة الضمير
البلجيكي المؤمن بقيم وقداسة حقوق الإنسان، أن يتراجع هذا القرار،
مبرزين أهمية العلاقة الوطيدة التي تجمع الدولتين المغربية والبلجيكية،
ملتجئين من الجهات المسؤولة، وخصوصا وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون، وأنه لن يكون عصيا عليها فتح الحوار مع نظيرتها البلجيكية من
أجل التراجع عن هذا القرار، والإبقاء على ملحق لمكتب القنصلية البلجيكية
بهذه المدينة، رحمة ورأفة بالمواطنين الذين يلجون مصالح القنصليات عموما،
والقنصلية البلجيكية على وجه الخصوص بمدينة طنجة، ومساهمة منها في
تسهيل المساطر الإدارية على المواطنين، الذين يعانون جراء الإجراءات
الكثيرة داخل القنصليات التي تعرف الاكتظاظ على الدوام.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمتدخل الموالي في إطار إحاطة المجلس علما، وهي للفريق
الفيدرالي. الأستاذ الرغوي، تفضلوا الكلمة لكم.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

شكرا السيد الرئيس.

محضر الجلسة رقم 887

التاريخ: الثلاثاء 24 رجب 1434 (4 يونيو 2013)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبعة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية

والدقيقة الأربعين بعد الزوال

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيداتان المستشارتان،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام
الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة
المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل ذلك، أحيل الكلمة للأخ الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من
مراسلات وإعلانات، والكلمة لكم السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين
إلى غاية يوم الثلاثاء 4 يونيو:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.

هذا ماجد من مراسلات، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة
كذلك بثان (8) إحاطات المجلس علما. والإحاطة الأولى وهي لفريق التجمع
الوطني للأحرار، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار إحاطة المجلس علما،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يعيش الشعب المغربي على إيقاع أزمات متلاحقة على كافة المستويات بسبب الممارسات الحكومية، التي أفرزت مجموعة من السلبات الكالحة لإيقاع التطور والدينامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفها المغرب منذ أواخر التسعينيات.

ولعل الجانب الاقتصادي والاجتماعي أبرز مؤثر على هذه الأزمة التي برزت بوضوح من خلال الأزمة السياسية، التي تحاول الحكومة من خلالها التهرب من مواجهة الملفات الكبرى المطروحة على المستوى الاجتماعي، والمتثلة في الهروب إلى الأمام، وعدم الدعوة إلى الحوار الاجتماعي ومأسسته، وضرب المكتسبات التي ناضل من أجلها الشعب المغربي فيما يتعلق بالحريات النقابية، والتفاوض من أجل مردودية أفضل، ومراعاة المكاسب التي انتزعتها النقابات المناضلة بالإصرار ومواجهة كل أشكال القمع خلال سنوات الحجر من أجل توسيع الهامش الديمقراطي، وجعل بلادنا في مصاف الدول الديمقراطية وذات مصداقية لتوحيد الصف ومواجهة التحديات التي تعرفها بلادنا تجاه المؤامرات التي تحاك من طرف خصوم الشعب المغربي.

لقد اجتهدت هذه الحكومة فقط في محاولة إعادتنا إلى الوراء، اجتهدت في الرفع من ثمن المحروقات وفي اعتماد الزبونية والمحسوبية في التعيينات في المناصب العليا، وابتكار أساليب القمع لمواجهة التظاهرات السلمية، وفي عدم الالتزام بالاتفاقات، اتفاق 26 أبريل 2011، وعدم الالتزام بتشغيل الأطر المعطلين اتفاق 20 يوليوز 2011 الذين أصفهم القضاء ودحض مزاعم رئيس الحكومة ومنظريه في التملص من الالتزامات تجاه الشعب المغربي الذي يدعي تمثيلته من خلال صناديق الاقتراع التي يعرف الجميع مدى خضوعها للنسبية والتحول والإنزاحات المتأثرة بالظرفيات.

كما اجتهدت الحكومة خارج القانون في الهجوم على الإضراب كحق دستوري، وسارعت على غير عاداتها إلى الاقتراع من أجور المضربين بقرار فردي وتحكي في مختلف قطاعات الوظيفة العمومية، ونطالبها أن تراجع عن هذا الخطأ الجسيم في انتظار تفعيل مقتضيات الدستور، وإخراج القوانين المنظمة للإضراب، ضمن قانون النقابات التي لازالت الحكومة تتلصق في إخراجه إلى حيز الوجود.

كما أننا لازلنا ننتظر الوعود المتكررة لرئيس الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور وإصلاح منظومة الأجور وصندوق المقاصة وأنظمة التقاعد، وفي نفس الآن نعتبر المبررات الحكومية بسحب 15 مليار من الاستثمارات الحكومية مبررات واهية، ولا تستند على أي خلفية تصب في مصلحة القطاع العام، بل معتبرين إياها تدخل في إطار حسابات مصلحة وضيقة.

كما نعتبر عن أسفنا تجاه الإجراءات الحكومية التي تتصرف بشكل انفرادي في محاولة يائسة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا، أنهيت حقك في الكلام... شكرا السيد المستشار، صافي انتهى الوقت ديالك، الله يجازيك بخير. الكلمة الموالية في إطار نقطة إحاطة المجلس علما كذلك هي للفريق الحركي، نرجو الالتزام بالتوقيت، الله يجازيك بخير، لكي لا نخرم أحدا من وقته في هذه الجلسة، كل واحد راه عندو ذلك الشيء مضبوط. تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس، تعيش المقاولات بصفة عامة وباختلاف مجالات اشتغالاتها عدة مشاكل وصعوبات جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها بلادنا، والظروف الصعبة التي يواجهها الاقتصاد الوطني المطبوع بالهشاشة الهيكلية.

وفي هذا الإطار، أصبحت مجموعة من المقاولات على حافة الإفلاس بسبب تأخر الدولة والمؤسسات العمومية والشبه عمومية في الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه المقاولات رغم استكمال المشاريع المنجزة، والتي حازتها بموجب قانون الصفقات العمومية.

وتزداد أزمة هذه المقاولات عمقا إذ استحضرننا التزاماتها الضريبية والاجتماعية التي لا يمكنها أن تنتظر، وكذا التزاماتها مع المومنين الذين أصبحوا أمام هذا التأخير الخارج عن إرادة المقاولات يلجؤون إلى متابعتها قضائيا، قصد استيفاء حقوقهم.

السيد الرئيس المحترم،

مناسبة هذه الإحاطة أيضا تجعلنا نطرح التساؤل عن إستراتيجية الحكومة العملية لإنعاش المقاولات الوطنية بمختلف أنواعها، وبصفة خاصة الصغرى والمتوسطة منها في ظل محدودية فرص الاستثمار العمومي، وتأخر الحكومة في التوزيع القطاعي لاعتمادات الاستثمار العمومي، وكذا ضيق مجال الاستثمار الخاص جراء الأزمة، وفي غياب خطط ملموسة لجلب الاستثمارات الأجنبية رغم ما تنعم به بلادنا من استقرار سياسي واجتماعي، قل نظيره إقليميا وجمويا.

السيد الرئيس المحترم،

من هذا المنبر نطالب الحكومة التي هي مدعوة على الأساس بإبداع الحلول من أجل مقابلة وطنية تكون دعامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على حل مشكل هذه المقاولات.

وشكرا السيد الرئيس.

فقد عرفت عملية تحصيل الضرائب في الأيام الأخيرة إقبالا كبيرا للمواطنين، مما جعل بنيات الاستقبال المحدودة تعجز عن تلبية طلبات المواطنين، خاصة وأنها لم تواكب التطور الذي عرفه توسيع الوعاء الضريبي وما يتطلبه من بنيات استقبال وموارد بشرية مؤهلة للقيام بهذه المهمة الوطنية الأساسية.

وإذا ما أضفنا إلى هذا الوضع بعض الإجراءات الإدارية غير المساعدة على تخفيف هذه الأزمة، من قبيل الرجوع إلى فرض الأداء الضريبي وجوبا بالقبضات التابع لها الملمومون، فإن الأزمة تزداد استفحالا وتخلق توترات كبيرة في بعض النقط التي يكون عليها الإقبال.

والأدهى من ذلك أن قرارا اتخذ بأداء مخلفات السير في نفس الفترة بهذه القبضات، مما أدى إلى استفحال الوضعية من جراء الاكتظاظ والتوترات والانفعالات بين المواطنين مع بعضهم ومع بعض الموظفين، مما يؤثر على عملية التحصيل ويجعلها مستحيلة ويفرض على المواطنين أداء الغرامات.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر هذه الوضعية غير عادية وضارة بمصالح المواطنين وبمداخل الدولة الجبائية في هذه الظرفية المالية الصعبة التي تمر بها بلادنا، وتتوجه إلى الحكومة بضرورة اتخاذ التدابير العاجلة لمعالجة هذه الوضعية غير الصحيحة، بدلا بالاكتماء بالحملات الإشهارية التي لن تحل المشاكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

وننتقل للكلمة الموالية، وهي لفريق الاتحاد الدستوري، الكلمة للأستاذ عادل المعطي.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، أشرف بإحاطة المجلس الموقر علما بالمعاناة التي يتكبدها المواطنون في البوادي وعلى امتداد التراب الوطني، من جراء نهب الأراضي السلالية التي يتم السطو عليها بطرق متعددة، دون مراعاة حقوق أصحابها.

السيد الرئيس،

لا يمر يوم دون أن نسمع عن احتجاجات وتظاهرات واعتصامات هذه الشريحة من المواطنين، مطالبين بحمايتهم من شيع وأطباع من تعودوا على السطو على الأراضي المذكورة بطرق وأساليب ملتوية، كثيرا ما تضرب بمصلحة ذوي الحقوق عرض الحائط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس وعلى التزامكم بالوقت.

الكلمة الموالية لفريق التحالف الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين المحترمين،

بناء على النظام الداخلي، أحيط مجلسنا علما بقضية طارئة تتعلق بتسويق الحبوب وما يعرفه من مضاربات تضر بمصالح الفلاحين. فقد حددت الحكومة الثمن المرجعي للحبوب في 200 درهم للقطار، وهو ثمن مناسب، واستقبل الفلاحون قرار الحكومة بارتياح، غير أن واقع السوق والثنم الفعلي المفروض على الفلاحين لا يتجاوز 220 إلى 230 درهم في أحسن الحالات، وذلك نظرا لتدخل المضاربين الذين يستغلون حاجة الفلاح في بيع منتوجه لتغطية تكاليف الإنتاج وتسديد الديون، وغيرها من المتطلبات، لفرض الثمن الذي يريدون وليس الثمن المحدد رسميا.

إن هذا الوضع يضر بالفلاحين، وعلى الدولة أن تتدخل عاجلا لفرض احترام الثمن المرجعي بمختلف الوسائل التي تتوفر عليها، ومنها دعوة اتحاد التعاونيات الفلاحية للشراء من عند الفلاحين، كما كان مفعول به في السنوات السابقة، فالتدخل من هذا النوع سيخلق توازنا بين العرض والطلب، ليكون السوق لصالح الفلاح وليس ضده كما يريد المضاربون.

وأملنا أن تتدخل الحكومة بشكل عاجل لتصحيح الوضعية الحالية للسوق في خدمة مصالح الفلاحين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة الموالية لأحد أعضاء الفريق الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما، الكلمة للأخ مولاي الحسن الطالب، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بالاختلالات والارتباك الكبير الذي تعرفه عملية تحصيل الضرائب في هذه الظرفية الحساسة المعروفة بإقبال المواطنين الكثيف على أداء التزاماتهم الضريبية، وذلك تفاديا لغرامات التأخير والدعائر.

وبين البرلمان.

احنا ظنينا بأن واحدة من أهم المكاسب الديمقراطية اللي حققتها بلادنا واللي كرسها الدستور الجديد، هو أن الدستور الجديد وضع ركائز جديدة في العلاقة بين الحكومة وبين البرلمان، قائمة على أساس الفصل بين السلط، قائمة على أساس التعاون، وقائمة على أساس التفاعل المثمر بين الحكومة وبين البرلمان.

اليوم، وبعد سنة ونصف من عمر هذه التجربة، كيتبين لنا عشنا عدة تجارب مريرة بأن هناك ما يستوجب التنبيه في العلاقة بين الحكومة وبين البرلمان، كيتبين لنا بأن الحكومة تتعامل مع البرلمان بمنطق أسمى منطق الاستخفاف والاستهتار والاستعلاء، وأحيانا احتقار البرلمان.

عدة أدلة تدل على ذلك، أكنفي بدليلين فقط. السيد الرئيس، عندنا في هاذ الملف وثائق صيفطناها لأربعة أو خمسة وزراء كنطلبو منهم في إطار واجبا الدستور يحضروا للجان باش ناقشو معهم قضايا تم الوطن وتم المواطنين، استدعينا وزير الخارجية، وزير التعليم العالي، الوزير المكلف بالجالية المغربية، وزير التشغيل، هادي مدة خمسة أشهر وأسبوعين، ولم تتوصل إلى يومنا هذا بأي جواب، علما بأن رؤساء اللجان ورئيس مجلس المستشارين مشكورين قاموا بالواجب دياهم، وراسلوا رئيس الحكومة والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، هاذ قفة الاستخفاف والاستهتار.

أكثر من ذلك، رئيس الحكومة يرفض مدة سنة ونصف، يصبر إصرار غريب -ولكن مرفوض- على تعطيل الدستور، الفصل 101 من الدستور كيص على جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، طالما طالبنا ذلك، ولكن لا يزال السيد رئيس الحكومة يرفض عقد هذه الجلسة.

إزاء هذا الاستهتار، ونحن نسميه مؤشرات تعطيل الدستور وانقلاب خشن على الدستور، فإننا نعلن بأننا غير مستعدين لتزكية هذا العبث، غير مستعدين للانخراط في هاذ المؤامرة ديال الصمت على تعطيل الدستور.

ولذلك، السيد الرئيس، احنا كنفريق سنسحب من هذه الجلسة احتجاجا، ونطلب منكم بناء على الفصل 120 من النظام الداخلي الذي يجيز لرئيس الفريق رفع الجلسة لمدة نترك لكم صلاحية تقدير المدة ديالها للتشاور حول ما يتعين علينا جميعا، لأن هاذ الموضوع ما كيمناش احنا، أتم شاهدون، السيد الرئيس، وأتم حرصتم على التطبيق الأمثل للدستور، ولا طالما ناقشناه في ندوة الرؤساء، وفي اجتماع مكتب مجلس المستشارين على أن يتحمل رئيس الحكومة مسؤوليتو في تفعيل الدستور. ولذلك، كنطلبو منكم رفع هذه الجلسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أنهيت الكلام.

وقد حاول المعينون إثارة انتباه السلطات المعنية بشتى الوسائل السلمية، منها المسيرات والاحتجاجات الجماعية، والاعتصامات أحيانا أمام مقرات السلطات المحلية.

وكمثال أسوقه على سبيل المثال لا الحصر، ما يجري حاليا بعمالة الفقيه بن صالح، حيث يعتصم ذوي الحقوق بالأراضي السلالية "أولاد هاتن" منذ أزيد من أسبوع بسبب تفويت بعض القطع الأرضية في ظروف غامضة دون علمهم وتحت ذريعة بناء مركبات ذات طابع اجتماعي.

وإذا كان هذا الطرح صحيحا، لماذا لم يتم إشراك ذوي الحقوق في تحديد هذا الاختيار، وهم المستهدفون أساسا بالخدمات التي ستوفرها لهم مشاريع التنمية البشرية التي يقال أن القطعة الأرضية التي وقع عليها الاختيار ستخصص لهذا الغرض؟

ومن هذا المنبر، أريد أن أوجه نداء إلى الجهات المعنية بأن أن تفتح حوارا جادا ومسؤولا مع المعنيين وجمعيات المجتمع المدني التي تتحرك بدورها من أجل المساهمة في تهدئة الجو ومحاولة إيجاد حلول مرضية للأطراف المتضررة، بعيدا عن التشنج والحيلولة دون وقوع أي اصطدام محتمل مع القوات العمومية، كما وقع ذلك في جهات أخرى من المملكة.

إن فرض سياسة الأمر الواقع لن يحل المشكلة، بل من شأنه أن يوسع الهوة بين المواطن والإدارة، وأن يعمق عدم الثقة في الشعارات التي تنادي إلى محاربة كل أشكال الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وعلىنا أن نتجدد جميعا من أجل تطبيق مضمون الدستور الجديد للمملكة في جو من التعبئة الجماعية والمسؤولية المشتركة، كل من موقعه حتى يشعر المواطن أيضا وجد أن عليه واجبات وله حقوق. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة المجلس علما، تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

أخواتي، إخواني السادة المستشارين،

السيد الرئيس، أريد باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن نثير اليوم، في إطار الإحاطة، قضية سبق لنا في واقع الأمر أن أثرناها في مناسبات سابقة، وأثارها غيرنا كذلك، وصبرنا عليها كثيرا، ولكن يظهر أننا اليوم لم نعد نستطيع أن نصبر عليها بسبب خطورتها.

والقضية اللي ابغينا نثيروها تتعلق بما يمكن أن نسميه بالأعطاب في العلاقة القائمة بين المؤسسات الدستورية، وتحديد العلاقة بين الحكومة

الزميلات والزملاء،

إن إحاطة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية اليوم ترتبط بشكل أساسي بكفاح ونضال المواطن المغربي البسيط والفئات المستضعفة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الشروط الدنيا لتطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعيش الكريم.

وفي إطار هذا الكفاح من طرف هذه الفئة والنضال، السيد الرئيس، هناك تجليات وأمثلة متعددة، سنسوق بعضها على سبيل المثال لا الحصر، كالكفاح اليومي للمستفيدين من البرنامج الوطني لإعادة إيواء قاطني دور الصفيح ضد كل حالة إقصاء واللامساواة التي يتعرضون لها في مختلف ربوع المملكة. ولا أدل على ذلك، السيد الرئيس، حالة الفوضى والتعثر التي تعرفها مشاريع الإسكان بالعديد من المدن، هذه المشاريع التي تروم في فلسفتها تعجيز العرض السكني الموجه للفئات المعوزة وذات الدخل المحدود. ويبقى المثال الأبرز في هذا الصدد، ذلك المتعلق بالمدينة الجديدة زناتة، ونضالات وكفاح ساكنة دواوير كريستال وغزوان وباقي الدواوير ضد سياسة صم الأذان وضد المقاربة الإقصائية التي تهجمها السلطات المحلية حيال مطالبهم المشروعة، والتي كان من نتائجها تنامي أشكال الاحتجاج وتصاعد الأصوات الراضية للشقق السكنية المقدمة لهم، والتي لا تتوفر فيها أدنى شروط العيش الكريم، إذ لا تتجاوز مساحة جملها 45 متر مربع للأسرة الواحدة، وذلك مقابل ثمن إجمالي يناهز 170 ألف درهم، وفي بعض الأحيان يصل إلى 200 ألف درهم.

السيد الرئيس،

إن ضمان حق سكان مدينة زناتة في الحصول على سكن يحفظ لهم كرامتهم هو حق يعلو ولا يعلى عليه، ويبقى إلزامي على السلطات المختصة الاستجابة لمطالبهم من خلال تمكينهم من بضع أرضية مستقلة كحل اقتصادي واجتماعي، وذلك إسوة بباقي الدواوير المستفيدة من برنامج إعادة إيواء قاطني دور الصفيح داخل تراب نفس العمالة، كدوار البراهمة وجيايكة وحيبي.

أما المثال الثاني الذي لا يقل أهمية عن المثال الأول، السيد الرئيس، فهو اللامساواة وانعدام تكافؤ الفرص المرتبط بإهمال الحكومة على الحق في الترقية بالشهادة بالنسبة للأساتذة المجازين وإجبارهم على خوض مباراة الترقية، دون حصيد محدد ولا جدولة زمنية ودون الأثر الرجعي الإداري والمالي، وهو ما يضرب في العمق قيمة الشواهد العلمية المحصل عليها ويزكي الظلم والإجحاف واللامساواة بين الأساتذة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق المحترم، أنهيت حقتك في الكلام. وهذا نكون قد أنهينا نقط إحاطة المجلس علما، ونشرع في معالجة

نتقل إلى الكلمة الموالية... أعلنتم أنكم ستانسحبون، السيد الرئيس، انتظروا بعض الشيء حتى نتأكد من مضمون الفصل 120، السيد رئيس الفريق، تفضل.

صحيح أن مضمون المادة 120. نستجيب لهذا الطلب مباشرة بعد ما طلبه رئيس الفريق دون أن أفصح أي نقاش في الموضوع، لأن الفصل يدعي ذلك.

تفضلوا، نرفعو الجلسة لمدة مؤقتة خمس دقائق.

الإخوان، السيد الرئيس، ما عنديش شي حاجة اللي كتلزميني حتى تبغي انت، السيد رئيس الفريق، تفضل، أنا اللي كنسير الجلسة. لمدة خمس دقائق ورجعوا، تفضلوا.. ماشي ضروري نخليك تكمل الإحاطة.

السيد رئيس الجلسة (استئناف الجلسة):

بسم الله الرحمن الرحيم.

تابع أشغال جلستنا بآخر نقطة إحاطة المجلس علما المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة. وقبل ذلك، سأعطي الكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذ الحلوطي، تفضل.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة نتأسف لأنك لم تمكننا من حقنا في نقطة نظام قبل أن ترفع الجلسة، لأن احنا لما استمعنا للإخوان ديالنا في الفريق اللي كيطلبوا الانسحاب، فالقرار ديال الانسحاب هو قبل طلب توقيف الجلسة للتشاور.

لو أنهم طلبوا توقيف الجلسة للتشاور قبل الانسحاب، لأخذت بالنص القانوني المنظم، أما وأنهم قد أعلنوا الانسحاب، إذن انتهى الكلام. وبالتالي، السيد الرئيس، كنعتهرو بأن عدم إعطائنا حقنا في نقطة نظام في الوقت ديالها هو من ما يخل بالسير العادي والطبيعي لهذه الجلسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الرئاسة تجاوزت مع طلب رفع الجلسة المقدمة من طرف رئيس فريق، لأن مضمون المادة 120 ينص على ذلك بشكل واضح، ولا يقتضي أن تعطى الكلمة للتعبير على هذا الطلب.

وإذلك، معذرة، سنواصل أشغالنا ونتابع نقطة الإحاطة الأخيرة للفريق الاستقلالي، والكلمة للسيد رئيس الفريق، تفضلوا السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

بحوالي 18 مليار وحدة علفية، أي بفائض قدره 4 مليار وحدة علفية مقارنة مع سنة عادية.

ولكن بعض الأقاليم فعلا عانت من قلة التساقطات، نتج عنها نقص في الموفورات الكلائية. ولمواجهة هاذ النقص، وضعت الوزارة برنامجا استعجالي لحماية الثروة الحيوانية بهذه الأقاليم، حيث يشمل هاذ البرنامج اللي غادي يبدأ التنفيذ ديالو في هاذ السنة ديال 2013 يعني في الأيام والأسابيع المقبلة، توزيع 305 آلاف قنطار من الأعلاف المدعمة، منها 205 ألف قنطار من الشعير و100 ألف قنطار من الأعلاف المركبة.

ولتنفيذ هذه البرامج تم تخصيص 60 مليون ديال درهم، فيها 51 مليون ديال درهم لاقتناء ودعم الأعلاف، و9 مليون ديال درهم تقريبا لنقل الأعلاف إلى الجماعات القروية المستفيدة.

كما تم إعداد برنامج لعلاج الأغنام والمعز ضد الأمراض الطفيلية الخارجية والباطنية بالأقاليم المعنية، وقيام المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بتنفيذه مجانا، هذا إضافة إلى حملة التلقيح المجانية الخاصة بمحاربة داء الجدري عند الأغنام التي انطلقت منذ 2 ماي 2013 بهدف تعزيز المناعة عند الأغنام وتقليل البور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للأستاذ الحاج عبو، تفضلوا للتعبير على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد عبو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أولا أنا نتقدم بالتحية ديالي للجواب ديال السيد الوزير. والسيد الوزير تيصو يعرف باللي إقليم كرسيف إقليم فلاحي، ولكن العلف راه معتمد على الفلاحة الأخرى، العلف ما عندوش، هاذي من جهة.

ومن جهة أخرى، السيد الوزير، احنا، السيد الرئيس، إخواني المستشارين، احنا السيد وزير الفلاحة عاش معنا واحد الشئ كبير ربما غادي نخرج الموضوع في القضية ديال الزيتون، ولكن هاذ قضية أخرى جات دابا، ها هما البارحة جات 300 واحد ديال تركيا، رجال الأعمال، فين رجال الأعمال ديالنا احنايا؟ فين الغرفة المهنية؟ فين جامعة الغرف؟ فين هي؟ فين امشات؟

دابا الله يخليك، السيد الوزير، أنا اللي كنت طلب منك هاذيك الاتفاقية اللي فيها 300 واحد ديال التبادل الحر ديال تركيا، الله يخليك كنت طلب منك ما يدبروا حتى حاجة حتى تجمع المهنيين.

وشكرا.

الأسئلة الشفهية المدرجة في هذه الجلسة ونسئلهما بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول انعدام المواد العلفية بالسوق الوطنية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا الحاج عبو.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، وزملائي،

أختي العزيزة المستشارة،

أولا، السيد الرئيس، من هاذ المنبر كنتقدم الشكر ديالي للسيد وزير الفلاحة على هاذ القبول ديالو لهاذ السؤال الآتي، لأن بحكم التجربة ديالي في هاذ الميدان.

السيد الوزير، احنا كنعرفوا على أن التساقطات المطرية الحمد لله بفضل الله واتما مرضيين الوالدين أعطى الله الخير، والتصريح اللي درتو في القمح الطري كان تصريح صحيح، ولكن، السيد الرئيس، كين بعض الأقاليم عرفت الجفاف، ما نزلش فيها المطر إطلاقا، ودابا اللي كنتطلبو من السيد الوزير باش يزودهم بالعلف، وعلى سبيل المثال إقليم جرسيف، في الجهة ديال تازة-تاونات-الحسمة، ما نزلش فيه الشتا إطلاقا، دابا كنتطلبو من السيد الوزير باش يزودهم بالعلف، وهاذ العلف اللي كنتطلب من السيد الوزير يسهروا عليه المنتخبين، لأن الخطرة الماضية كانوا الجمعيات هما اللي كيزعوا، ولا يعقل على أن الجمعيات غادي يوزعوا والمنتخبين ما يعرفوا والو، الجمعيات، المنتخبين يوزعوا والسلطة هي المراقبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا ابغيت نشير أن الظروف المناخية اللي ميزت الموسم الفلاحي الحالي، كانت عموما والحمد لله مواتية، بلغ معدل ملء السدود لأغراض فلاحية 88% عند متم الشهر الماضي، و68% في نفس الفترة من السنة الماضية.

هاذ الظروف كان لها وقع إيجابي على الغطاء النباتي والمراعي بشكل خاص، حيث مكنت من توفير موفورات مهمة من الموارد العلفية تقدر

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السادة الوزراء،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فقط أنه باش نقول بأنه المؤشرات ديال هاذ السنة إن شاء الله غادي تكون تربية المواشي عندها نتائج مهمة، وغادي ينخفض أسعار العلف ديال الماشية في الأسواق المحلية من 5 إلى 10% مقارنة مع نفس الفترة من الموسم المنصرم.

كذلك الأسعار عرفت تغيرات كبيرة منذ سبتمبر اللي فات إلى غاية أبريل 2013، الثمن ديال الأبقار الأصيلة طلعت بـ 53%، 31% باش كايته يعني (l'augmentation) بالنسبة لثمن النعجة، متنوعة بالحروف، كين 14% بالنسبة لثمن الأبقار، التحسن في إنتاجية القطيع بحوالي 5 نقط بالنسبة للولادات عند الأبقار و 10 النقط بالنسبة للولادات عند الأغنام.

كل هذه العوامل غادي تمكن من الرفع من الإنتاج الحيواني بنسبة 10% للحليب، و5% بالنسبة للحوم الحمراء. إذن الحمد لله نحن في سنة جيدة بالنسبة لقطاع اللحوم.

البرنامج ديال إغاثة الماشية ديال 2013 في هاذ المناطق اللي يمكن لنا نذكرها: فكيك، تاوريرت، جرادة، كرسيف اللي تكلمت عليها، السيد المستشار المحترم، تزيت، سيدي إفني، ورزازات، طاطا، زاكورة، تنغير، الراشيدية، ميدلت، دائرة بني تينجيت وتينغير، هاذو كلهم عندهم واحد البرنامج لأنه كانت عندهم قلة الأمطار، وكين شح الأمطار باش نواكبو العمل ديال الماشية.

فيما يخص التدخل دياكم يعني على التبادل الحر، فكيف يظهر لي أنه البارحة حتى في النقاش اللي كان مع وزير الفلاحة راه كانت يعني (la déclaration) واضحة اللي تتقول بأنه احنا راه عندنا "مخطط المغرب الأخضر"، خصنا نديرو الإعادة ديال الهيكلية، وخصنا نديرو الاستثمار، واحنا يالله في بداية مسار، وهاذ الشي راه خصو وقت باش يمكن لنا يكون واحد التبادل الحر اللي هو أكثر افتناحا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني الموجه دائما في نفس القطاع حول منتوجات الصيد الساحلي والتقليدي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل لتقديم السؤال، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

لقد جاء في تقرير المكتب الوطني للصيد أن منتوجات الصيد الساحلي والتقليدي عرفت ارتفاعا نسبيا خلال 9 أشهر الأولى من السنة الفارطة، وذلك بنسبة 3% من القيمة، ونحن نعلم، السيد الوزير، أن الثلاثة الأشهر الأخيرة من كل سنة تكون مهمة من حيث قيمة المنتوجات المصدرة إلى الخارج، وذلك بتزامن مع نهاية رأس السنة، مما يدفع فضولنا حول الإحصائيات الكاملة للسنة الفارطة.

كذلك من خلال تصريح المكتب الوطني للصيد، تركز على الزيادة الملموسة لمخزون الصيد بالمناطق الجنوبية مقارنة مع نفس السنة الفارطة، مع أننا نعلم أن سياسة تطبيق الراحة البيولوجية والصيد بالتناوب فيما يتعلق ببعض أنواع السمك أصبحت تعطي ثمارها في مختلف مصايد المملكة.

السيد الوزير،

كما تعلمون فإن الصيد الساحلي والتقليدي تعتبران من السلسلتين الأساسيتين من السلاسل الإنتاجية لقطاع الصيد البحري، بحكم منتوجاته التي تخضع لعدة مراحل وعدة متداخلين لتصريفها فيما بعد، إما في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، مما يجعل هذين السلسلتين من قطاع الصيد البحري العمود الفقري لخلق رواج متكامل، تدخل فيه كثافة اليد العاملة (كون أن برنامج Halieutis يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري بتحويله حق المعلومة، من جهة ومن جهة توزيع الحقوق والواجبات في إطار متوازن بين جميع الشركاء المتداخلين من أرباب ومجارة، إلى غير ذلك).

كذلك فيما يتعلق بالقيمة المضافة، بل وتزويد الوحدات الإنتاجية سواء تعلق الأمر بالتصدير أو بالتحويل، وبذلك نرى أن برنامج Halieutis بمقارنته الشمولية يجعل من هذين السلسلتين المحور الأساسي للنجاح.

لذا، نسأل السيد الوزير المحترم عن النتائج المباشرة لتطبيق برنامجكم Halieutis، والذي من خلاله تريدون إخراج بعض مصايد المملكة من الوضعية المحلة ما بين مجهود الصيد من جهة، والموارد المتوفرة إياها.

حتى لا نكون سلبيين، السيد الوزير، نحن نعترف ضمنيا بتحسين نوعي في تطبيق هذا البرنامج الذي من خلاله نتمنى إخراج بعض المصايد من الوضعية المزرية التي تعيشها.

ومن تم نرجو من خلال تساؤلنا هذا معرفة الأشواط التي قطعها برنامج Halieutis لتحسين وضعية إنتاجية المصايد التي كانت تعرف إلى وقت قريب وضعا سلبيا، وقد لا حظنا كما سبق أن قلت أنه هناك تحسن نوعي نظرا لمجموعة من القوانين التي تم سنها ونظرا لشمولية هذا البرنامج. ولكم الشكر.

23% من الكمية و9% من حيث القيمة، واحد الشيء من هاذ الانخفاض جا لأنه كانوا بعض الإضرابات في آخر دجنبر في 2012، ولكن كذلك لأنه كان خصنا مازال نحسنو أكثر هاذ المخطط ديال التهيئة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
الكلمة في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.
أنا أشاطركم الرأي، السيد الوزير، الإشكال اليوم أن فعلا هاذ البرنامج حالنا على عدة اجتهادات، تم تسنين عدة قوانين بما فيها القانون ديال (!'amarrage)، تم إعادة هيكلة المكتب الوطني للحفاظ على السلامة الصحية، ثم جاء قانون 08/2005 ديال السوق الأوربية المشتركة ديال (INN)، وبالتالي هاذ الاجتهاد وهاذ العمل جد إيجابي، فرض علينا سن واحد المجموعة ديال القوانين اللي هي مصاحبة، ومن تم كذلك ارتفاع ديال نسبة الأخطبوط جاءت بانخفاض ديال الأثمنة نظرا للأزمة العالمية، إلى غير ذلك.

أنا كظن، السيد الوزير، ألم يحن الوقت اليوم، في الشطر الثاني ديال Halieutis، باش ندخلو إلى توحيد هاذ الهيئات المراقبة والمصاحبة من المكتب الوطني للصيد، المكتب الوطني للحفاظ على السلامة الصحية، المكتب الوطني للجودة، المندوبية ديال الصيد البحري المكلفة بالمراقبة في إطار الخلية ديال (INN)، إلى غير ذلك.

كذلك ومثال عملتو على إيجاد واحد المجموعة ديال برامج إعلامية جد مهمة، تشكرون عليها، بما فيها البرنامج ديال "مايا" بالمكتب الوطني للصيد البحري أو البرنامج ديال "سمكنا" بوزارة الصيد البحري، ولكن حان الوقت لربما لتوحيد هاذ البرامج كلها وتوحيد هاذ التنظيمات للتسهيل، خاصة وأن المغرب يعتمد في هاذ المنتجات على الصادرات، باعتبار أن جل المنتجات احنا دولة مصدرة على الأساس.

إذن، السيد الوزير، اليوم بعد هاذ العمل اللي هو جد مهم، أصبحنا أمام واحد العدد ديال المتدخلين، واحد العدد ديال البرامج الإعلامية اللي هي مهمة، ولكن كثرة هاذ المتدخلين وكثرة هاذ البرامج ولات كنسمح علينا أننا نوحدهو ويكون عندنا مخاطب واحد، وربما نقط مراقبة على الحدود لتسهيل عملية التصدير واللي هي المحور الأساسي في هاذ العملية واللي بطبيعة الحال -كما سبق أن قلت- الصيد التقليدي والصيد الساحلي هم محور أساسي في هاذ الموضوع.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد وزير الفلاحة.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السادة الوزراء،

هو بخصوص الأشواط اللي قطعها الإستراتيجية ديال Halieutis، يمكن لي نعبّر عن الارتياح ديال النتائج الإيجابية والمطمئنة التي أصبحت تظهر باللموس على أرض الواقع، نتيجة تطبيق البرامج والمقتضيات والإجراءات المصاحبة اللي جاءت بها هاذ الإستراتيجية.

بالخصوص المحور ديال (La durabilité) الاستدامة، هو أول الأهداف والركائز الأساسية اللي انبت عليها الإستراتيجية، تمكنا في غضون هاذ السنوات القليلة، اللي تعطت فيها الانطلاقة ديال الإستراتيجية، من إخضاع ما يزيد عن 90% من مصايدنا الوطنية لمخططات تديرية لتبنيها وعقلنة استغلالها.

وقد تمت بلورة وإعداد وتنفيذ أكثر من 20 مخطط لتهيئة المصايد، وذلك في إطار مشروع شمولي لتدبير وعقلنة الاستغلال وتثمين الثروات السمكية، وهكذا ارتفعت نسبة الموارد المدبرة في إطار مخططات التهيئة من حوالي 5% نهار اللي ابدينا في المشروع ديال Halieutis إلى 60% سنة 2010، إلى 90% خلال السنة الحالية.

ومن بين هاذ المخططات، أذكر بالخصوص:

كاين المخطط ديال التهيئة، هاذو (C'est les plans d'aménagement)، تهيئة مصيدة الرخويات التي أبان حسب الدراسات العلمية المنجزة من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري عن تحسن كبير في الإنتاج، زائد 259% بخصوص صنف الأخطبوط، يعني دزنا من 5164 طن إلى 18 ألف طن في 2012، زائد 289% بالنسبة للكلمار، من 1007 دزنا لـ 3900، زائد 31% بالنسبة للبحار.

كذلك مخطط تهيئة مصايد الأسماك السطحية الصغرى السردين، ارتفع الإنتاج بين سنة 2011 و2012 بنسبة 25% من حيث الكمية، حيث داز من 781 ألف طن إلى تقريبا 980 ألف طن و16% على المستوى يعني القيمة، والفروع ديال الصيد التقليدي والساحلي كانت هي أكبر مستفيد من هاذ المصيدة.

كاين مخطط التهيئة ديال المصيدة ديال الأريبان (crevette)، هذا درنا المخطط الأول، ومن بعد كان خاص واحد (l'ajustement) ودرنا المخطط الثاني كذلك، وسجل الإنتاج ديال الصيد الساحلي والتقليدي تراجع نسبته

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فقط نذكر أنه يعني باش كنيشتغلو، كنيشتغلو بالمكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية اللي هو كيراقب الجودة يعني ديال المواد الغذائية المغربية، وكذلك الناس اللي كيصدروا كنيشتغلو مع يعني (l'établissement public) ديال المراقبة وتنسيق الصادرات لأنه كايين المطلوب ما هو مطلوب داخل السوق، لأن عندنا (les normes) ديال المغرب، ولكن كايين كذلك التوجه ديلنا لأسواق مختلفة داخل العالم، واللي خصنا نكونو عارفين بأنه كايين واحد تتبع المسار، وبأنه كايين واحد (la qualité) اللي خصها تحترم، والسوق الأوربي ماشي هو السوق الروسي، ماشي هو السوق الأمريكي. فلهذا، كيكونوا واحد (les tâches) زائدة فيما يخص المراقبة.

هذا هما جوج ديال المكاتب اللي كيقوموا بالمراقبة، أما المكتب الوطني ديال الصيد، فهو مكتب وطني مختص في التسويق وفي التسهيل باش يلاقي العرض والطلب، ويكون واحد السوق اللي هو شفاف اللي يمكن يتعاملوا فيه الصيادة.

على أي احنا آ السبي بنجلون هاذ الشي غادي ندرسوه، وإلى كايين إمكانية ديال الشباك ولا كيفاش يمكن يكون أكثر تسهيلات ديال التصدير ديلنا، فغادي تقومو بعملية باستشارة مع الغرف المهنية، باش نشوفو كيفاش يمكن نحسنو الخدمات إذا كان هناك طلب في هاذ الميدان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، دائما في نفس القطاع، وهو حول مفاوضات المغرب والاتحاد الأوربي لتجديد اتفاقية الصيد البحري، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الواحد الشاعر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، هاذ السؤال كان عندي مطروح في البداية ديال استئناف المفاوضات، ولكن ما كايين مشكل عاود ثاني نظرحوه من دابا ولو كان مروا بعض الجلسات.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الإخوة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، لدي بعض التساؤلات، ومن ضمنهم سؤال قد سبق لي أن تقدمت به سالفًا، وسأستغل هذه الفرصة لأجل طرحه من جديد نظرا لأهميته القصوى.

السيد الوزير،

قد وصل إلى علمنا من خلال بعض الصحف والقنوات المغربية بخبر استئناف المفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي حول تجديد اتفاقية الصيد البحري، وهناك اتفاقيات أخرى حديثة العهد قد أبرمت مع الوفد الروسي حول الترخيص لعشرات المراكب للصيد في المياه المغربية، هذا ما سمعناه من خلال التصريحات التي أدليتم بها، السيد الوزير، لبعض القنوات الوطنية، أما التفاصيل فإننا نجعلها.

السيد الوزير المحترم،

ألم تر أنه قد حان الوقت لأجل إشراك المهنيين الممارسين في ميدان الصيد البحري لأجل الخروج بالإيجاب في مفاوضاتكم مع الجانب الأوروبي لمصلحة المغرب تماشيا مع التنزيل السليم للدستور الجديد، الذي ينص على العمل التشاركي؟

أقول هذا، السيد الوزير، لأن ما يقوم به الجانب الإسباني هو إشراك مهنييه، حيث تكون المسؤولية بجانب التجربة والخبرة التي تساعدهم للخروج بإيجاب في مفاوضاتهم مع الجانب المغربي.

وفي هذا الموضوع، نسألكم، السيد الوزير: ما مدى استفادة مهنيي قطاع الصيد البحري على الصعيد الوطني من هذه الاتفاقية من شقيها الاقتصادي والاجتماعي؟ وأخص بالذكر مهني المنطقة الشمالية الأكثر تضررا من هذه الاتفاقية، لأن البواخر الأوربية التي يمكن الترخيص لها في هذه الاتفاقية يصل مجموعها إلى 120 باخرة، 98 باخرة إسبانية تزاوّل نشاطها بالشمال الغنية بسمك الأنشوية والممتدة بين إقليم طنجة والعرائش، مما يؤثر سلبا على قطاع الصيد البحري بالجهة الشمالية.

سؤالي، السيد الوزير: ما هي التوقعات التي تترتب على تجديد هذا البروتوكول لأن الاتفاقية تحصيل حاصل؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المستشار السيد عبد الواحد الشاعر:

شكرا السيد الوزير، نشكرك على هاذ الجواب، احنا ما كنشكوش في العمل ديالكم، لأن الجميع كي عرف مدى القيمة ديالكم والنزاهة ديالكم في العمل، إلا أن، السيد الوزير، سؤالي هو كيف تقيمون اجتماع الوفد المغربي الذي مثل المغرب بروكسيل للتفاوض على تجديد اتفاقية الصيد البحري؟ وما هو تعليقكم على ما ورد في بعض الصحف الوطنية على مشاركة وفد برلماني الذي مثل المغرب بروكسيل لأجل التفاوض على تجديد اتفاقية الصيد البحري مع السوق الأوروبية، حيث كتب في بعض الصحف الوطنية بعض العبارات توصف بالوفد المغربي، ببعض العبارات "بالضعف" في الدفاع عن الموقف الوطني؟

ثانيا، جريدة أخرى "عدم النضج السياسي المطلوب بعدم تمكينه في إقناع أعضاء البرلمان الأوربي"، ثم جريدة أخرى "الارتباك في الموقف"، هذه الكلمات التي... و"لغة الخشب" جاءت في بعض الصحف، ك"المساء" و"الصباح" و"الأحداث"، إلى ذلك.

فإن كان هذا الكلام صحيحا، فإنه لا يشرف المغاربة، ولا البرلمانين على الخصوص. ولقد بدأنا نتلقى دروسا في حقوق الإنسان بعدما قطعنا أشواطا ومراحل عديدة، فإننا لا نحتاج لمن يعطينا دروس في هذا المجال، كل هذا من أجل الضغط علينا لتقديم تنازلات أكثر لصالح الجانب الأوربي.

السيد الوزير،

إن جميع المغاربة والمهنيين العاملين في قطاع الصيد البحري وبدون استثناء، لا يقبلون بهذه الاتفاقية بأي ثمن كان، ولكن من أجل مصالح البلاد تقتضي منا هذه التضحية، لهذا السبب قبلها، فلماذا يجب التركيز على الوفد المتفاوض وأن يكون في المستوى المطلوب.

السيد الوزير،

أقترح عليكم أن يكون المهنيين الممارسين في الميدان، ولهم الاختصاص التقني، خبراء وأطر بالمعهد الوطني للبحث العلمي، وهم من الجانب العلمي، سياسيين محنكين بالغرفتين وهم الجانب السياسي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، شكرا لك.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

إلى اسمحتي كائنة واحد اللجنة ديال المفوضين مكونة من وزارة الخارجية ووزارة الصيد البحري، والإخوان ديال (INRH¹)، ديال المعهد راه حتى هما كابينين في هاذ اللجنة، وفيها كفاءات وفيها ناس اللي عندهم

هو الكل كي علم بأنه في 14 ديسمبر 2011 كان البرلمان الأوروبي ما صوتش على البروتوكول ديال الاتفاقية ديال الصيد البحري، ولكن ابقى الاتفاق الإطار ساري المفعول، اللي هو ساري المفعول حتى 2015.

في نفس الوقت اطلب الاتحاد الأوروبي -البرلمان الأوروبي- اعطى للمجلس الأوربي موافقته للمفوضية الأوروبية باش يياشر مفاوضات جديدة، يعني ما قبلش هذاك (l'accord)، ولكن اعطاهم (l'accord) وقال لهم زيدوا ديروا اسميتو..

اتصلوا بنا وقال لنا خاصنا نعاودو نبدأو النقاش لأنه زعما رغم أنه كل ما كينقال في السياسة وهذا، ولكن راه الحقيقة أنه يمكن العرض غير مغربي ولا اللي كان معطي لهم، لأن كي قول لك أودي احنا كي عملوا واحد العدد ديال التموليات اللي هي ما عندهم (le contre partie) ديالها.

احنا كي ظهر لي بأنه هاذي بالنسبة لنا مناسبة جيدة حتى احنا باش نعاودو نديرو إعادة ديال التقييم ديال هاذ العلاقات مع الاتحاد الأوربي، وامشينا معهم أنه أولا كبدأ أساسي أنه العرض المغربي كيرتكز على أفضل المعطيات العلمية من أجل تحديد المخزونات السمكية المستغلة، وبالتالي تحديد الفائض الممكن استغلاله والتفاوض بشأنه، زعما (on ne peut pêcher que le surplus)، الفائض هو اللي يمكن لنا نتلكمو عليه، من غير الفائض ما يمكننا نتلكمو عليه.

وابغينا نتوصلو معهم لواحد الاتفاق متوازن، كتعرفوا بأنه كان الاتفاق اللي سابق كتعطي تقريبا واحد 36 مليون أورو اللي كتجي للمغرب إما للخزينة ديال الدولة ولا طرف كذلك كبير كيمشي لإعادة الهيكلة ديال القطاع ديال الصيد البحري، وهاذ الشي استغليناه في العصرية وتأهيل أسطول الصيد البحري.

كذلك سحب الشباك العائمة المنجرفة، واتما كتعرفوها في المنطقة ديال الشمال من الصيد عبر تخصيص واحد المبلغ باش نعوضو هاذوك الناس اللي خرجوا من الشباك العائمة المنجرفة، دعم البحث العلمي، إعادة الهيكلة ديال الصيد التقليدي، تأهيل مسالك التسويق، مكننة وسائل التفرغ والمناولة، وتكوين ودعم المنظمات المهنية العاملة بالقطاع ديال الصيد البحري.

هو الاتحاد الأوربي راه شريك أساسي للمغرب، وكي تعتبر المستورد الأول للمنتوجات البحرية المغربية، حيث تصدر سنويا 240 ألف طن من المنتجات السمكية، بمبلغ 9 مليار و300 مليون ديال الدرهم، 930 مليار ديال السنتم اللي هي كيصدرو سنويا ديال الصيد البحري. فلماذا، هو... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، في إطار التعقيب ربما تكلموه.

الكلمة لأحد السادة المستشار للتعقيب على السيد الوزير.

¹Institut National de Recherche Halieutique

الإفريقي في دورته 48 المنعقدة تحت شعار "التغيير الهيكلي لإفريقيا" بمشاركة زعماء دول إفريقية وأزيد من 3000 مشارك، يمثلون 78 دولة من القارة السمراء، وأزيد من 20 منظمة غير حكومية.

ومما لاشك فيه، السيد الوزير، أن المؤتمر قد شكل فرصة مهمة لإبراز المشاريع والإصلاحات الكبرى التي أطلقتها المملكة لتعزيز البعد الإفريقي للمغرب، ومناسبة لبحث العديد من القضايا المرتبطة بتحقيق الاندماج بين الجهات المالية المختلفة، وسبل تعزيز ترابط الأسواق الإفريقية، خاصة وأن المغرب تربطه علاقة تاريخية ومميزة مع البنك الإفريقي للتنمية الذي ساهم ولازال في تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، حيث بلغت مساهمة البنك منذ بداية التعاون بين الجانبين سنة 1970 ما يناهز 10 مليارات دولار، كما أنها فاقت خلال السنة الماضية مليار درهم خصصت لإنجاز مشاريع في مجال البنيات التحتية.

وبالنظر إلى التوجه الإستراتيجي للبنك الراعي إلى دعم وتشجيع مختلف برامج التنمية، خاصة فيما يتعلق بدعم وتحسين المالية العمومية، فقد تم مؤخرا بمراكش، وعلى هامش المؤتمر، توقيع 3 اتفاقيات مع كل من "البنك الإفريقي للتنمية" و"صندوق التنمية لمنظمات البلدان المصدرة للنفط"، تهم النهوض بالحكومة في مجال الميزانية وربط العالم القروي بشبكة الكهرباء.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي آفاق المالية العمومية للمغرب من خلال افتتاحه على دول إفريقيا؟ وعن مضمون الاتفاقيات التي تم توقيعها على هامش المؤتمر؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية للجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على ما جاء في تدخل السيد المستشار، وكذلك على سؤالهم الهام حول آفاق المالية العمومية للمغرب بعد تنظيم تظاهرة "البنك الإفريقي للتنمية".

ينبغي التذكير هنا بأنه تم تنظيم الأسبوع الماضي في مدينة مراكش، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس أيده الله، الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية. وتم التركيز خلال هذا الاجتماع على

تجربة في المفاوضات، واللي كيسايروا هاذ النقاش.

واحنا كاين تقدم كبير في المفاوضات اللي كتأسس على جانبين أساسيين، كاين واحد الجانب تقني اللي هو يراعي الإمكانيات البحرية للمغرب والفرص التقنية اللي كيتوفر عليها الاتفاقية القطاع والمهنيين المغاربة، وكاين جانب سياسي كيم فيه التنسيق الكامل مع وزارة الخارجية والتعاون للتأكد على الحقوق المغربية.

إذن، احنا هاذ جوج دعومات راه احنا مرتكزين عليهم للحوار والنقاش المستقبلي.

ولكن اللي يمكن لي تقول لك كشهادة أنه أنا عملت، يعني كانت عندنا مفاوضات في الصيد البحري، وكانت عندنا مفاوضات كذلك في الفلاحة مع الاتحاد الأوروبي، وما يمكن لي إلا نشهد بالعمل الجاد اللي قاموا به البرلمانيون بصفة عامة وبالحدود دياهم ويعني و (l'appui) دياهم اللي كان جد مهم وتلاقوا مع الناس وفهموا الناس، وجابوا لنا المعلومات اللي خصنا نجاوبو عليها واعطوا الأجوبة، فنحن نحتاج لهم وغادي نبقاو نحتاجو لهم إن شاء الله في المراحل المقبلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وقبل أن ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، أريد باسم السيدات والسادة المستشارين أن أرحب بكوكبة من طلبة معهد الصحافة ومهن الإذاعة والتلفزيون بفاس الذين يتابعون معنا هذه الجلسة. شكرا.

ننقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول حول آفاق المالية العمومية للمغرب بعد تنظيم تظاهرة البنك الإفريقي للتنمية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

طبعاً باسمي وباسم الفريق الاستقلالي إذ نهني السيد الوزير المحترم لاختيارك من قبل مؤسسة البنك الإفريقي للتنمية كأحسن وزير للاقتصاد والمالية، طبعاً وهذا راجع لتبعمكم وإمامكم في الشأن الاقتصادي العالمي والوطني، وهذا فخر للمغرب والمغاربة.

من هذا الباب، فريقنا الاستقلالي يتقدم بسؤال شفوي آني في هذا الموضوع، حول آفاق المالية العمومية.

اختتمت مؤخرا بمدينة مراكش أعمال المؤتمر السنوي لبنك التنمية

وصلات لوشي والمسائل ديال الكهرباء.
وكذلك ابغينا أنه من خلال هاذ الإستراتيجية أو هاذ التنمية ابغينا أننا
نمشيو في القضية ديال التصنيع في المجال الفلاحي للقضاء على الأمن ديال
التغذية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيد المستشار على التعقيب.

أريد فقط أن أوضح هذه النقطة التي أنهيته بها كلمتي، وهو اعتماد
مرسوم الصفقات العمومية بالنسبة للمغرب، أول مرة البنك الإفريقي للتنمية
سيقوم بذلك، هاذ ماذا يعني؟ يعني أن المقاولات الصغرى والمتوسطة
الوطنية ستكون لهم الأفضلية والأسبقية لأن سيتعاملون بمساطر يعرفونها،
وهذا شيء إيجابي بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية.

النقطة الثانية التي تحدثت عنها، فبالنسبة للكهربة القروية، ينبغي التذكير
أنه على هامش كذلك هاذ الاجتماعات تم التوقيع على اتفاقية ديال 60
مليون ديال الدولار، اللي أعطتها لنا صندوق (OPEC) للتنمية الدولية
اللي غنمك من تمويل الكهرباء القروية لـ 1068 قرية، وهذا يرهن بأن
هنالك رغبة قوية للحكومة مواصلة العمل بالنسبة للتغطية الكهربائية
بالنسبة للعالم القروي.

بالنسبة كذلك لنقطة أساسية ألا وهي: ما هي المشاريع وما هي
الاستراتيجيات؟ فهي تركز أساسا بما قدمه نحن من توجهات، في مجال
مثلا الفلاحة، في مجال الصناعات الغذائية، في مجال كذلك التجهيزات
التحتية من سدود ومن كذلك موانئ، في مجالات كذلك الطاقة الشمسية،
وفي المجالات الاجتماعية (مجال الصحة، مجال التعليم)، فكلها تعد أولويات
سيساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويل تلك المشاريع.

وأخيرا، ينبغي التذكير بأن كما تعلمون جلالة الملك زار العديد من
الدول الإفريقية مؤخرا، وأكد على البعد الإفريقي لبلادنا، وبالتالي فلا يمكننا
إلا أن نستغل هذه الفرصة من أجل أن يكون هنالك استثمارات كبيرة في
الدول الإفريقية وتقوية المبادلات الخارجية مع الدول الإفريقية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.
وننتقل إلى السؤال الثاني وهو حول اللاتكافؤ بين جهات البلد، والكلمة
لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة المعاصرة، تفضلوا.

نقطة أساسية، ألا وهي: كيف يمكن العمل على تحقيق التحول الاقتصادي
بالنسبة للقارة الإفريقية؟

وينبغي التذكير هنا بأن المغرب هو يعد الزبون الأول للبنك الإفريقي
للتنمية، والسنة الماضية استطعنا أن نعي مليار دولار من قروض بأسعار
تفضيلية لبلادنا من أجل تمويل الاستراتيجيات القطاعية، وكذلك المشاريع
الكبرى ذات البعد التنموي، وذات البعد الاجتماعي.

وينبغي كذلك التذكير بأن في هاذ الإطار، ومن خلال هاذ الاجتماع،
فكانت الفرصة بالنسبة لرئيس البنك الإفريقي للتنمية أن أولا أن ينوه بما
حققته بلادنا من تطورات على الصعيد الاقتصادي، واعتبار المغرب أنه
يشكل نموذجا بالنسبة للقارة الإفريقية في مجال التحول الاقتصادي، بحيث
أنه هنالك اليوم العديد من القطاعات الواعدة التي تمكننا من الولوج إلى
الأسواق العالمية وبقيمة مضافة جد مرتفعة وإنتاجية مهمة جدا.

النقطة الثانية، وهو أكد على أنه مستعد لمواكبة البرامج التنموية
المستقبلية لبلادنا، وخير دليل على ذلك أنه كما تعلمون البنك الإفريقي
للتنمية ساهم في تمويل محطة الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية
بورزازات بـ 168 مليون أورو، وهما مستعدين لتمويل الشطر الثاني كذلك
بقيمة تفوق 100 مليون أورو، وهذا يرهن عن الثقة في بلادنا.

أكثر من ذلك، أننا على هامش هاذ الاجتماعات تم التوقيع على اتفاقية
أساسية مع البنك الإفريقي للتنمية، وهو أنه ابتداء من اليوم سيتم اعتماد
المساطر الإدارية المغربية التي هي محددة في قانون الصفقات العمومية
بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، واحتفظوا، السيد الوزير، ببعض عناصر الجواب في التعقيب.
تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

طبعاً، السيد الوزير، نشكرك على هاذ التوضيحات، ونتمن الجهود
حقيقة التي تقوم بها، وخاصة حقيقة أن التحول الاقتصادي للقارة الإفريقية
في مستقبل زاهر، وأن المغرب هو الشريك الرسمي بالنسبة للبنك الإفريقي
للتنمية.

طبعاً غير ابغيناك توضح لنا أكثر، السيد الوزير المحترم، القطاعات اللي
غادي يمكن أن هو تسهروا عليها وتعطيها أولى الأولويات بالنسبة
للمغرب، وخاصة كيف ما ذكرتي أن كايته أن هناك مشاريع كبرى، ابغينا أنه
الرأي العام يعرف النوعية ديال هاذ المشاريع، وأن الشطر الثاني اللي
بالنسبة للطاقة كذلك أن ابغينا الطاقة الإيصال ديالها بالنسبة للعالم القروي
وحتى هاذي في الإستراتيجية ديال الحكومة، اللي ابغينا أن الرأي العام
يطمن، وخاصة أن بعض الجهات في العالم القروي اللي الإنارة مازال ما

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.
أختي المستشارة،
إخواني المستشارين،
السادة الوزراء،

كشفت المندوبية السامية للتخطيط في أحد تقاريرها عن استمرار اللاتكافؤ بين جهات البلد، بحيث أظهرت نتائج الحسابات الجهوية لسنة 2010 حول الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي ونفقات الأسر، بأن 6 جهات من بين 16 جهة تخلق حوالي 63,8% من الثروة الوطنية، بحيث تحتل جهة الدار البيضاء المرتبة الأولى، في حين تحتل جهة تازة-الحسيمة-تاوانات المرتبة الأخيرة، باعتبارها الجهة الأكثر فقرا في أبعاده المختلفة والمتعددة.

وفي ظل استمرار تكريس الحكومة لنهج اللاتكافؤ بين الجهات، خصوصا من خلال التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، وفي ظل استمرار تلجئ الحكومة في إطلاق الدينامية والورش الكبير المتعلق بالجهوية المتقدمة، الذي سيشكل آلية مهمة لضمان التوازن والتضامن بين الجهات، فإننا نسألكم، السيد الوزير: ما الذي قامت به الحكومة في هذا المجال؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير الاقتصاد والمالية، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم الهام، حول التكافؤ بين جهات البلاد، وكما جاء في تدخل السيد المستشار، فنحن نعلم بأن هنالك إشكالية مطروحة في هذا المجال، بحيث أن هنالك تراكمات أدت على أن 63% من الناتج الداخلي الإجمالي، فهو يتم إنتاجه بـ 6 جهات المملكة، إذن هاذي إشكالية مطروحة معروفة، وينبغي أن نعمل على تقليص هذه الفوارق بين الجهات.

وفي هذا الإطار، ينبغي التذكير أن في العشرة الأخيرة بالنسبة لبلادنا، عرفت السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتتالية، طبقا للتوجيهات الملكية، تطورا ملحوظا في هذا المجال، بحيث أنه تم التوجه نحو إحداث أقطاب جهوية على صعيد جميع جهات المملكة، وتم كذلك تقوية الاستثمارات في التجهيزات التحتية، حيث تم تضاعف الاستثمارات العمومية التي مرت ثلاث مرات، التي مرت من 60 مليار ديارل الدرهم إلى 180 مليار ديارل الدرهم، من أجل تقوية هذه التجهيزات التحتية، وتحسين كذلك مناخ الأعمال بالنسبة لهاذ الجهات، وكذلك استقطاب استثمارات مهمة، التي من شأنها أن يكون لها وقع إيجابي على التنمية الاقتصادية على

الصعيد الجهوي.

ولكن، أنا متفق مع السيد المستشار حين قال بأنه ينبغي أن نعمل، أولا، على إسراع الورش الكبير للجهوية المتقدمة، التي كما تعلمون من شأنها أن تنتقل سلطة القرار من المركز إلى الجهات، وأن نندرج وندخل في إطار تعاقد ما بين الدولة والجهات انطلاقا من الحاجيات الملحة للجهات، ومن المنظور كذلك الجهوي بالنسبة للتنمية الجهوية المندمجة.

والنقطة الثانية، وهو أننا واشتغلنا معا في هذا المجال، في إطار المسودة بالنسبة لمشروع القانون التنظيمي للمالية، والمشروع اليوم تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة قصد دراسته، هاذ مشروع القانون التنظيمي للمالية سيعطي الإمكانية للمستشارين وللنواب البرلمانيين أن يناقشوا وأن يحددوا كذلك الأولويات في التوزيع الجغرافي للاستثمارات العمومية للدولة، وبالتالي من خلال ذلك فستكون لنا مسؤولية مشتركة من أجل العمل على تقليص هذه الفوارق ما بين الجهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في التعقيب، تفضل الأستاذ بوغمر.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، نحن متفقون، وبلغة الأرقام أنا عندي إحصائيات، حجم الاستثمار العمومي من 2008 إلى 2010 غادي نعطيك ثلاث ديارل الجهات: كانية الجهة ديارل الرباط سلا زمور زعير 41.53 مليار درهم، يعني 20.25%، من بعدها الجهة ديارل الدار البيضاء الكبرى بـ 24 مليار، غادي ندوزو لجهة تازة الحسيمة تاوانات 6,71، وفي الأخير كلميم السارة 3,8 وتادلة أزيلال 1,07.

هاذ القراءة ديارل الأرقام، كانية جوج ديارل النقط، كانية الجهوية الموسعة اللي تحدثتو عليها، السيد الوزير، وهي الشغل الشاغل ديارل المغاربة، المعايير اللي كنعتمد الآن، لأن خلال 50 سنة كين المعيار هو المعيار الأمني لا غير، هو اللي خلى واحد المجموعة ديارل المناطق تتبقى في الظل، وما سمي بالمغرب غير النافع.

المسألة الأخرى وهي السلم الاجتماعي، إلى جينا نشوفو، السيد الوزير، الجهات اللي فيها الحراك الاجتماعي هي هاذ الجهات اللي هابطة على 3% و6%، باش نسمعو مثلا الأحداث التي وقعت في تازة، لأن الحراك الاجتماعي هو السبب ديارلو اقتصادي اجتماعي بالدرجة الأولى، باش ما نلبسوهش شي لبوس آخر.

الحكومي، لا من خلال التجهيزات التحتية، لا من خلال كذلك بالنسبة للناطور ديال مارشيك، بالنسبة للقرب السياحي، لا من خلال كذلك الطريق المزدوج ما بين تازة والحسيمة... إلى آخره، استثمارات مهمة، فهي الحمد لله نحن نواصل في هذا المجال.

وهناك كذلك بالنسبة للجهة الشرقية القرب الفلاحي ديال بركان، ومناطق صناعية ومطارات، مطار في الناطور، واتما عارفين ذلك، وفي الحسيمة، وفي وجدة اللي تم كذلك التقوية ديالو، كل ذلك يبرهن على أن هنالك رغبة قوية من أجل التقليل من هاذ الفارق اللي كين على الصعيد التنموي، بل أنه يتم استدراك هاذ الفارق من أجل أن تتمكن من تحقيق نمو مستدام ونمو متوازن على صعيد كل أنحاء المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث وهو حول مخاطر اللجوء إلى الاستدانة بشكل مفرط. والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا الأستاذ المستشار.

المستشار السيد الحبيب بنطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين. نلاحظ، السيد الوزير، أنه الاقتصاد الوطني سيواجه على المدى المتوسط والبعيد عدة صعوبات، نظرا لاعتماد الحكومة سياسة الاقتراض، الذي نتمنى أن لا يتجاوز حجمه طاقة البلاد في ظل أزمة اقتصادية ومالية جد خائفة.

ألا ترون، السيد الوزير المحترم، أنه آن الأوان للتعامل مع مبدأ الاستدانة بكثير من الحذر، خصوصا ونحن نقيم الصعوبات التي تعيش دول الجوار، خصوصا اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، التي لم تستطع السياسات المتبعة في هذا الباب من إخراجها من الأزمات التي تعيش اليوم، ونهج خطط محكمة كفيلا بالرفع من إنتاجية الإنتاج الوطني ومن قدرته الإنتاجية والتنافسية، وتوفير مناخ الاستثمار، وتشجيع الاستثمار، وتبسيط المساطر المتعلقة بالاستثمار، وتوفير التمويل الخاص للاستثمار بأسعار جد مدروسة؟

ألا ترون، السيد الوزير، بأنه هذه المؤهلات ستمكننا من تجنب عواقب أو انعكاسات المديونية التي كيف تشوفو في عدة دول مجاورة، أنه اليوم أصبحت جد خائفة، واتباع الخطوات الناجحة كالتي سلكت تركيا، والتي هي في هاذ الأواخر تمكنت باش تؤدي ما بذمتها بالكامل للأبنك والمؤسسات العالمية من ديون؟

شكرا السيد الوزير.

ما وقع في الصحراء، ما يقع الآن مثلا في... اشكون اللي تعرف دمنات فين جات؟ اشكون اللي تعرف واويزغت؟ ما كينش اللي تعرفها فين كايينة، باش تخرج واحد المجموعة ديال المناطق اللي كانت تبتقال عليها أنها وديعة وساكنت، خرجت، لأن الموس وصل للعظم، المغربي ملي كقولو المنطقة ديال أزيلال مثلا، المنطقة ديال دمنات، السيد الوزير، ثلاثة ديال السود والناس كيموت بالعطش، هذا راه منتهى الحكرة، ثلاثة ديال السود وتقطع عليه الماء والضوء هذا راه الإمعان في الإدلال، يعني هاذ الشئ كيتجاوز السياسة ديال الدولة، شئ حاجة كندبر.

السيد الرئيس، راه ما عمرني كناخذ قبل من وقتي، أتمنى أنك تعطيني، تصبر معايا، أتمنى، لأول مرة.

السيد رئيس الجلسة:

ما ذنبي أنا يا أخي، تفضل بالله زيد كمل الجملة ديالك، ما غاديش تقاطعك، ولكن راه ما شئ ديالي الوقت، آ السي عبد الكريم، راه ما شئ ديالي، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا، لأن في إطار الجهوية الموسعة خاص جوج ديال المعايير: معيار اقتصادي واجتماعي بالدرجة الأولى، وهناك التقسيم ديال المغرب النافع وغير النافع خصو يتجاوز، وخاص نعرفو الرؤية ديال... شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، استرحني كثيرا إن واصلت معك الخط، الله يخليك. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على التعقيب.

أنا فقط أريد أن أوضح بعض ما جاء في تدخل السيد المستشار، أولا هاذ المنطق ديال المغرب النافع والمغرب غير النافع فهو تجاوز 100%، والحمد لله.

النقطة الثانية، وهو أنا كما ذكرت- أنه تم اعتماد مقارنة تهدف أساسا إلى خلق أقطاب جمهورية على صعيد كل جهة، تنافسية تمكن من خلق فرص الشغل، وتمكن كذلك من خلق أحواض ديال الشغل بالنسبة لكل جهة، باش نتجاوزو الإشكاليات الاجتماعية اللي تكلمتو عليها.

النقطة الثانية، وهو أنه بالنسبة للمنطقة اللي تكلمتو عليها، وهي جهة تازة الحسيمة، فهادي جهة حظيت باستثمارات مهمة جدا على الصعيد

3,5%، في الوقت أن نسبة الفائدة بالنسبة للدين الداخلي فتفوق 4,5% إلى 5% حسب الظروف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هنالك تعقيب؟ تفضلوا السي اميدي.

المستشار السيد محمد اميدي:

شكرا السيد الوزير.

بكل صراحة هناك راهنية حول هذا السؤال، والذي تتجلى في كون الحكومة أقدمت على اقتراض ما يناهز 750 مليون دولار من الخارج لتغطية العجز، من المؤشرات ديال المديونية، السيد الوزير، المرتكز الأساسي لقياس نجاعة تدبير الميزانية العمومية، ونلاحظ تدهورا مضطربا في المالية العمومية، حيث أن مؤشر المديونية قفز من 1/47,1/2009 إلى 53,7/2011 وفاق 60% في 2012.

إذن هذا ما يجعلنا ندق ناقوس الخطر حول أزمة مديونية جديدة، وأنا كنتعجب، السيد الوزير، قلت لي بأن الحكومة واعية، ولكن واحد الحاجة احنا كنشوفو بأن الحكومة ما قاياشي حتى بشي مجهود، لا داعي باش نمشيو تتكلمو على ذلك حكومة التناوب، واللي قام بها الأخ عبد الرحان يوسف، اللي ضحى من أجل... وجاءت الحكومات من موراهنا.

ولكن كنشوف هاذ الحكومة هاذي لا من الناحية الداخلية باش غادي يكون المداخيل في المستوى، وهاذ الشي غير معقول وغير مقبول، خصوصا هناك توقعات الحكومة أن تصل هاذ المديونية إلى 70%، عوض أن تفكر الحكومة في جلب الاستثمارات، سواء الاستثمارات الداخلية أو الأجنبي، وكذلك تخليق الإدارة (في السنة الماضية، لأن ملي كنعقولو تخليق الإدارة وهو الاستخلاص من الأشخاص الذين يتهبون من الضرائب وتقريب الإدارة من المواطن).

وهنا في السنة الماضية، كان وعد السيد الوزير أعطيتموه لنا فيما يخص الخزينة التي توجد بطنجة بني مكادة، عفوا، قلت بأن في القريب العاجل ستحل هذه الإدارة، إلى حد الآن مغلوقة، ولكن باش غير عرف أن رئيس الحكومة اللي كيكاطب كيقول لك أنا كنيخاطب الشعب المغربي، زول لو 15 مليار من الاستثمار، ودابا هاذ الإدارة هاذي غادي تباع. إذن هاذ الحكومة هاذي باغية تباع الإدارات... عفوا جوج دقائق ما كفاياش باش...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، مع الأسف هذا هو القانون. السيد الوزير، تفضلوا في إطار التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة على هاذ السؤال الهام، حول مخاطر اللجوء إلى الاستدانة بشكل مفرط. أولا، ينبغي التذكير هنا بأن الحكومة فهي واعية بهاذ الإشكالية، وكما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم، صحيح أن الاستدانة المفرطة قد يكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني كما عشناه بالنسبة للعديد من الدول المجاورة، وكذلك كما عشناه كذلك في الماضي بالنسبة لبلادنا، حيث اضطررنا أننا نستعين بصندوق النقد الدولي باش نصلو إلى مخطط ديال التقويم الهيكلي، واللي كلف بلادنا أكثر من 20 سنة ديال الالتزامات والعمل من أجل الخروج من هاذ المديونية. اليوم الحمد لله احنا بعيدين كل البعد على هاذ الإشكال، ولكن ينبغي أن نكون حذرين في نفس الوقت.

ولكن إلى اسمحت، السيد المستشار، ابغيت نرجع للنقطة ديال المديونية. اعلاش تنستندون؟ نعرفو جميع بأن ملي تنقولو وقع اللجوء إلى الاستدانة، فهذا اللجوء للاستدانة فهو ناتج عن كون أنه كايين حاجيات لتمويل الخزينة، أي تمويل الاستثمارات والتفقات الأخرى، مزيان. اعلاش كايين هاذ الحاجيات؟ هاذ الحاجيات اعلاش تترتفع؟ لأن العجز ديال الميزانية تيرتفع، عجز الميزانية كان عندنا فائض في 2008، واليوم عندنا عجز ديال 7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إذن ملي تنقولو تيخصنا نحاولو كل ما أمكن نتجنبو اللجوء إلى الدين، أي أننا تيخصنا نلصو من العجز، وكما تعلمون الفصل 77 واضح، وهاذي مسؤولية مشتركة ما بين الحكومة والبرلمان.

باش يمكن لنا نصلو لهاذ العمل، من الضروري أولا أن نحقق ما جاءت به الحكومة في البرنامج، ألا وهو تقليص عجز الميزانية إلى 5,5% بالنسبة لهاذ السنة باش نصلو إلى 3,5% في أفق 2016.

والنقطة الثانية كذلك، باش يمكن لنا نقومو بالتمويل بأحسن الظروف، ينبغي من جهة أخرى أن نقوم بالاختيار الأنسب باش يمكن لنا ما يكونش عندنا واحد الانعكاس سلبي على الاقتصاد الوطني.

اليوم يمكن لي نقول لكم بأن أساس الدين اللي تنستغلو فهو دين داخلي، مستوى ديال 77%، 75% فهو دين داخلي، وتتلجؤو للدين الخارجي فقط لمستوى ما بين 20 إلى 24%.

النقطة الثانية، اعلاش الدين الخارجي؟ لأنه أولا نسبة الفائدة أقل، دابا ملي اخدينا الدين مؤخر، فنسبة الفائدة بالنسبة للدين الخارجي هي

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على التعقيب.

أنا ابغيت فقط ما نديروش الخلط، ملي تنقولو بأن الحكومة سنت 600 مليار ديال الدرهم، هذا خلط، لأن اعلاش كنتكلم السيد المستشار؟ باش نعرفو الأرقام اللي تنتكلم عليها، تنتكلموا اتما على المخزون أي (le stock) ديال المديونية اللي كاينة منذ عقود اللي هي تتراكم، عليها تنتكلمو.

وثانيا، راه ما وصلناش لهاد المستويات اللي كنتكلموا عليها، راه 580 مليار ديال الدرهم، ولكن اللي أساسي وهو أنه نجيو نقولو بأن هاذ الحكومة اخذت 600 مليار ديال الدرهم، هذا ما كاينش.

بالنسبة للمديونية الخارجية، سنويا اتما اللي تنعطوننا الحد الأقصى اللي ما تيصخناش تتجاوزوه، وهاذ الحد الأقصى بالنسبة للمديونية الخارجية ما تيفوتش، تيبقى ما بين 20 إلى 24، 26 مليار ديال الدرهم، تيبقى محدود، بل أكثر من ذلك هاذ النسبة ديال... تنتكلمو على سنة 2012 وصلنا لـ 58% من الناتج الداخلي الإجمالي، في سنة 2000 كنا في 68%، باش نعرفو اعلاش تنتكلمو.

نقطة أخرى كذلك اللي تيصخنا نعرفوها وهو أنه اليوم المشكل الحقيقي هو مشكل هيكل، وهو أن النفقات العادية -أي نفقات التسيير- تفوق المداخيل العادية، أي المشكل وهو تنعيشو أكثر من الإمكانيات ديالنا.

وبالتالي، اليوم من الضروري أننا نحسنو الهيكلة ديال المالية العمومية، وبالتالي ملي تقومو بالتدابير في هاذ الإطار، تكلمتو على الجانب ديال المداخيل الجبائية، تنتكلمو على الإعفاءات اللي اعطينا للمواطنين بالنسبة للغرامات باش أنهم يخلصوا اللي عليهم هاذ السنوات كلها ونبداو واحد الصفحة جديدة باش أنه ما يقاش هذالك المشكل اللي كان مطروح بالنسبة للتخوف ديال الناس يحطوا فلوسهم في الأبنك بالنسبة (les ATD) اللي كان تطبق عليهم.

راه اليوم هاذ الشئ ساري المفعول باش يمكن لنا نعبؤو الإمكانيات المالية الكافية باش نواجهو ضرورة مواصلة الاستثمارات الأساسية بالنسبة لبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع والأخير في هذا القطاع، وهو حول إعفاء الديون العمومية من فوائد التأخير، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد الدستوري، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، المقصود من هذا السؤال هو الديون المترتبة على الفلاحة مستعملي مياه السقي، وهي تدخل ضمن الديون المترتبة على الملتزمين تجاه المؤسسات العمومية، والأمر هنا يتعلق بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

أتم تعلمون، السيد الوزير، أن هناك إجراءات اتخذتها الحكومة في القانون المالي تقضي بإعفاء الملتزمين في فوائد التأخير في حالة وفائهم بالمبالغ الأصلية لفائدة إدارة الضرائب. نسألكم، السيد الوزير: هل يشمل هذا الإعفاء ديون الفلاحة المترتبة عن مياه السقي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار الجواب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشار المحترمين عن فريق الاتحاد الدستوري على هذا السؤال الهام، حول إعفاء الديون العمومية من فوائد التأخير.

وفي التدخل ديال السيد المستشار المحترم تساءل هل التدبير الذي قمنا به في إطار مشروع قانون المالية أو قانون المالية لسنة 2013 ديال إعفاء جميع الغرامات والزيادات وصوائر التحصيل الصادر في شأنها قبل يناير 2012 أمر بالتحصيل يتضمن المبلغ الأصلي للضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، هل يهم كذلك فوائد التأخير بالنسبة للماء المستعمل بالنسبة للفلاحة؟

فقط أنا ابغيت نذكر بأن هذا الإجراء هو إجراء أساسا تم القيام به بالنسبة للضرائب أي الضريبة على الدخل، الضريبة كذلك على الشركات، الضرائب ديال التسجيل، والضرائب العقارية، وكذلك الضرائب المحلية، إذن اللي عندو شي ضريبة ما خالصهاش، غاي يخلص فقط الأصل، ما يخلصش لا الفوائد ولا الصوائر، وبالتالي أعطينا إلى غاية 30 دجنبر باش المواطنين والمواطنين، ورسلنا لهم رسالة باش نقولو لهم ها أشنو كان تيصخكم تخلصوا وها أشنو غتخلصوا اليوم، أجيو الله يخليكم للقباضة باش هكذا نعطيوكم التسهيلات كذلك في الخلاص.

اللي عندو القدرة يخلص مرة واحد يخلصها، واللي عندو صعوبة يمكن يخلص على شطر أو شطرين أو 3 أشطر إلى غاية دجنبر 2013. إذن هاذ العملية انطلقت، يمكن نقول لكم بأن الحمد لله في الشهر الأول وصلنا إلى 300 مليون ديال الدرهم، أي المواطنين تفاعلوا إيجابا مع هاذ الإجراء اللي

² Les Avis à Tiers Détenteur

بواحد الاستثمار وباغى يسترجع الضريبة على القيمة المضافة ينبغي أن يطبق القانون المطبق على جميع أنحاء المملكة فقط، إذن هادي قضية إرادية بالنسبة للمقاولات التي تريد أن تسترجع الضريبة على القيمة المضافة، باش تكون الأمور واضحة.

ولكن، كذلك ابغيت نرجع للنقطة اللي كنا تكلمنا عليها، وهو أنه بالنسبة لإلغاء الغرامات والفوائد بالنسبة للضرائب، لا المباشرة ولا غير المباشرة، ابغيت نقول بأن بالنسبة للملفات اللي هي في اللجان، اللجنة المحلية أو اللجنة الوطنية أو كذلك في القضاء أي في مجال العدل، فهنا كذلك عندهم إمكانية أنهم يجيبو يخلصوا الأصل ونهبو هاذ المشكل، احنا ابغينا نسهلو الأمر بالنسبة للمواطنين وبالنسبة للمقاولات المغربية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الآتي الفريد الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية. الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، تفضل السي...

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع لازال قطاع التعليم يعاني من عدة مشاكل ومعوقات تحول دون تحقيق جودة التمدن المرجوة، ويبقى، السيد الوزير، وصمة عار على جبين كل المسؤولين.

وفق بي، السيد الوزير المحترم، أن واقع المؤسسات التعليمية، وغير في هاذ الأسبوع اللي فات من بعد مجموعة من الاجتماعات اللي دازوا على المستوى الإقليمي، إقليم تازة، أو من بعد الجولات اللي درنا على مستوى الجهة، يعني إلى ابغيت نسرده لك المشكل اللي سمعناها من طرف رؤساء الجماعات أو من طرف المنتخبين أو مجموعة من المسؤولين عن قطاع التعليم، يعني مشاكل متعددة، منها الخصاص، الخصاص في الأطر التربوية، الاكتظاظ والي هو عمليا وصل عدد التلاميذ المسجلين في كل قسم 50 تلميذ، يعني هنا كيفاش غنحافظو على جودة التعليم؟

50 تلميذ، السيد الوزير، ثانوية 2 أكتوبر 1955، اتصل بمدير الثانوية دابا يقول لك عدد التلاميذ اللي دازوا، 50 في كل قسم، وهذا عشانه كمسؤولين على الشأن المحلي، والي تعذبنا بالتنسيق مع السادة العمال باش

هو أساسي والي ساهمتو فيه في إطار كذلك مناقشة قانون المالية. ونحن بالتالي نعتبر بأن هذا يدخل في إطار كذلك العمل على تقوية الوعي الضريبي في بلادنا وتوسيعها وكذلك مصلحة ضريبية مع المواطنين، هذا اللي حاولنا نوصلو ليه.

بالنسبة للنقطة اللي تكلمتو عليها ما داخلناش في قانون المالية، ولكن اهضرنا مع السيد وزير الفلاحة، اتما عارفين بأن هاذ الأمر كان تدار في 2008-2009، وبالتالي كانوا استفادوا الفلاحة من هاذ الإعفاء ديال الفوائد بالنسبة للدين بالنسبة للماء، ونحن نعمل معا من أجل دراسة إمكانية القيام بنفس العمل بالنسبة لهاذ السنة، وإن شاء الله يكون خير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

السيد الوزير، أشكرك على جوابك. وأغتم هذه المناسبة لإثارة موضوع آخر يتعلق بالضريبة على الأقاليم الجنوبية، فقصد إصدار جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه في خطاب سامي إعفاء الأقاليم الجنوبية من مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لكن المستجد هو أن إدارتكم باشرت خلال الأيام الأخيرة إجراءات لفرض الضريبة على الأقاليم الجنوبية، وهو ما أثار تساؤلات المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين بالمنطقة، وتحوفات السكان من أن يؤدي ذلك إلى ركود اقتصادي بتراجع الاستثمارات.

لذلك، نود من سيادتكم وعلى سبيل الاستئناس طمأنة الفاعلين الاقتصاديين والسكان بالأقاليم الجنوبية حول هذا الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا في إطار التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال اللي هو أكثر من سؤال من هو تعقيب. وفي هاذ الإطار، ينبغي فقط التذكير بأن بالنسبة للمستثمرين في الأقاليم الجنوبية، فهم لهم كل الإمكانيات وكل التسهيلات للقيام بذلك، ولم يتم اتخاذ أي قرار يتناقض مع ما كانت عليه الأمور في السابق، حتى الأمور تكون واضحة.

اللي كابين وهو اللي باغى يسترجع الضريبة على القيمة المضافة، اللي قام

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

وصمة عار علينا كاملين، لأنه يالله عام ونصف أنا هادي باش وزير التربية الوطنية، وصمة عار على الجميع، إيه، باش ما... أنا يالله كنتقاد هاذ الشي، يالله كنتقادو.

المعلومات اللي عندك على الأكاديمية اللي ضمنها تازة، راه معلومات ماشي دقيقة، لأنه أنا كنت هادي أسبوعين في المجلس الإداري للأكاديمية، وهاذ المجلس الإداري حاضر فيه الوالي والسادة العمال وجميع المسؤولين على الإدارات اللي هما أعضاء في الأكاديميات، وحاضرين فيه الممثلين ديال التعليم، وحاضرين فيه رؤساء، رئيس الجهة ورؤساء المجالس الإقليمية، باش نعرفو اعلاش كهضرو.

السؤال اللي مطروح قدامي، سؤال كله عمومي، كيخصنا في هاذ الشي ديال التعليم، ابغيت نترجم في مجلس المستشارين، لأنه فيه المنتخبين والممثلين ديال المنظمات النقابية، أن هاذ الثقافة ديال الخطاب العمومي نزولها من التعليم لأنه هي اللي ضررت بالتعليم دالنا، هادي الاستنتاجات ديالي بالممارسة ديال عام ونصف دابا.

الخطاب العمومي: الاكتظاظ، قلة المرافق الصحية، المراحيض، الأقسام المفككة، هذا خطاب عمومي، الشي اللي كيخليك ما تعالجش القضايا ديال التعليم.

لو ابغيت نجوابك، ها الإدارة مصاوية لي الأجوبة، عمومية حتى هي، ها هي غنقول لك البعض منها، ولكن واش هادي هي الحقيقة من منطقة لمنطقة؟ ناخذو النقل المدرسي، النقل المدرسي داز من 2200 مستفيد في سنة 2008-2009 إلى 60 ألف مستفيد من النقل العمومي، هذا واحد الرقم مهم جدا في العالم القروي. الدراجات الهوائية 33 ألف دراجة هوائية توزعت في المغرب، هذا العمومي.

ابغيتي نقول لك أرقام أخرى كنتجواب على العمومي، ولكن راهنا من منطقة لمنطقة كنتختلف. الاكتظاظ في السلك الابتدائي اهبط من 3,1 لـ 2,1، وآنا احنا في هاذ الاكتظاظ في المقاييس الدولية.

ها السيد وزير المالية شاهد، وقعنا اليوم قرض ديال البنك الدولي للمغرب للتعليم 100 مليون ديال الدولار، في الخطبة ديالو المدير ديال البنك الدولي كيترف بالتقدم اللي تقدم المغرب في التعليم الابتدائي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب للتعقيب، الله يجازيك بخير.

تفضل السيد المستشار إذا كان هناك تعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الوزير المحترم،

نوفرو الظروف وتمشي المؤسسة في أحسن الظروف، دون ذلك المظاهرات اللي كانت كندار في بداية السنة.

ثم الضم، 6 مستويات في قسم واحد لمدة عشر سنين، مؤسسة بجماعة أجدير، كنت في لقاء الأسبوع المقبل، أكثر من 400 واحد، ثمانية السوايح كهضرو على قطاع التعليم والصحة.

التعليم كان من الدرجة الأولى، ست مستويات، عشر سنين في قسم واحد، واش هاذ الاستاد غيقرى الشينوية؟ واش هاذ التلميذ أشنو غيستوعب؟ كيفاش غيكون المصير ديال هاذ التلاميذ؟ وكنلاقهم في الشارع كتوقفو كهضرو معه بالرفيفة، كتحاول تاخذ منو غير شي كلمة، شي مصطلح، ما كين جواب، إذن من المسؤول؟

كيفاش، السيد الوزير، غمشيو بهاذ الجيل، هذا المستقبل، واحنا كتراهنو على مجموعة من الأمور؟

ثم غياب التوجيه، السيد الوزير، التوجيه خاص يكون واحد التناغم، أشنو ابغينا من... الدولة دالنا أشنو ابغات من هاذ الجيل الجديد؟ واش توجه صناعي؟ واش توجه فلاحي؟ يعني التلميذ كيوصل، كيدي الباك، كيمشي مباشرة كيتسجل آداب، شعب اللي من بعد ملي كيحمل الإجازة كيقولوا لو ما عندنا ما نديرو لك، خصنا هادي، خاص هادي، حتى فرص الشغل اللي...

إذن، خاص واحد إعادة النظر، السيد الوزير، واحد البرنامج اللي خاص استعجالي تقوموا به باش تلقوا حلول اللي كيتخبط فيها هاذ القطاع. ثم، السيد الوزير، المديرين، ما مصير الحوار اللي درتو مع جمعية المديرين لأن هو الدينامو ديال المنظومة التربوية؟ إلى كان هاذ المدير كيقاطع المندوبية أربعة أشهر عن طريق المراسلات، فكيفاش غادي يوصل ذلك المراسلات وذيك المذكرات ديالكم لباقي المديرين على مستوى المراكز التربوية؟

السيد الوزير،

هاذو مشاكل حقيقية أو مازال إن شاء الله في التعقيب، ما زال غادي تطلع على مجموعة من الأمور، بالإضافة إلى غياب السكن الإداري والسكن الوظيفي في العالم القروي بالنسبة للأطر التربوية اللي كتكرفس، كتمشي على رجليها في (les pistes)، في الشتاء، في الثلج. إذن، خاص توفير الظروف الملائمة للتعليم الجيد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد وزير التربية الوطنية، للجواب عن السؤال، تفضلوا.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد المستشار، باش ما نضيعش الوقت، هاذ الشي اللي كتنقول إيه خطاب، ولكن الممارسة الحقيقية أنا غادي نجابوك بها. كتنقول احنا المنتخبين، إلى كنت مجلس مستشارين، هذا متفق معك، إذا كنت كنتكلم على الجماعات المحلية، أنا والجماعات المحلية شركاء، سهل يكون الإنسان رئيس ديال الجماعة القروية ويقول التعليم ضايع، راه أسيدي مسؤوليتكم ومسؤوليتي، وكاينة في الميثاق ديال الجماعات المحلية، وكنعرف آش كتنقول، وأنا كنت رئيس بلدية كبيرة في المغرب.

الجماعات ما عندهمش الوسائل، ولكن كنعبرك أنه الناس دايرة مجهود جبار مع التعليم، جماعات محلية، مواطنين في الدواور متشاركين وكيدروا النقل معنا، وراه ما كاينش هاذ الصعوبة اللي كتنقول، بالعكس غنقول لك إقليم تاوانات، بما أنه هو الرقم الضعيف في الهدر المدرسي، رغم أنه منطقة جبلية، وعرفت اعلاش كنعبر.

كنتكلم على الأقسام المشتركة، كنعطيك واحد الخبر بيداغوجي، أن المستوى ديال الأقسام المشتركة مرتفع على الأقسام اللي فيها مستوى واحد، (niveau) واحد. اعلاش عندنا الأقسام المشتركة وهي ما كتمثل إلا 1,5 في المنظومة التربوية المغربية كاملة، 1,5؟ ولكن كتبان ليك، لأنه الدراري كيجلسوا في 5 أو 6 ديال المستويات.

هاذ العام نقصت مستوى، فرضت أنه يكون حتى لخمسة ديال المستويات، والعام الجاي إن شاء الله غندخلو لأربع مستويات، وغنديرو المستويات المتجانسة.

لماذا عندنا هاذ الأقسام؟ لأنه الديمغرافية اعطت هاذ الشي، عندي 10 التلاميذ في التحضيري، وعندي 3 التلاميذ في الابتدائي، أشنو غنصاوبو قسم لثلاثة التلاميذ؟ الأقسام المشتركة كاينة في العالم بأسره، ماشي غير في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على أهمية جوابكم في الموضوع، ومع الأسف نحن ملزمون باحترام الوقت، شكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، وأعتقد أن هنالك 3 أسئلة طبيعة موضوعها موحد، ولذلك سنلقها دفعة واحدة لنتلقى الأجوبة عنها دفعة واحدة كذلك.

السؤال الأول هو حول مدى صحة رفع أثمان 2700 دواء لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي. تفضل الأستاذ الرحموني.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، لا بد أن نعبر لكم، السيد الوزير، عن تضامننا الكامل معكم

هاذي معطيات حقيقية بالممارسة الميدانية، أنا ما اعطاها لي حد. ولكن ملي كندخل للمؤسسة وكنعسب التلايد 50، راه كنعسب، ملي كنعسب لشي جماعة من العالم القروي وكنعسب ذلك الواقع ديال المؤسسة، لا زاج، لا سطح، لا مرافق صحية، كنعسب كنعسب كنعسب ذلك المنطقة.

إذن، السيد الوزير، هذا واقع تقدر نسخة طبق الأصل لجميع المناطق في تراب المملكة، خاص مجهود كنعسب، ميزانية كبيرة كنعسب، نعطيك غير مثال: الكاربون، ذلك الفحم الحجري، دير مراسلة للمديرين والمناذير غادي تلقى الأطنان، الملايين ديال الفلوس اللي محطوطة ما عرفوش حتى يستعملوه، والناس كيقتلهم البرد في العالم القروي وفي الجبال.

السيد الوزير المحترم، ابغينا آلية جديدة للاشتغال، الناس راهم اعياو، رجال التعليم اعياو، لأن ملي كيحط قدامو ربعة ديال المستويات ولا 6 ولا 2 ولا 3، كيفاش كيقول لك أنا غادي ضمن الجودة ديال هاذ التلامذ؟ كيفاش غادي يقري في ذلك الظروف؟

إذن خاص... وهذاك اللي كنعسب 6 كيلومتر على رجلو، كيفاش غادي يدير؟ النقل المدرسي فعلا، ولكن مبادرة شجاعة ديال جلالة الملك، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي اللي حلات المشاكل، ارميتو الكرة للجماعات المحلية، جماعات وشراكة مع المبادرة، الآن لأن كنعسب، وكين مجموعة من الحافلات اللي هي واقفة حالا، لأن الجماعة ما عندهاش الإمكانيات المادية للكارواول باش تخدم، كنعسب إما لخلق جمعية للنقل المدرسي، ذلك الجمعية كنعسب في المشاكل خصها التامين، خصها الشيفور، وخصها هاذي... إذن كيبقى واقف، كاين الحمد لله النماذج اللي واضحة هنا.

احنا في تاوانات، في جماعة بوهودة، اجتماع من 10 حتى 6، كلو مشاكل ديال التعليم، كلو مشاكل ديال قطاع التعليم في العالم القروي، إذن كيفاش؟ هذا واقع حتى واحد ما غادي ينكرو، المغاربة كاملين عارفينو، وربما كاين مسؤولين كبار اللي كيجلسوا كيناقشوا هاذ الموضوع، والدليل هو نتائج جمعية دعم مدرسة نجاح، السيد الوزير، اللي كان مفروض الحكومة تدير اجتماع طارئ ملي أعلننا أن كاين تلاميذ كينجحوا بـ 0,58 من المؤسسات، هذا جريمة في حق الشعب، السيد الوزير المحترم، كنعسب أنك إما تيجي للمؤسسة لأكونك وإما يتدار اجتماع طارئ على مستوى الحكومة باش تلقوا هاذ الحل للشباب اللي طالع بدون مستوى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، أخذت حقا في الكلام.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب في حدود الدقيقتين، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

و0,9، نديرو التوازن، الديمقراطية.

³ RAMED؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وتحت عنوان مراجعة أثمان الأدوية، يطرح الفريق الاشتراكي سؤالا في الموضوع، تفضلي الأستاذة زبيدة بوعباد.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

بعد تقرير 2009 حول السياسة الدوائية، منذ ذلك التاريخ ابدات معالجة السياسة الدوائية، وكان خرج توصيات، كنعرفهم، السيد الوزير، فيما يخص هاذ التقرير، وابدأ تفعيل هاذيك التوصيات.

ومن جملة التوصيات هي تخفيض أثمان بعض الأدوية، كان تخفيض الأثمانه ديال 300 أدوية، رغم أنه هاذ الأدوية غير متداولة عند المواطن والمستهلك بالكيفية اللي كنا ابغينا نشوفو بعض الأدوية.

ثانيا، عبرتم، السيد الوزير، في هاذ المنبر بأنه سوف تقومون بتخفيض لـ 1000 دواء، وسمعنا ما قيل من الزملاء وفي الصحافة، 2700، إلى آخره.

لكن ماذا نلاحظ الآن، أولا بعض الأدوية المستنسخة الموجودة في السوق ثمها أعلى من الثمن ديال الدواء الأصلي، هاذ الشيء غير مقبول، لأنه كنعرفو بأنه السياسة الدوائية الصحية (AMO⁴) ولا (RAMED) مبني على استعمال الأدوية المستنسخة بأقل تكلفة.

النقطة الثانية، هو أنه هناك لأئحة بعض الأدوية اللي الثمن ديالها في المغرب أعلى من الثمن ديالها في دول أخرى والدول المصنعة، طبعا كين الضرائب، ولكن التفاوض في الأثمانه بين الدول حتى هو خصو يكون من الأولويات.

ثالثا، والإشكالية اللي دابا غادي نطرحو فيها، هي أنه المادة 44 من مدونة الصحة كنفرض على (CNOPS⁵) وعلى التعاضديات باش ما يبقاوش يشريو الدواء مباشرة. إذن (CNOPS) اللي هي كتدير مثلا التغطية الصحية الكاملة لبعض الأمراض المزمنة، الآن ما ابقاش عندها الحق باش تشري الدواء، غادي يوليوا يشريو المستشفيات والمصحات و(CNOPS) تحصل المستشفيات والمصحات، معناه أنه التكلفة، السيد الوزير، ربما نكون خاطئة، ماذا بنا توضح لنا هاذ النقطة.

بخصوص ما تعرضتم له من تهديدات، ونتمنى أن يتم الكشف عن الجهات الواقعة وراءها في أقرب الآجال.

وبخصوص سؤالنا، فإنه يخص ما نشرته عدد من الصحف الوطنية مؤخرا من أخبار صدمت الرأي العام، ويتعلق الأمر بما قيل أنه اتفاقية سرية بين وزارة الصحة وصناع الأدوية، نتيجتها رفع أثمان 2700 دواء مقابل تخفيض سعر حوالي 300 دواء.

هذا الخبر الذي تم تداوله بل واستغلاله من طرف البعض لتصفية الحساب مع وزارة الصحة ومعكم شخصيا، السيد الوزير. ويأتي ذلك في وقت ينتظر فيه المواطنون تخفيض سعر ألف دواء، وهو ما أعلنتم عنه في وقت سابق.

فهل ما تم نشره صحيح؟ وإذا كان كذلك فما دواعيه؟ وما مصير مشروع تخفيض سعر 1000 دواء؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الثاني، وهو للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، موضوعه هو غلاء الأدوية بصفة عامة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد استبشر المواطنون خيرا بقرار السيد الوزير القاضي بتخفيض أسعار حوالي 320 دواء لعلاج بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة، كالسرطان والقلب والتعفنات والتخدير والإعناش والجهاز الهضمي والغدد والجهاز العصبي، علما أن رقم معاملات هذه الأدوية فوق 800 مليون درهم، وبالتالي فافتناء هذه الأدوية يجب أن تراعى فيه القدرة الشرائية للمواطنين وواقع الصناعات الصيدلانية وشبكات توزيع الأدوية وكذلك القدرات المالية لصناديق التأمين على الأمراض، لأن الحق في العلاج والولوج للأدوية بأثمانه مناسبة يندرج في سياق روح الدستور، وتفعيل مضامين البرنامج الحكومي في مجال الأدوية.

لكن ما تناقلته وسائل الإعلام من قرار رفع أسعار 2700 دواء سيؤدي حتما في حالة صحته إلى حرمان المواطنين، وخاصة الفقراء منهم وذوي الدخل المحدود من هذا الحق الدستوري.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير: هل تم التفكير قبل اتخاذ قرار رفع ثمن الأدوية في القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود؟ وهل هذه الزيادة تتماشى مع فلسفة وروح الصحة للجميع وبرنامج

³ Régime d'Assistance Médicale

⁴ Assurance Maladie Obligatoire

⁵ La Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

وأخيراً، أن وزارة الصحة اختارت منذ بداية هذه التجربة مقارنة مبنية على عدة مبادئ، أهمها التشاركية والشفافية، وأعلنت منذ البداية أن هدفها هو تخفيض ثمن الأدوية، وبالتالي كيف لعقل أن يتصور أو يقبل باتفاق سري محتمل (اللي يقولوا عندهم الوثيقة ما لهم ما نشروهاش؟ كلشي يقول وثيقة، أنا براسي، إلى شفتو اتما شي وثيقة، الله أعلم..) يقبل باتفاق سري محتمل يتمحور حول تخفيض ثمن 300 دواء والزيادة في 2700 دواء، هاذ الهيلالة كلها نوضناها احنا كوزارة باش ننقصو في 300 ونزيدو في 2700 !

اللي نقول لكم أنه عند انتهاء هذه المفاوضات مع المهنيين، سنعلن عن نتيجتها للرأي العام، وسيتم بالتالي تخفيض ثمن الأدوية بحول الله بما يخدم مصالح المواطنين والمواطنات والمهنيين على حد سواء. اللي يمكن لي نذكر به بأن هاذ السياسة باشرناها في وزارة الصحة بطريقة تشاركية، بطريقة توافقية، بطريقة تشاورية مع جميع المهنيين بدون استثناء، ممثلين كأشخاص، ممثلين كهيئات، كقنابات، واللي اتفقنا كلهم والنقاش كان كيدور حول النقط الآتية... النقط لأن ثمن الأدوية هو جزء بسيط، جزء صغير من السياسة الدوائية ككل، أشنو هي هاذ النقط اللي يمكن لي نبرزها ديال السياسة الدوائية؟

أولاً، المشكل المطروح للمهنيين هو يعني ترخيص بيع الدواء (L'AMM : l'Autorisation de Mise sur le Marché)، كلشي كيتشكى، بعضهم كيتعاطه هاذ الرخصة من وزارة الصحة، كانت في 6 أشهر، واحد كانت كيتعاطه في 5 اسنين، واحد إلى يومنا هذا 7 اسنين 8 سنين ما عمرو تعطت ليه، هاذي هي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، هي إحداث لجنة وطنية للأدوية ولجنة الشفافية اللي درناها، ابدات الاشتغال ديالها هي هاذ اللجنة هي اللي تتحدد الأدوية اللي خصها ترجع الثمن ديالها (la CNOPS ou la CNSS⁶)، واللي خدامة في إطار (l'AMO).

ثالثاً؛ إعادة النظر في القرار المحدد لثمن الأدوية، واحنا بصده اليوم، اللي هذا قديم وقديم جداً، اللي ما خصنيش نسمع، أنا ماشي ما كنسمعش، بكل احترام، بزاف ديال الناس كيقولوا وهاذ الشي كان وابدوا فيه، آسيدي، آلالة، آ اسيدانا، راه في 1969 ماشي البارح، وفين كانوا هاذ الناس؟ كيقولوا لا ابدينا، كانت ابدات وغير انت جيتي، فاين؟

بكل تواضع وبكل صراحة، ما عمرو كان هاذ الشي، 1969 ولو حتى شي واحد ما قاس هاذ القرار اللي باقي جاري به العمل اللي في ذاك الوقت كانت الأدوية الحنيسة غير معروفة، ما كانتش معروفة، ما كانتش، وهاذ الشي باقي جاري به العمل وبواحد الطريقة اللي تتبنى على المقاس، كتنقصوها على زبناء.

وبالتالي، أش غادي يوقع؟ غادي يولي التكلفة ديال العلاج عند (CNOPS) غادي ترتفع، غادي تطرح لنا إشكالية ديال ديمومة (CNOPS)، غادي تطرح لنا إشكالية ديال الميزانية المخصصة لـ (CNOPS). إذن هاذ المسألة ديال الأثمنة أساسية فيما يخص الأمراض المزمنة.

خامساً، هو أنه هاذ الإشكالية ديال الأثمنة اللي كتشرى من المستشفيات أو اللي كتشرى من المصحات أو اللي كين اللي كتشرى في الصيدليات، نعتبر بأنه يجب توحيدها. وبالتالي، السيد الوزير، سؤالنا... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الأستاذة زبيدة، شكرا، خلي اشوية للتعقيب الأستاذة زبيدة، احتفظي بشوية عناصر السؤال ديالك في التعقيب. ونعطي الكلمة للسيد وزير الصحة ليجيب عن هذه الأسئلة الثلاث دفعة واحدة وفي حدود 9 دقائق، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أوجه رسالة من منبركم هذا إلى كل من يروج للإشاعات غير البرينة، مثل ما تم تداوله مؤخراً بخصوص الزيادة، كما أشرت السادة المستشارين المحترمون، الزيادة في 2700 دواء.

فأقول مثل هذه الإشاعات التي تروج لها جهات معينة، لا تفكر بتاتا في مصلحة المواطنين والمواطنات، بقدر ما تفكر في مصالحها الخاصة، لأقول بصوت عالي لكل من يظن أنه سيستطيع عبر الترويج لهذه الإشاعات أن يثني عزمنا أو يؤثر في إرادتنا على العمل الذي تقوده الحكومة الحالية ووزارة الصحة من أجل جعل الدواء ومعه الخدمات الصحية في متناول كافة الشرائح الاجتماعية ببلادنا، أنه مخطن، أنه واهم.

فاسمحوا لي، الوزارة تنفي بشكل وأنفي أنا أمامكم، وأتوجه إلى الرأي العام، أنفي نفيًا قاطعاً هذه الأخبار، وأؤكد على جوج ولا ثلاثة النقط إلى اسمحتو لي:

أولاً، أن المفاوضات لازالت جارية مع المهنيين، من مصنعين وموزعين وصيدالة، وأي اتفاق سيكون بشكل تشاركي وعلني ليطلع عليه الرأي العام؛

ثانياً، أن الهدف من هذه المفاوضات هو التخفيض من ثمن الأدوية حتى تكون في متناول المواطنين والمواطنات، وذلك دون المس بتوازن واستقرار المهني، وليس الرفع من ثمن الأدوية؛

⁶ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

واخا اشريناه احنا في الصيطار، لمن تنشريوه؟ تنشريوه لهاذ المرضى، المريض إلى اشراه من الفرماسيان غينقص، إذا ما كانش الناس بعض الأدوية تقصنا لها اللي تتباع غير في الصيطار، راه كان كيحي عندنا ملي ما تيلقهاش تنقولو لو سير دبر فيها.

خلاصة، اشكون اللي تستعمل هاذ الدواء؟ تستعملو المريض، وتبقاو لا ما كيتباعش هنا، ا

لمهم هو 320 تخفض لها الدواء، ودابا احنا في المرحلة... وأنا اعطيتكم بعض الأمثلة، الناس اللي تيقول لك اعطينا أمثلة، نعطيكم، كايين (Carboplatine)، والناس اللي تيعرفوا هاذ الشئ يقيدوه كاع، قص بـ 83%، إيو يله قيدو، اللي تيقول لك ما كايينش، نعطيكم مثل (Létrozole) اللي تستعمل في سرطان الثدي، قص بـ 50%، كايين (l'oméprazole) الجهاز الهضمي، قص بـ 51%، يعني كايين، ما يمكنش نفيو أنه ما كايينش. هذا غير كافي.

الي غادي ربما في التعقيب اللي ابغيت نقول، المرحلة الثانية هي اللي نتناقشو فيها باش يتم تخفيض عدد مهم من الأدوية بعد تحيين وتصحيح القرار الوزاري الي احنا في سرية تامة وفي الكواليس مع المهنيين، لأن حتى هاذ الشئ ما تيتقالش، هاذ الشئ اللي تيتنشر، 34، 6، هاذك الشئ كلو كذب، نقولها لكم، لأن هاذي في سرية تامة باش نوصلو، لأن اللي صعب هو ملي نتوصلوا للأخير، انقص لي، زيد لي، هذا راه نقاش باش نحافظو على التوازن، لأن حتى هاذي طبقة متوسطة باش نحافظو...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا.

وننتقل إلى التعقيبات إن كانت هنالك تعقيبات لطارحي الأسئلة، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السي الرحموني.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم على سؤالنا وعلى التوضيحات التي قدمتموها بخصوص هذا الموضوع الذي يهم كل فئات الشعب، هذه التوضيحات كانت ضرورية للرأي العام الذي يتم التلاعب به من طرف بعض الصحف في إطار حملة التشويش عليكم وعلى جهودكم لتنظيف إصلاح هذا القطاع.

وأمننا، السيد الوزير، أن تصلوا إلى تنفيذ ما تطمحون إليه ويطمح إليه الشعب من تخفيض في ثمن الأدوية في أقرب الآجال والرد العملي على التشويش وعلى مقاومة الإصلاح والمنجزات الفعلية ومواصلة العمل بكل جرأة، وهذا ما عرفناه فيكم، السيد الوزير.
وشكرا.

رابعا، موقع الدواء الجنييس، الي قالتها الأخت المستشارة، وأنا متفق معك، اللي لقينا بعض الأدوية الجنييسة عالية أكثر من... هذا لا يعقل، وهاذ الدواء ما ابقاش دابا ليومنا هذا اللي تندوي معك، لأن من بين 320 دواء اللي تقصنا منها، وقفنا جميع الأدوية اللي كانت أكثر، قلنا إلى غادي ترجع، هذا لا يعقل.

وكايين أكثر من هذا، السيدة المستشارة المحترمة، كايين الأدوية البيومثالة (les biosimilaires)، يعني أخطر من هذا، هاذ (les biosimilaires) في دول العالم كولو الزيار، الزيار، لأن هاذ (les biosimilaires) تيجيو من الإنسان، يعني ربما يكونوا خطر، تيزيروهم، ما يدخلوا إلى البلدان حتى أوراق، حتى تيكونوا محتبترات، واحنا لقينا بعض الأدوية تتباع في المغرب، لقيتها أنا كوزير تتباع، كايينة، واحنا نتاخذو الإجراءات اللازمة.

تفعيل المراسيم ديال القانون 17.04 الي قديم من 2006 ولو مرسوم واحد ما خرج.

اقتراحات، حلول مشاكل اللي تيتخبط فيها القطاع، تتعرفوا، السيدة المستشارة والسادة المستشارين المحترمين، أنه الهيئة الوطنية ديال الصيدلة ما كايينش، ما كايينش أعباد الله، واحنا نتخدمو مع من غنتفاوضو؟ نتفاوضو مع الفيدرالية، نتفاوضو مع النقابات، نتفاوضو مع الصيادلة بكل احترام، وليني ما كايينش سند قانوني، راه الهيئة الوطنية ما كايينش، واحنا اخذينا قرار مع الأمانة العامة باش غادي نلحو، باش غادي نبقاو نديرو هاذ الشئ.

كايين التغطية الصحية الاجتماعية ديال هاذ الناس الي ما عندهمش.

كايين الضريبة على القيمة المضافة الي محتاجة لهم هاذ المهنيين، (TVA⁷) الضريبة على القيمة المضافة في المغرب 7% على الأدوية، في الجزائر 0%، في العربية السعودية 0%، في فرنسا 2,1%، في إسبانيا 4%، كيفاش؟ اعلاش؟ هاذ الضريبة 7% اشكون تخلصها؟ راه تخلصها في آخر المطاف المواطن والمواطنة، المريض هو الي تخلصها، المواطن، (l'abattement fiscal).

وتشجيع المقاولات باش يمكن يصدروا، والتطوير ديالهم، لا داخل الوطن ولا خارج الوطن، وكانت من بينها كانت اتصالات شخصية مع رؤساء الدول الإفريقية، نهار سافرت مع صاحب الجلالة.

الي يمكن لي نقول لكم اتفقنا، من بعد هاذ الشئ كلشي اتفقنا مع المهنيين باش غادي ندوزو مرحلتين:

المرحلة الأولى أشرت لها، السيدة المستشارة، خفضنا الأدوية ديال 320 دواء، وأنا ما متفكش، سمحو لي ما متفكش مع الناس اللي تيقولوا غير متداولة، وا عباد الله الدواء تيتباع في الفرماسيان ولا في الصيطار، راه

⁷ Taxe sur la Valeur Ajoutée

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للتعقيب الثاني وهو للفريق الاستقلالي، تفضلوا.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة وعلى الجواب القطعي اللي كيرفض الزيادة في هاذ الأسعار لأن طمانيتنا فعلا.

السيد الوزير،

هذا واجب، ديال لابد من المقاربة ديال التغطية الصحية مع السياسة الدوائية، لأن لا يعقل أن احنا غادين في (RAMED) وغادين ونجيو نزيدو في الأسعار، فعلا كنا كلشي، ولكن حتى هاذ الترويج اللي كين راه ما جاش غير هكذا، جا على اللسان ديالكم بأن كانت مفاوضات، يعني ربما في هذيك المفاوضات تسربت كلام... نتمنوا بأن هاذ الجواب ديالكم يكون فعلا ما كاينش زيادة في الأسعار.

السيد الوزير،

لابد من نظرة شمولية ونهج سياسة دوائية وطنية واضحة، تضمن للمواطن الحق في اقتناء الأدوية، القانون اللي جا المنظم للأسعار اللي مازال جاري به العمل حاليا اللي قلتو من 1969، على الكلام اللي جا من عندهم، السيد الوزير، على أنه أصبح متجاوز، وحن الوقت لمراجعته كليا بالتشاور مع كافة مهني القطاع، كما يجب استحضار وتدارس كل الإكراهات التي يعيشها قطاع الأدوية ببلادنا، والوصول إلى حلول مناسبة تتماشى مع روح الدستور.

السيد الوزير،

واخا غادي نخرج اشوية على الموضوع، عندنا واحد المشكل ديال الأدوية في سطات، واحد الواقعة وقعت في سطات ديال جوج النساء اللي ما عرفناش، الوزارة كتحمل المسؤولية لـ (la clinique)، والأطباء كيقول لك أن الدواء ديال التخدير أن هذاك (le flacon) داروا منو جوج النساء، ابغينا توضيح، ما نحملوش المسؤولية، إذا كانت المسؤولية ديال الوزارة ماشي عيب، ما نحملوش المسؤولية لهاذوك الأطباء، لأن دابا المواطن أصبح في مشكل، حتى الطبيب ولى في المستشفى حتى هو كيطبق القانون، كيقول له اللي تدير التخدير راه هو الطبيب ماشي ممرض، لأن حاليا، السيد الوزير، اتما كتعرفوا هاذي، ما يمكنش، ماشي الأطباء كلهم كيديرو التخدير، كين واحد المجموعة اللي كيديرو، دابا كلشي ولى كيتحمل المسؤولية، كيقول لك لا أسيدي ما باغيش نبقي نتحمل المسؤولية.

الله يخليك ابغينا واحد التوضيح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

نتنقل إلى التعقيب الثالث للفريق الاشتراكي، الكلمة للأخت زيدة بوعياذ، تفضلي.

المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

أولا كشكركم، السيد الوزير، على التوضيح، لأنه حقيقة تخلقت في أذهاننا بلبة، كيف في الوقت اللي احنا كندافعو على انخفاض أئمة الأدوية، كنسمعو بهاذيك الهضرة.

إذن هاذ تصریحكم اليوم هو أساسي ومهم من أجل التوضيح.

السيد الوزير،

كانوا بعض المعلومات اللي نشرت رسميا بعد البروتوكول ديال 11 يوليوز 2012 مع المهنيين ومع مصنعي الأدوية ومع الموزعين ومع اللي حددوا واحد (le barème) في ذاك البروتوكول، كيفية التعامل، النسب ديال كل دواء على حسب الثمن ديالو، معناه أنه كان هناك اشتغال تشاركي، ولكن من بعد شفنا بعض النقابات وبعض الصيادلة اللي هما رافضين كذلك هاذ البروتوكول اللي تنشر، وكنتقروا في الصحف الإلكترونية كل هاذ المسائل هاذي.

لكن الآن خاص تكون مصلحة المواطن المستهلك هي أولا وقبل كل شيء. طبعا خاصنا ناخذو بعين الاعتبار الجهود المبذولة مع صناعة الأدوية، وخاص تكون حتى هي صناعة أدوية مواطنة، راه دوزوا واحد المدة اللي كان فيها الأرباح جد عالية، دابا احنا كنعيشو واحد الظرفية خاصة، خاص تكون صناعة الأدوية والشركات، خاص حتى هما تكون عندهم واحد التوجه وواحد القناعة مواطنة، ها الأولى.

ثانيا، الصيادلة كذلك، بحيث ما كاينش، ذاك البروتوكول اقريتو، ما شفنتش أقل من 30%، معناه أنه ذاك السقف لازال هو هو، كين كاع بعض الأدوية ملي كتفتو أو كتقتل على 100 درهم كتطلع لـ 34%.

نقطة أخيرة، السيد الرئيس، إلى سمحتي، نقطة أخيرة، هي لاحظنا مؤخرا (la rupture)، توقف بعض الأدوية في الأسواق، وأحيانا أدوية جد مهمة لحياة المواطن، مادا بنا تعطينا جواب على هاذ الشيء...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكي لا تخرج الرئاسة أكثر، شكرا لك السيدة المستشارة، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيبات السيدة والسادة المستشارين في حدود 6 دقائق.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السيداتان المستشارتان المحترماتان،

السادة المستشارون المحترمون،

اللي كنتو شفتو كان ناعس في (Avicenne)، اللي دار (transplantation) ديال القلب، اللي دار زرع القلب، راه دابا كل نهار أنا معه في اتصال يومي في باريس، يعني يكون عندك اللي يكون، إلى الله يحفظ وقعت ليك شي مسألة بحال هادي غادي تباع دارك، تباع طومويلتك، تباع ديال الجيران وما تداويش راسك، (les dépenses catastrophiques)، ما يمكنش.

ولهذا، خصنا نمشيو لهاذ التغطية الصحية الشاملة، وابدنا بـ (l'AMO) 34%، احنا غادين تنضارو مع (RAMED) اللي رغم هاذ الشي ربما غنجاوب عليه، تبتقال عليه راه فيه بزاف ديال التدخلات، فيه المتدخلين أكثر، لا من نهار اللي تختارو اشكون اللي غيستافد واشكون اللي ما غيستافدش، ولا في المستشفيات، إلى آخره.

ولكن هاذ الشي أنا تحفزني أكثر، فين ما كانوا المشاكل تنقول خصني تنضارب مع المشاكل، لأن بعض الناس أشنو ابغاو؟ ابغاو كلين المشاكل، تقول لك ما كاين الوو، ما درقي الوو، سير بحالك، وابغاونا نخطو، لا، إيوا أشنو غيجي واحد آخر غيقاو يديروا ليه هاكك، ما غاديش نمشيو.

النقطة الثالثة، وأشرت لها، اعلاش غالي الدواء؟ لأن القيمة المضافة لا يعقل، البلد واقبلا الوحيد اللي فيه 7%، ها أنا قلت لكم الجزائر 0%، العربية السعودية 0%، فرنسا 2,1%، هاذو اللي لاباس عليهم، احنا تنديرو 7%، ولكن اشكون تخلصها؟ تخلصها المواطن المغربي.

هاذي مسائل كلها، اللي يمكن لي نشير ليه أنه اللي ما متفقش عليه منين الأخ المستشار ربما شرح ما نشر أو ما قيل بالمفاوضات السرية، أنا تنقول ليه وتتعرف وتوزن أش تنقول، هاذ الشي ماشي بهاذ الطريقة هادي، اللي عندو شي وثيقة يجرحها، أما الهضرة ما عندنا ما نديرو بها، أنا امانين تنسمع وأن الوثائق، كلشي تقول لي إيوا فين هاذ الوثيقة؟ الإنسان خصو يخدم اشوية...

ثانيا، فيما يخص، شرتو لواحد اشوية خارج عن النطاق، هو هاذ جوج ديال العيالات ديال (la clinique) ديال سطات.

أولا، باش نوضع النقط على الحروف، وزارة الصحة لم أحمل المسؤولية بتاتا للمصحة، بخلاف هاذ الشي اللي تنقول، أنا حملت المسؤولية للمصحة؟ لا، لا، لا، أنا قبل ما نكون وزير راه طبيب، أنا كل ما في الأمر هاذ العيالات، أنا كإنسان بعدا بشر، غير سمعت بهاذ الشي امشيت زرتهم، زرتهم واحد يوم الأحد مازال عاقل، يوم الأحد امشيت عندهم كطبيب، ابقاو في، ابغيت نعرف، وهاذ الشي في (la spécialité) دياي، ابغيت غير نشوف أشنو واقع، ودابا كاين التفهيشية، كاين المفتش العام مع الفريق، خصنا ندرسو بهدوء، هاذ الشي راه ما تيدارش بشد لي تقطع ليك، باش نشوفو اشكون المسؤولية.

اللي كاين أنه هاذو جوج ديال الأطباء تخدموا في مستشفى عمومي، وجاو خدموا في المصحة في واضحة النهار، هادي حاجة ما نخطوهاش مع

أولا تنشكركم على هاذ التعقيبات وهاذ الكلام في حق المريض المغربي وثن الأدوية.

جوج نقط قبل ما نبدا التعقيب، النقطة الأولى أن هاذ السياسة، السيدة المستشارة السادة المستشارون، اللي حطوا لي السؤال، هادي كانت بطريقة توافقية تشاركية. لو كان أنا ابغيت ناخذ قرار، كطبيب وكوزير، كون اخذيتو، هادي النقطة الأولى.

النقطة الثانية اللي ابغيت نأكد عليها، أي قرار غيتخاذ في هاذ الشأن لصالح المواطن. أنا اللي تيمني، كلهم مواطنين، لا مصنعين، لا موزعين، ولايني اللي تيمني أكثر، وغادي نرجع لهاذ الشي، لأن ثمن الأدوية بزاف ديال الناس غالطين، راه ثمن الأدوية من دابا ربما غنشير لها، واخا نقصو باش ما ابغينا غيبقي غالي بالنسبة للمواطن المغربي لعدة أسباب. انقص اللي ابغيتي ولايني غيبقي دائما غالي، وغيقاو يتشكوا، لأن اعلاش؟

أولا السبب الأول اللي تنقولو هو قانوني، هاذ القانون، هاذ المرسوم اللي يحدد ثمن الأدوية ديال 1969، أنا نتعرفو، أنا ندوي معكم بكل صراحة، نتعرف هذا يعطي، هذا ما يعطيش، وابقينا. أنا قلت أنه شي وحدين، انت الأستاذة تندوي على مصنعين، سولهم يقول لك شي وحدين حطوا 8 اسنين ما اخداوش (l'autorisation)، اعلاش ما ياخذش (l'autorisation)؟ وواحد 6 أشهر (il a l'autorisation).

هاذي حقيقة الأمر، وما خاصناش هاذ الشي يبقو، وكوزارة غيخرج مرسوم في هاذ الشي، هاذ الشي ماشي تنتهم شي واحد، هادي قديم، هادي لا الوزارة السابقة ولا اللي قبل منها ولا اللي قبل، هادي كانت لأن هذا واحد اللوبي كبير جدا، نقول لكم ماشي غير مصنعين، فيه بزاف ديال التدخلات، وأنا كاين شي حوايج اللي غادي ندوز عليها.

النقطة الثانية، ضعف القدرة الشرائية ديال المواطن، ملي نتعرفو القدرة الشرائية ديال المواطن تيخسر في العام، المغربي والمغربية تيخسر في العام، ما تيخسرش أكثر من 400 درهم في الدواء في العام، باش ابغيتي يداوي راسو هذا؟ 400 درهم، المغربي.

والأدوية ولا ملي تينعس شي واحد في المستشفى، يعني العائلة ديالنا كتنخسر أكثر من 53%، يعني الوزارة يالله كنعطيا 47%، 53% هما تيخلصوها. وفي هاذ 53%، فيها 40% العائلة تيشربوها أدوية، يعني القدرة الشرائية إلى شدينا الدوا ديال (le cancer)، بوضوح تدير 10 آلاف درهم، نقصو ليه 50%، 5000 درهم كل سجانة غالي، ما يمكنش يتباع.

ولهذا، النقطة الثانية في هاذ السبب الاجتماعي والاقتصادي هي نظام المساعدة الطبية، اللي خصنا كلنا مسؤولين عليه، يد في يد نجحو نظام المساعدة، إلى ما امشيناش لـ (l'assurance maladie universelle)، راه هي في (la médecine ou en santé)، سمحوا لي نقولها هي (ce qu'on appelle les dépenses catastrophiques). يعني السيد يكون لاباس عليه، إذا اقتضى الحال، أنا عشت مع الطالب

اللي تعرف المجال إلى باقي ما ابدناش.
المطلوب أنه هاذ المخطط، لا وطنيا ولا جهويا ولا إقليميا، نبدو من البوادي، على المستوى القروي والحضري، ونزلو هاذ المخطط. هذا حادثة سير في واحد في الخلا ولا في العالم القروي كي غدير للولوج للخدمات الطبية في ظرف وجيز، وخاصة فيما يتعلق في الحالات اللي ما كنتحتاجش الانتظار.

السيد الوزير،

ما كاينش الوضوح، ملي كنتكون في الطريق معرض للخطر، إما وعكة صحية أو لا حادثة كتبدا في الأول، تبع امعايا، كتبدا في الأول باغي تعيط، تعيط اشكون اللي يعتقك، أنا ما نتعرف نمرة تعيط لها في لآخر باش تحيك المستعجلات، نخطو واحد الرقم أخضر، ولا شي حاجة يكون معروف، اللي يكون يمكن تتصلو به حتى بالهاتف النقال، لأن كاين 18 ديال لآخر اللي ما يمكنش تمشي له الهاتف النقال.

اعليها ابغينا واحد المخطط، تبدا لو من البادية، وتمشي لسيارة الإسعاف، سيارة الإسعاف الوقت اللي اعطاني نوصلو للمستشفى، لأن ملي كتوصل للمستشفى كتبدا مرحلة أخرى حتى هي بالمشاكل ديالها. السيد الوزير، غادي نخليو البقية للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، حتى للتعقيب وزيد شوية الدكتور.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا احنا متفقين على التشخيص، لأنه غادي نأكد عليك أنا كولد ميدان المستعجلات، وكاين مفارقة كبيرة بين العرض والطلب، حتى إذا ما كاينش هناك نظام تنسيقي واتصالاتي بين جميع المتدخلين، هنا اللي شرت له، تيوقع له ما تيعرف ما يدير، آش من نمرة وفين غدير.

كاين البنيات التحتية، كاين الموارد البشرية، كاين الاستقبال مهم جدا، راه كنتقولوا، المريض، هنا تندوي معك كطبيب المستعجلات، وتنجر ب كندوز بالبلوزة، كندوز احده ما تتدهاش فيه، تيقول ياك ما هذا ابغي فلوس، ياك ما هذا كزار، بعدا ما عرفكش تيشوفك غير بالبلوزة.

ولا إذا قلت له آودي راه شفناك، راه غير هذا مستعجل أكثر منك وهذا، راه الاستقبال هو 60% ديال العلاج، 60% (c'est quantifié)، وهادي مسائل كلها ما غاديشاي يعني في بعض الأسابيع.

هاذ المخطط الوطني، كان لي الشرف باش تقدمو أمام صاحب الجلالة يوم 5 مارس 2013، مارس، أبريل، ماي، يعني ثلاثة أشهر، اللي عندو

(le geste) هما (des spécialistes)، احنا تنديرو التحريات ديالنا وغناخذو جميع الإجراءات اللازمة، وغادي نقولوها لكم، وغنتقولوها للمغاربة. هاذ الشي اللي يمكن لي نقول في هاذ النطاق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع دائما، وهو حول المخطط الوطني للمستعجلات الطبية. والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا الدكتور.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في البداية بدوري كنعن باسم فريقي، فريق الأصالة والمعاصرة، حتى احنا التضامن ديالنا بخصوص التهديدات اللي تعرضتو لها.

قبل ما ندوز للسؤال لأنه سؤال مهم، وفي الحقيقة كيتعلق بالمستعجلات الطبية، اشحال من مرة سبق لنا تذاكرنا من هاذ المنبر على المستعجلات الطبية، ارتأينا نطرحو هاذ السؤال لأنه هناك معطيات...

السيد رئيس الجلسة:

سدوا الهواتف ديالكم الله يجازيكم بخير السادة المستشارين، لأنه كاين تشويش في القاعة، واخا ماشي المتكلم، لا راه كاين الهاتف إلى خدام حتى عند هاذك اللي ما كيتكلمش راه كيغطي نفس اسميتو...

المستشار السيد مكي الحنكوري:

أولا المعطيات اللي كاينة، كاينة واحد الإرادة ملكية، كاين الخطاب ديال 20 غشت 2012 اللي بالحرف كيقول فيه "يتعين توفير الظروف الملائمة للولوج إلى السكن والصحة".

المعطي المهم وهاذ المخطط، تجديد المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية، اللي ترصد له واحد الغلاف مالي ديال 500 مليون درهم.

السيد الوزير،

وكاين واحد المعطي، وأنا كنعبرو مهم، هي وجودكم على رئاسة هاذ الوزارة، حتى أنا طبيب، نتعرف أنه الاختصاص ديالكم هو هاذ الميدان، أنه كان واحد العمل كبير ابديتوه على مستوى الدار البيضاء عنكم واحد التجربة، إذن عندنا أمل أنه هاذ المخطط نمشيو به للقدام.

غير التساؤل ديالنا اللي كاين، السيد الوزير، فين وصلنا في هاذ المخطط؟ لأن على أرض الواقع باقين ابعاد، يمكن أنا تبيين لي على الجهات

غادي تتفق معكم على واحد القضية ملي كتقولوا الإصلاح في المستعجلات الطبية كيتطلب الإمكانيات والوقت، غير أن هناك مسائل يمكن نديروها من دابا، أولا القضية اللي قلت لكم ديال الهاتف، القضية ديال سيارات الإسعاف، كنعيشو واحد الفوضى في سيارات الإسعاف...

السيد رئيس الجلسة:

شوف قرب اشوية للميكروفون الأستاذ باش... الله يجازيك.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

السيارات موجودة، الجمعيات، (INDH⁸)، الجماعات المحلية، ولكن ما عرفناش كيفاش نستغلهم، أولا كيفاش تمشي لها، وثانيا سيارة الإسعاف راه ماشي سيارة بـ (Le volant)، خص تكون عندها الإمكانيات، كاي حالات اللي كيتطلب المرافقة واحد الهيئة طبية، هاذ الشي كلشي عندنا ما منظمش.

وثانيا، الولوج، ملي كتوصل للمستشفيات، مع الأسف كايين هناك تقوص في الموارد البشرية، ابغينا واحد المجهود، واحد الحالة، كايين حالات، كايين مناطق، انت كطبيب تقول لك دابا عندنا حالة استعجالية، الرضيع حديث الخلق ولا خلق قبل، ما عندوش حل، في المسائل اللي بعيدة، ما عندوش حل، لأن ما تقدرش تداويه في المكان، لأن ما كايينش إمكانيات، وما عندناش الإمكانيات باش نقلوه للمستشفيات الجامعية، ما عندناش لآخر.

اهضرتو، السيد الوزير، هذا ما نهضرش على أنه بالنسبة للمستعجلات في المستشفيات، كايين واحد (le minimum) خصو يكون، ما تتطوبوش بزاف ديال الحوايج، كايين (scanner en urgences)، كايين (cardio)، كايين هاذ الحوايج اللي لا يمكن، واتما كتعرفوها احسن مني، غير كندكر، لا يمكن تدير المستعجلات بلا هاذ المسائل هاذو.

وكايين واحد القضية، أنا متفق معكم ملي كنهضروا على المروحية، المروحية ابحال اللي قلتو وعبرتو عليها ما من مرة اهنايا، الحياة ما عندهاش ثمن، غير هاذ المروحية خصنا الطريقة باش نستعملوها، الولوج ديال هاذ المروحية، والتقسيم ديالها في المغرب كلو، كي غنديرو، كي غنديرو... اللي كيتطلبو منكم بالنسبة للمخطط، واحد البرنامج اللي عندو التواريخ...

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا.

واحد الرؤية، أشنو هي هاذ الرؤية؟

قلنا وقتيها، اخديتي مثلا حوادث السير 63 حتى 83% ديال الناس اللي تيموتوا، تيموتوا إما في البلاصة وإما ملي تيزوهم، قلنا المستشفى خصو يخرج خارج الجدران، ماشي نجلسو خص المريض يجي، إذا جا بعدا راه تيجي غير باش تقول له راك ميت.

ثاني، اخدينا 5 ديال المحاور:

المحور الأول هي المستشفيات، المستعجلات الاستشفائية داخل المستشفيات، المستعجلات ما قبل الاستشفائية، ولأول مرة في تاريخ المغرب درنا وحدات استعجالية متنقلة، أول مرة في تاريخ المغرب درنا رقم 141 خدام، ما خدامش؟ خدام، غير اسمح لي، خدام تنقول لك، ما خدامش في أي جهة؟ اعلاش؟ لأن ابغينا نديرو باش نبدأو، لأن احنا تنديرو ذاك الشي على قد، السياسة كندار على حساب الجيب، أنا إلى كلشي تيعيط ما عنديش الإمكانيات باش غنجابو كلشي، الإنسان خصو يمشي تدريجيا، يدير غير ذاك الشي اللي قد يدير عليه، لأن غادي تنوض عليك الغوات، غادي تدير غير الحسابات السياسية، راه دار، دار، دار، وأنت ما تنديرو الو. هو تيعيط وانت ما تقدش، احنا غادين تدريجيا.

درنا مروحية اللي قلت لكم ذاك النهار هنا، دابا راه وصلنا لـ 31 واحد اللي كان غادي يموت لو ما كانتش ذاك المروحية، كان غادي يموت، وهذا غير هاذ (week-end) عاود ثاني واحد المرأ في نواحي الصويرة جابوها بنزيف، يعني راه هاذ الشي راه غادين تدريجيا في هاذ الشي.

وكايين من غير هاذ ما قبل الاستشفائية، كايين التكوين والتأطير، وهاذ التكوين والتأطير ما يتدارش في 3 اشهر، ما غيدارش في 6 اشهر، غادي نكذب عليك، خصو الوقت.

ثالثا، كايين الشراكة، أول مرة في تاريخ المغرب درنا (un SAMU)، هاذ الشي ديال المستعجلات ما قبل الاستشفائية، درنا مع القطاع الخاص التمويل ديال القطاع الخاص في الجديدة، مع وزير الداخلية راه غادي يبدأ تدريجيا، حتى هو 5 ديال (les sites) في الجديدة.

وأخيرا، كايين (le volet juridique)، يعني التأطير القانوني، لأن هاذ الشي، لأنه مثلا في المغرب تيقول لك أشنو هو... ملي كنديرو داخل المستشفى؟ ملي كنديرو في الزنقة كيقول لك هاذك الشي سوقك، هذا خصو تأثير قانوني خصنا نعاودوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ الأستاذ، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

السيد الوزير،

⁸ Initiative Nationale du Développement Humain

القطاع الصحي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلوا الأستاذ المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

الإخوة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

يعتبر الاستثمار في القطاع الصحي علما ومجالا علميا قائما في العديد من بلدان العالم، وبلادنا تتوفر بها جميع مستلزمات الاستثمار الناجح في مجال الخدمات الصحية الطبية، وذلك لأن بلدنا في أمس الحاجة إلى المزيد من المصحات والمستشفيات والموارد البشرية لسد الخصاص الحاصل في المجال الصحي.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير: لماذا لا تفتح الحكومة المجال للعموم من أجل الاستثمار في القطاع الصحي، على أساس أن يعهد إلى الطبيب بالتسيير التقني والعلمي في هذا المجال؟

ما هو تصوركم لمراجعة التشريعات والأنظمة والقوانين المنظمة والمشرعة للاستثمار في قطاع الصحة؟

السيد الرئيس، أحتفظ بالتوقيت ديالي في التعقيب، الله يرضي عليك.

السيد رئيس الجلسة:

ما عنديش باش نضبط لك التوقيت السيد الرئيس، تفضل غير كامل إلى ابغيتي تكمل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

إلى ما كانش غادي نرجع اعلاش درنا هاذ السؤال كحركيين، لأن السيد الوزير واعدنا في سؤال شفوي هاذي 3 أشهر أو أربع أشهر باش غادي يزور واحد المستشفى اللي هو المستشفى ديال محمد الخامس، وما جاش ليه، ودابا نقول للسيد الوزير بأن لازالت دار لقمان على حالها، وتزادت.

ونقول لكم، السيد الوزير، بأن حتى ذوك المرضى اللي في المستشفى را ما كايش اللي يسني لهم (le bon de sortie) باش ياكلوا، ونقول لك، السيد الوزير، بأن هاذوك المرضى اللي في السيطار راه ما كايش اللي يسني لهم (le bon de sortie) باش يتداواو. هاذ الشي حتى المدير اللي درتوه في هاذي 3 أشهر راه قدم استقالته ولا الإعفاء ديالو من المهمة.

نحذركم، السيد الوزير، من هاذ المنبر، وانت عزيز علينا لأنك كتخدم وابغيتي تخدم، ولكن كايين هناك أيادي خفية الله يسامحها، لأن نقول لك، السيد الوزير، راه كايين هناك احتقانات اجتماعية داخل مدينة آسفي فيما يخص الصحة والتطبيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لا غير باش نكونو متفقين، انعرفو آش... لأن انت، السيد المستشار المحترم، متفق معك، أنا تنحترم جميع الآراء ديالك، وصحيح. غير هي في هاذ المستعجلات خصنا دائما واحد النظرة شمولية، راه ابديتها وابدتي تتس... قلت في الأول ساهلة، غير الهاتف، والهاتف بوحده آش غيدير لك؟ ها أنت وزدت عاود ثاني وقلت خصنا سيارة الإسعاف، لا، إلى غادي تدير الهاتف ويجاوبك وما كايش سيارة الإسعاف... ونقرت اشوية وقلت الموارد البشرية، ونقرت اشوية وقلت.. ولكن المستشفيات ديالنا المستعجلات ديالها مدعدة، ها انت ابدتي، هاذ الشي راه كلها خصنا نظرة.

أنا نقول لك واحد القضية بالتجربة، انت راك طبيب، شد (un neurochirurgien) ديروا في شي مدينة، وإلى ما عندوش السكانير راه غير كتضيع وقتك، باش غيفتح الراس إلى ما عندوش السكانير، وإلى درتي السكانير راه ماشي (n'importe qui l'interprétation).

ملي تتدير (le neurochirurgien) والسكانير، يفتح المريض، ملي تفتحو على المخ، أشنو خصو يدير؟ لأن دار كسيده فتح، خصو يمشي للإنعاش، خصك الإنعاش، إلى درتي الإنعاش خصك الأطباء ديال الإنعاش، وإلى ابغيتي المداومة خصك 8، ذاك الشي راه تنخمو فيه، راه هاذ الشي اللي تتقول دابا انت متفق، غير هاذ النظرة الشمولية ذاك الشي باش أنا تتقول لك تدريجيا.

قلت لي كيفاش التقسيم، ابدينا بكل صراحة، فاين؟ (ça marche)، (on a centré les moyens sur les compétences)، يعني كليبب واللي عارف بلي هنا غينجح، تما فاش ابدت، ماشي حيث حمة أحسن من حمة، لأن مثلا ابدينا في مراكز لأن كايين موارد بشرية، كايين الناس اللي عندهم التأطير، كايين ناس اللي مكوئين، وكايين حتى التضاريس وذاك يعني... والرقم تما خدام، غير تعيط في الرقم تيجاوبك، تيصيب المروحية، والمروحية تيتحكوا فيها الأطباء، هذا هو (le SAMU: le Service d'Aide Médicale Urgente)، تعيط للرقم كايين أطباء تيهز تيجاوبك، هو تيعرف إلى كانت امرأة تيصفظ لها إما (l'ambulance)، ولا تيسيفظ هذا، وراه هاذ الشي خصو التدرج في اسميتو، لأن هاذي ثقافة جديدة، وما ساهلاش أنه (du jour au lendemain) غادي نفيقو وغادي نلقاو المستشفيات ديال سويسرا، غادي نكون هاذي غير تنكذب عليك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع وهو حول الاستثمار في

مثل، الأردن غير كدولة، باش نعطيك واحد الفكرة، بهاد الشي ديال الخوصصة، ماشي خوصصة بعدا باش الناس ما يفهموهاش غلط، غنشرحها، ديال (la médecine)، (c'est pas ça). الخوصصة ديالهم منين حلوا هاذ الرأسمال المصحات الخاصة تتجيب ليها 800 مليون دولار سنويا، الريح 800 مليون دولار سنويا، ما معنى هذا؟ احنا ابغينا تنقلو، احنا ما ابغيناش نديرو حاجة بالزربة، ابغينا بطريقة تشاركية مع الناس، أنا دائما مع الجمعية ديال المصحات الخاصة، مع (les syndicats) ديال (les médecins)، يعني امشينا بطريقة تشاركية، لأن باش تنشروحو ليهم، لأنه أشنو هما الهاجس ديالهم؟ الهاجس ديال الأطباء هو استقلالية القرار، وعندهم الحق، وأنا متفق معهم، وأنا طبيب، ما يمكنش شي واحد اللي غيجيب لي (la clinique) ويبقى يقول لي لا انت هادي ما تفتحهاش، المصراة الزائدة ما نقاوش نفتحوها في (la clinique) ديالي، لأن ما تتجيبش لي الفلوس، لا، والمرضى غيموت.

احنا باستقلالية القرار هاذ الشي فاش نمشيو، تنبغيو نخررو هاذ الرأسمال، والمشروع الجديد جاب هاذ الطريقة، نمشيو في هاذ الاتجاه، ولكن باش غادي نزيرو كل ما يمكن باش نزيروه باش يبقى استقلالية القرار لعمل المهن الطبية والشبه طبية ما يقشش فيها الواحد اللي ماشي في الميدان، وعمما قريب إن شاء الله غنجيبوه للبرلمان. وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم تعقيب السيد المستشار؟ عندك 2 دقائق ربما بقات لك شوية مازال لديال ذاك الشي ديال آسفي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري تشكر السيد الوزير لأن نتعرفو، نتعرفو العمل ديالو والجدية ديالو والمسائل ديالو، ولكن اللي ابغينا، اللي احنا علاش طرحنا في الفريق الحركي هاذ السؤال هذا، هو بغينا كيف ما جا على لسان السيد... الاستثمارات، الحكومة الحمد لله كتنشجع الاستثمارات في البلاد، حتى هذا راه استثمار، اعلاش ما نعطيش لهاذ الناس؟ ويكونوا بشراكة ويكون كنانيش التحملات ونجيبوهم، وأي واحد راه غادي يعمل في واحد القطاع راه خص يكون عندو واحد كناش التحملات اللي خصو يطبقو سواء لا مع الطبيب ولا مع مول رأس المال.

ولهذا، السيد الوزير، احنا اللي تنطبقو منكم، الله يجازيكم بخير، هو تعطيو واحد ذاك ولا نجيبوا قانون ولا مقترح قانون ولا تعديل ديال القانون، واحنا معكم، السيد الوزير، باش نخرجو من هاذ المعضلة، لأن كيف ما قلت لكم، السيد الوزير، والي تنلح عليكم، السيد الوزير، هو

ولهذا، احنا طلبنا إذا كان ممكن تزيدوا مصحات وتعطيو للناس يستثمروا في المستشفيات باش حتى هاذك السيد اللي كان غادي يتداوى في مصحة بمليون يمشي يتداوى بـ 500 ألف فرنك، وعندو الحق يمشي يتداوى بـ 500 ألف فرنك، لأن نتعرفو حتى المزايدات اللي كاينة دابا في المصحات اللي هي خوصصية.

إلى كان ممكن تزيدوا في المصحات وتعطيو للناس يخدموا، وهذا هو اللي ابغينا احنا اللي تنطبقو منكم، الله يجازيكم بخير، لأنه كاينة جمعيات ابغات تركب على هذا الملف داخل هذا اسميتو، واحنا في غنى على هاذ اسميتو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب عن السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، اسمح لي.

أولا غادي نبدأ بالأخير، آسفي، فعلا واعدتك، ولايني ما عمري واعدتك، ما اعطيتكش اليوم ولا، قلت ليك زعما عندير مجهود، والله الله غالب، راه ماشي من يعني... فوقاش ماجات الوقت غنجي.

ثانيا، غي باش نقول لك، آسفي راه متبعو أنا شخصيا، راه ها هو، الناس تيقولوا الديمقراطية، درنا (l'appel à candidature)، جا الناس، خدموا، وانت قلتها، أيادي خفية داروا المشاكل، هربوا، عاود ثاني درنا المرة الثانية، راه متبعين هاذ الشي، عاوثاني راه غادي نجح ندير شي وعد، عاوثاني يقول لك هاهو، جا دار من الحزب، دار، ابغي، ها احنا عنصدقو، ولايني هاذ الشي راه متبعو أو ما انسيتشاي، ولايني مزيان ملي ذكرتيني.

فيما يخص الاستثمار، كنعرف، السيد المستشار، كين واحد القانون في المغرب، القانون 10.94، هاذ القانون 10.94 كقانون، في المادة ديالو 21 آس تنقول؟ تنقول مؤسس أو مؤسسي المصحات الخاصة، المؤسس، امنين جا؟ في 1997، المرسوم التطبيقي ديال القانون كان واحد الضغط وناضت واحد الصداق باش حيدوا مؤسس أو مؤسسي المصحات، داروا طبيب مؤسس أو أطباء مؤسسين، ناض، هاذ الشي اللي كين، ولايني راه القانون ما فيش (tabou).

احنايا أنا ما مقتنعش هاذ الشي اللي تيقول، أنا امشيت مع صاحب الجلالة لدول الخليج وتعرف هاذ الشي أنا شخصيا كطبيب، نعطيك غير

بدورنا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعلن عن تضامنا مع السيد وزير الصحة في التهديدات اليائسة والجبانة اللي تعرض لها، والتي تثبت النجاح ديالو في المهمة اللي كيشرف عليها.

السيد الوزير،

لا يجادل أحد على أن سيارات الإسعاف الأولية الخاصة أو ما يصطلح عليه بـ (Les SAMU)، تلعب دورا كبيرا في إسعاف المرضى في الحالات المستعجلة، ونقلهم بوجه السرعة إلى المستشفيات أو المصحات الخاصة من أجل تلقي العلاج.

وحيث أن حياة المريض ترتبط أحيانا بمدى سرعة تدخل رجال الإسعاف ومدى توفر هذه السيارات على التجهيزات الأولية الخاصة بهذه التدخلات، فإننا نسألكم عن مدى مراقبة وزارتم لهذا النوع من سيارات الإسعاف، وعلى وجه التحديد الخصوصية منها، ومدى التحفيزات التي ممكن أن تأخذها وزارتم لجلب الاستثمار في مجال سيارات الإسعاف الأولية من خلال دفاتر تحملات، تحترم الشروط الدنيا التي يمكن أن تتوفر في هذا النوع من السيارات لتقديم الإسعافات الأولية الضرورية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيد المستشار المحترم، الشكر الجزيل على هاذ السؤال. اللي ابغيت نشير ليه هو كايين سيارات الإسعاف الأولية العمومية، وأشرت لها، وكايين الخاصة.

بزاف ديال الناس ما تيعرفوش راه السيارات العمومية، سيارات الإسعاف الأولية الخاصة ما عندها حتى شي دخل مع وزارة الصحة، يا للأسف إلى يومنا هذا، واحنا غادي نقول لك آس تنديرو في هاذ الشي.

فيما يخص سيارات الإسعاف الأولية العمومية، هي تدخل مباشرة في مسؤولية وزارة الصحة واللي كايينة وها احنا غادين فيها في برنامج المستعجلات الطبية للفترة ما بين 2012-2016 اللي شرت ليه بعد قليل، اللي إلى يومنا هذا اقتنينا 12 سيارة، ولايني راه المستشفيات، ما اعرفتش واش شفتوهم يا للأسف، خصني شي نهار ملي تيكونوا الاجتماعات، لا بد خص تكون شي سيارة الإسعاف احدانا، ما تعرف الله يحفظ، هاذي هي مستشفيات استعجالية متنقلة، فيها كلشي ما يمكن يتصور البال، الإنسان

الزيارة لهاذ المستشفى باش تعطيو على الأقل على الأقل للساكنة ديال الإقليم واحد الروح جديدة ونفس جديد.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

إذا كان هناك تعقيب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

لا، أنا متفق معك، قلت لك المشروع جاهز، جاهز، آخر نقطة مكتوبة، غير دابا احنا في نقاش مع هاذ الناس، ابغينا أنه أنا كموطن، هاذوك راه مواطنين، اولاد البلاد، ما ابغينا شئ أنه غيخسوا، ابغينا بالعكس، أنا تنشرح لهاذ الناس ديال المصحات الخاصة، أراه لهم ربح، ابغيتهم بالعكس بهاذ القانون يجبدوا شي حاجة اللي غطلمهم الفوق، لأن من غير هاذ القانون 94.10 كايين واحد القانون 34.09، هاذ القانون من غير هاذ القانون 34.09 اللي تينص على الخريطة الصحية، هو اللي تيقول لنا إلى كانت المصحات في (Le privé) ابغى مثلا احنا نشجعوه، إلى ابغى يحط في المدن اللي بعيدة اللي ما فيهاش المصحات، ابغينا نمشيو في هاذ الشي.

وهاذ القانون فيه واحد النقطة مهمة اللي ابغيت نذكرها عاوثاني للمرة الأخيرة، هو هاذ القانون يتوجب تحديد الآليات والإجراءات الاحترازية الضرورية الكيينة بالوقاية من التجاوزات لضمان استقلالية مهنة الأطباء.

احنا غنمشيو في هاذ الاتجاه، ولكن باش الناس من هذا المنبر تنتوجه للجميع، الناس ما يفهموش إيوا صافي تيبيعوا الطب، ماشي تيبيعوا الطب، القرار ديال الأطباء وديال خص ييقى، هو اللي غيختار المرضى، هو اللي يختار الأجهزة، وهو اللي يختار واش غيزيد، غينقص، ولايني البناء، الجبس، الضو، ماشي سوقو، كل حاجة باش غادي يبقاو إن شاء الله غنمشيو في هاذ الاتجاه معكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الأخير في هذا القطاع، وهو حول سيارات الإسعافات الأولية الخاصة.

الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في الناس اللي كيسوقوا السيارات، احنا كنشوفو أن المستشفيات فيهم سيارات الإسعاف، ولكن مع كامل الأسف كتنجؤوا للجماعات باش تجيوا السائقين اللي غيسوقوا هاذ سيارات الإسعاف، هاذ السائقين كيفتقدوا التكوين الاحترافي في إسعاف المرضى، بل يفتقدون، السيد الوزير، لأبسط الأشياء، حتى (Ce qu'on appelle les positions de santé)، اتما كنعرفوا أشنو هي (la position de santé) بالنسبة للإسعاف الأولي.

وهناك إشكال آخر، السيد الوزير، غادي نطرحوه بتساؤل هو أشنو الفرق بين سائق طاكسي وسائق سيارة الإسعاف؟ بجوج كيحسنوا سيطرة السيارات وكيفتقدوا المهنية ديال الإسعافات.

وكاين الإشكال اللي شرتو ليه، السيد الوزير، هو الترخيص، الترخيص أنا على سبيل المثال غادي ناخذو مدينة الدار البيضاء، مدينة الدار البيضاء (la mairie) ديال الدار البيضاء من 2004 وهي واضحة واحد دفتر التحملات اللي باقي ما خرجش للوجود، واش ما كتشوفوش أن الاختصاص هو ديالكم، ماشي ديال (la mairie)، لأن هاذيك اللجنة اللي كتنسهر على هاذ المسائل هي أصلا كتنفقدها لكفاءة باش تسير في هاذ الشيء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم تعقيب على تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الصحة:

أنا متفق غير باش نقول أن السائقين غير باش ما... إلى يومنا هذا كلشي ساهل، كنعقولو بالفرنسة (n'est pas urgentiste qui veut)، اللي تيجي تيدخل راسو في شي حاجة، سائق مجال اللي قلتي سائق الطاكسي، ولايني اللي خصنا تقرو به أنه كاين في المغرب دابا المعهد الوطني لتكوين هاذ الناس (les ambulanciers)، أول مرة في تاريخ المغرب والتكوين ديالهم 3 سنين، ماشي شي حاجة اللي ساهلة.

يا للأسف اللي قلت لك غادي نرجعو لذك الشيء اللي قلته قبالية، المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات اللي قلت لك التقنين والإطار القانوني ها احنا طحنا فيه، لأن احنا درنا واحد الإطار اللي ما داخلش في واحد القانون، تيقول لك هاذ الممرض اللي (à la fois c'est un réanimateur, c'est un urgentiste mais au stade d'infirmier) داخل سيارة الإسعاف، تيقول لك ولايني أنا (d'accord)، ولايني آش من إطار أنا داخل؟ آش من إطار؟ أشنو هي (la vision) ديالي؟ آش غادي نرجع غدا؟ إلى وقع مثلا شي حاجة تبقى تحاسبني، يعني ما كاينش إطار، لا في الوظيفة... هاذ الشيء كلشي خدامين

يتدار في قاعة العمليات في هاذ المستشفيات، هي كتباغ بـ 4 أو 5 مليون للواحدة، إلى يومنا هذا عندنا 12 و 30 هاها داخلين في مدة 7 أيام أو 8 غيدخلوا، وهاذو اشرينا منهم 12 و 30 .

كاين 73 سيارة إسعاف اللي من فئة (B)، هاذو اللي تتشوفوا دابا اللي كاينين في المغرب إلى يومنا هذا، اشريناهم في 2012، وفي 2013 هاذ العام درنا العروض باش يشريو 136 هاذ العام، 78 اعطاتها لنا الله يجازيها شراكة مع وزارة النقل والتجهيز، والآخريين مع وكالة أجنبية.

أما بالنسبة لسيارات الإسعاف الأولية الخاصة، فهي قلت لك ما تتدخلش في الاختصاصات إلى يومنا ديال وزارة الصحة، لأن هناك مصالح أخرى تمتح الرخص، هي اللي تتعطي الرخص على صعيد... واتما نتعرفوا هاذ الشيء، ما تيسولونا كاع احنا، ربما إلى يومنا هذا هو القانون اللي كاين لهذه السيارات على الصعيد الجهوي، الإقليمي والمحلي.

ونفس الأمر بالنسبة للمراقبة ديال الحالة الميكانيكية والهيكليكية للسيارة، احنا ما عندنا حتى شي دخل، ولهذا هاذ الشيء ما أشرت له، هاذ الشيء اللي تنقول لا يعنى وزارة الصحة من التدخل لتحسين حظيرة سيارات الإسعاف الخاصة العمومية، ولهذا تقدمنا بقانون في نقاش مع الفرقاء، هاذ مشروع القانون لتنظيم ووضع معايير لتطبيع النقل الطبي بما فيه سيارات الإسعاف، ذاك الساعة غيكون الأولية العمومية ولا الأولية الخاصة باش الجميع غيدخل في ذاك القالب اللي خصنا باش المواطنة والمواطن المغربي...

كيتضمن كذلك هاذ المشروع مقترحات تعطي لوزارة الصحة إمكانية التدخل من المراقبة بداية من إعطاء الرأي في المعايير الواجبة قبل استيرادها، إعطاء الرخصة كذلك من وزارة الصحة، مراقبتها أثناء مزاولتها حتى إعلان توقيف اشتغالها، وهذا مشروع إن شاء الله غادي... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السبب اللي خلانا اليوم طرحنا عليكم هاذ السؤال، أولا لقينا فيكم عدة صفات باش نحلو هاذ المشكل، لقينا فيكم صفة وزير الصحة، لقينا فيكم صفة رئيس قسم المستعجلات بالدار البيضاء، لقينا فيكم المشرف على تأسيس معهد تكوين التقنيين في النقل والإسعاف الصحي بالدار البيضاء، لقينا فيكم طبيب التخدير والإنعاش اللي اتما أدري بدور الإسعافات الأولية لإيقاد حياة المواطنين.

السيد الوزير، قلتو بأنكم اقتنيتم سيارات الإسعاف، ميزان اقتنيتو سيارات الإسعاف، ولكن الإشكال ماشي في اقتناء السيارات، الإشكال

السينائي، واكتفى فقط بالتطرق لشروط الحصول على البطاقة المهنية، رغم عدم فعاليتها، حيث أصبح تسلم للأشخاص غير المتوفرة فيهم الشروط القانونية.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، عما تعترم الوزارة القيام به من أجل تنظيم هذا القطاع للرفع من مستواه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر في البداية السيد المستشار على هذا السؤال.

أعتقد أولا هنالك سلسلة من الإشكالات، الحكومة أولا انخرطت في مراجعة منظومة الدعم بشكل كامل، الصندوق القديم ما ابقاش لأن المداخل ديالو تراجت بفعل تراجع المداخل ديال القاعات السينائية، للعلم ديالك عندنا شركة واحدة عندها 2 قاعات، تقريبا 50% ديال المداخل كتجي من هاذيك الشركة.

باش تعوضات؟ في السنة الماضية كان المرسوم الجديد اللي كينظم الدعم، واللي لأول مرة دخل المعايير المرتبطة بتكافؤ الفرص ودخل المسطرة بشكل دقيق، يعني ولات مسطرة ديال المرافعة، درنا مدونة سلوك أعضاء اللجن، تم التنصيب على أن اللجن ديال الدعم لجن مستقلة، القرارات ديال اللجن معللة، وكتصدر بلاغات، تقريبا راه السنة الماضية 3 ديال الدورات أزيد من 36 مليون درهم. ومؤخرا راه المركز السينائي أصدر بلاغ تيقول بأنه تم تصفية عدد من الديون اللي مرتبطة ديال الشركات، إذن هذا الأجراء الأول.

الإجراء الثاني هو تدشين تفكير عميق في الإشكالية السينائية في بلادنا، عبر تنظيم المناظرة الوطنية حول السينما، والتي شهدت توجيه رسالة ملكية سامية دعت إلى:

- أولا، إطلاق سياسة عمومية متكاملة؛

- النهوض بالصناعة السينائية في بلادنا. خص تولي عندنا مقارنة جديدة، مقارنة الصناعة السينائية.

المناظرة انتهت، تقريبا أزيد من 200 توصية، اشتغلت عليها لجنة علمية، أنهت العمل ديالها الجمعة الماضي، وقدمنا النتائج ديالها في وزارة الاتصال، والآن كين عمل ديال الأجراء ديال الخلاصات.

ما هي هاذ الخلاصات؟ كين النقطة الأولى هي السياسة ديال التكوين، خص سياسة ديال التكوين شمولية، وكين عندنا محاور اللي

عليه.

ثانيا، التكوين. أنا شخصيا، قلتيها لا في الدار البيضاء ولا دابا، دائما احنا خدامين مع السائقين القدامى اللي كينين، وتنحوتهم وتعملو لهم يعني (les séminaires) ديال التكوين بدون مقابل، لأن هاذو مواطنين مغاربة، احنا ماشي نتقولو جاو هاذ الناس جديد واتما سيروا موتوا، حتى هما راهم عندهم اوليادتهم، حتى هما خدامين، حتى هما اقدام في الحرفة، ابغينا نعلموهم، ابغينا يبقاو نديرو لهم (la mise à niveau) باش كل واحد نديرو إن شاء الله يد في يد، وهاذ الشئ خصو اشوية ديال الوقت، السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة، الحقيقة أنه والأسئلة كلها تقريبا عميقة ومفيدة جدا، والأجوبة عنها أعمق وأفيد، ولكن الوقت لا يرحم لفسح المجال للمزيد من التوضيحات. وننتقل مباشرة بعد هذا القطاع إلى القطاع الموالي، وهو السؤال الأول فيه حول المشاكل التي يشكو منها القطاع السينائي، الكلمة طبعها موجهة إلى السيد وزير الاتصال، والسؤال من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. الأخت والإخوة المستشارين المحترمين، السادة الوزراء،

لقد أنشأ المغرب صندوق الدعم السينائي الذي أصبح يسمى اليوم بالتسبيق عن المداخل، وذلك من أجل صيرورة حركية الإنتاج السينائي الوطني، وذلك في غياب المنتجين الخواص بهدف تنشيط سوق الشغل في هذا القطاع الحيوي الذي يعيش منه آلاف العاملين والتقنيين والممثلين والفنيين.

لكن رغم تطور الإنتاج الذي أصبح معه المغرب ينتج أكثر من 20 فيلما وطنيا، لازال يعرف هذا القطاع أزمة خائفة على مستوى التشغيل، وهذا راجع لعدة اختلالات قانونية وتنظيمية للقطاع، تستفيد منه فئة قليلة محظوظة على حساب الأغلبية من المهنيين، التي أصبحت تعيش على وقع بطالة دائمة بسبب عدم تكافؤ الفرص، خصوصا وأن المغرب عرف خلال السنوات الأخيرة تراجعا واضحا في الإنتاجات الدولية التي كانت تصور عادة ببلادنا رغم الأرقام الصادرة عن المركز السينائي المغربي.

ويبقى التقنيون السينائيون هم الفئة المتضررة من هذه الاختلالات، محرومة من فرص الشغل ومن الحماية الاجتماعية والتنظيمية، خصوصا وأن القانون السيناتوغرافي 20.99 أعفل كل الحقوق المهنية والاجتماعية للتقني

يكتسبوا واحد اللقمة ديال العيش.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب، تفضلوا في حدود دقيقتين طبعاً.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولاً عندنا 11 هيئة مهنية، ودخلنا في حوارات معهم، من بين النتائج على أنه على مستوى الإنتاج التلفزيوني فيما يتعلق بالفنانين والممثلين، قلنا الحاصلين على بطاقة الفنان على الأقل 60% في الأعمال، أنا فزت بواحد الصفقة، خص 60% من الناس اللي غيشتغلوا امعايا من المهنيين، على أساس نوصلو لـ 70%، وهذا كان المطلب ديالهم، اعلاش ماشي 100%؟ باش نفتحو المجال لطاقات جديدة اللي كنبز لأول مرة، واللي كنبكون عندها خبرات، خاصة في صفوف الشباب.

الأمر الثاني، واللي هو مطروح وخصنا نواجهوه بكل مسؤولية هو المنافسة الدولية، هو جذب الاستثمارات، دابا الآن كين دول اللي شدوا النموذج المغربي وكقدموا خدمات بكلفة أقل، خاصة في أوروبا الشرقية، هاذ الشي كيقضي منا أننا نراجعو بعض الإجراءات اللي عندنا على المستوى السينمائي.

حاليا أنا في زيارة أخيرة لبريطانيا، كان أحد المحاور ديالها الاتفاقية السينمائية ديال الإنتاج المشترك، ونقول لك أنا بصراحة لقيت المشكل عندنا في المغرب، ماشي في الجهة الأخرى، وأنا تفاجأت، تفاجأت لأن كان توقع ديال أن الطرف الآخر، لكن في الأخير لقيت المشكل هنا، عاد دابا راه احنا كنعالجو فيه في هاذ الأسبوعين.

اللي كيهم وهو أن خصنا صناعة سينمائية وطنية، كتنقدم لنا الحضارة المغربية والثقافة المغربية والقيم المغربية، وكنعكس المغاربة كيشوفوا فيها ذاتهم، وكنبكون عنصر تنافسي، تساعدنا في السياحة، تساعدنا في التنوع الثقافي ديالنا، عندنا الآن معركة على المستوى السينمائي في قضية الصحراء، لأن الحصوص ولاو كيلجؤوا لها، والآن غاديين في اتجاه إطلاق مؤسسة السينما الشابة، اللي غادي تمكنا من يعني دعم الإبداعات السينمائية في القضايا اللي هي... في إطار حرية الإبداع، ما غاديش احنا نتدخلو في المبدع، ولكن ابغينا إنتاجات سينمائية اللي تعالج القضايا الوطنية ديالنا.

عندنا أيضاً التنوع الثقافي، خاصة فيما يخص الأمازيغية، الصناعة السينمائية ما ابغينا ش تبقي مجرد هواية، خاصة في هاذ المجالات اللي كنبز. إذن هذا تحدي، السينما المغربية راه سفير، واستطعننا نحققو إنتاجات كمية في الماضي، الآن هاذ الإنتاج الكمي عندعموه بإنتاجات كيفة. وشكرا.

خص عليها الاشتغال بحال الكتابة ديال السيناريو، لأن الصناعة السينمائية ماشي فقط مخصصات مالية أو تتبع هاذ المخصصات، بل هي أيضاً كتابة السيناريو، هي إبداع، خص تشجيع الإبداع، خص تمكين مختلف التيارات، ما نبقاوش نركزو أن طرف واحد أو جوج هو اللي يمكن تهمين، بل العكس المستور نص على الحرية ديال الإبداع ونص على تكافؤ الفرص، خص الجميع.

ثانياً، بالإضافة إلى الإشكالية ديال التكوين، كين قضية ديال البنيات التحتية ديال هاذ الصناعة السينمائية، أنا قبل ما نجي الآن لهاذ القاعة جا مشروع ديال شركة إنتاج عالمية ضخمة، طارحة مشروع، غتوظف 4 آلاف من العاملين في هاذ القطاع.

وللأسف الشديد، جات للمغرب، على مستوى وزارة الاتصال والمركز السينمائي يبدو حلت المشكل ديال الرخص، ولكن من بعد تلفت في الرخص على المستوى الإداري، إذن كين إشكالية ديال البنية التحتية وكين الإشكالية ديال المواكبة والمراقبة، هذا كيفرض علينا نراجعو قانون الصناعة السينمائية، ونراجعو القانون ديال المركز السينمائي المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

اشكر السيد الوزير على الإجابة ديالو الواضحة، وبطبيعة الحال تشكروه لأنه قام بواحد المجهود في اتخاذ التدابير في السياسة، يعني البنيات التحتية رغم أنه هناك إشكاليات.

المهم عندنا، السيد الوزير، هو لقمة العيش ديال هاذ المهنيين في القطاع، لأنه ملي تشوفو الأسباب ديال فقدان الشغل ديال هاذ الشريحة هو كين مشاكل عدم توجه المشاهدين للسينما، ولماذا عدم التوجه؟ لأنه هناك قرصنة، هناك فوضى عارمة في هاذ الباب، هناك مشاكل أخرى بالنسبة لهاذ السينما، هو أنه نبغي نقول لك السيد الوزير بأنه الإذاعات ديالنا رغم هاذ المشاكل اللي كاينة، خصنا نشجعو احنايا المواطنين أو الفنيين ديالنا العاملين في هاذ القطاع، اعلاش؟ لأن ملي كتطلق القنوات الفضائية أو القنوات الأرضية تتلقى عدة أفلام سينمائية هي أجنبية، لماذا يجب إشراك هاذ الأفلام المغربية باش نشجعو الفنانين ديالنا باش يخلقوا فرص ديال الشغل ديالهم.

إذن يعني السبب الأساسي هو كين تراجع في الأفلام السينمائية، ولكن نحثو على أنه عبر وزارتكم أننا ندجو أفلام مغربية، إلى كانت مثلا 10 ديال الأفلام يوميا كتطلق، نديرو منها على الأقل النصف ديال المغربية والنصف أجنبية، إذن باش نشجعو المواطنين ديالنا أو العاملين في هاذ القطاع باش

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة، ونظرا لوحدة موضوع الأسئلة الثلاثة الأولى المدرجة في هذا البرنامج، فسيتم بسطها دفعة واحدة ليتم الجواب عنها دفعة واحدة كذلك، والسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير السياحة هو حول معايير توزيع حصص الحج على وكالات الأسفار، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي لبسط السؤال.

تفضلني الأستاذة لطيفة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

عرفت عملية توزيع حصص الحج لهذه السنة حرمان جملة عتبة-دكالة، وأصبح لزاما على من يرغب في الاستفادة من كوتة الحج التوجه صوب جهات أخرى لإتمام الإجراءات لدى وكالات الأسفار المتواجدة هناك، دون مراعاة الظروف الاجتماعية للمستفيدين من كوتة الحج.

فما هي المعايير المعتمدة، السيد الوزير المحترم، في توزيع كوتة الحج على وكالات الأسفار؟ ولماذا تم حرمان جملة عتبة-دكالة من هذه العملية؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لطرح السؤال الثاني، وموضوعه تدبير وكالات الأسفار لخصتها المخصصة لتنظيم عملية الحج.

الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يتجدد الجدل كل سنة حول ارتفاع أسعار الحج، خاصة الحج السياحي الذي تنظمه شركات السياحة، مع العلم أن الوزارة لا تتدخل في تحديد الأسعار، كل شركة تتدير الثمن اللي ابغات، مع أن الأمر متروك لحرية العرض والطلب، الشيء الذي يدفع بالعديد من المواطنين للتساؤل عن الكيفية التي تدبر بها وكالات الأسفار الحصة المخصصة لها، خصوصا

وأن هناك تضاربا في الأئمة بين الوكالات واختلاف في الخدمات، زيادة على الشروط المفروضة للتسجيل فيها، في ظل النظام الجديد المتمثل في تنظيم فرقة موحدة بين التنظيم الرسمي ووكالات الأسفار، والذي تكون بموجبها للمواطن الذي رست عليه القرعة حرية الاختيار بين هذه الجهة أو تلك لتأطيره في أداء المناسك.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم:

أولا، ما هي الكيفية التي تدبر بها وكالات الأسفار الحصة المخصصة لها؟ ثانيا، ما هي التدابير التي تتخذها الوزارة لمراقبة الوكالة لحماية حقوق المواطنين من التلاعبات؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ويتعلق السؤال الثالث بالمعايير المعتمدة لتدبير عملية توزيع حصص الحج على وكالات الأسفار، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

كما تعلمون عرفت عملية توزيع حصص الحج على وكالات الأسفار هذه السنة احتجاجات في مجموعة من الجهات والأقاليم، إذ اعتبرت العديد منها نفسها متضررة ومقصية، مما يندرج بتصعيد إذا لم يتم احتواء هذا المشكل.

بناء عليه، نسألكم، السيد الوزير:

- كيف يتم تدبير هذا الملف؟

- ما هي المعايير المعتمدة لتوزيع حصص الحج على وكالات الأسفار؟

- ما هي التدابير المزمع اتخاذها لاحتواء هذا المشكل؟

وأنا بهاذ المناسبة، السيد الوزير، كنشكركم على الجواب ديالكم على هاذ السؤال، لأن احنا كنا سيفطنا سؤال باش تجاوبنا عليه كوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وكذلك أشكر الفريق الاشتراكي على طرح هذا السؤال في نفس الموضوع لأن اعلاش السيد الوزير؟ جملة دكالة-عبدة اللي كتكون من 4 الأقاليم، ما عندهاش وكالة وحدة، اعلاش هاذ الوكالات تقصاو السيد الوزير؟ وهاذ الوكالات هاذي 15 سنة واتما عاطينهم الترخيص باش يديو الحجاج، جيتو هاذ السنة واقصيتو جملة بكاملها، فيها 4 الأقاليم، واعطيتو 5 الرخص لجهة الشاوية-ورديفة، وكنقول لواحد الحاج من آسفي آجي لابن

للسياحة حسب معايير اللي غادي تتكلم عليها من بعد. ولكن ابتداء من 2007 جا هاذ النظام ديال القرعة، ما بين 2007 و2013. هاذ النظام ديال القرعة ولى أنه تنظيمين، الحجاج تيجتاروا ما بين وزارة الأوقاف وما بين الوكالات، هاذ المسألة عرفت بأنه الوكالات ابدت الحصة ديالها كتهبط، كانت 7700 في 2007، وصلت هاذ السنة هاذي إلى 3700، وتقلص عدد الوكالات، وكذلك ما كانتش الإمكانية ديال أنه الحجاج يعرفوا المنتج المقدم لهم من طرف الوكالات. في هاذ السنة هاذي، وفي إطار واحد الشراكة اللي قننا بها مع وزارة الأوقاف، وكذلك بتعاون مع وزارة الداخلية مشكورين لأنهم تجوبوا مع هاذ المسألة، أنه مرينا أنه تكون لأحة واحدة، وبعد ذلك كيجتاروا الحجاج، يعني بعد القرعة أنهم يمسيو مع الوكالات ولا يمسيو مع وزارة الأوقاف، وهاذ المسألة وضعت التنظيم على قدم المساواة، وتوحيد الفترة ديال إجراء القرعة وإعطاء الفرصة للحاج باش يتعرف على هاذوك المنتجات اللي كاينة، وإعطاء كذلك أنه الرفع من جودة الخدمات اللي مقدمة، ولكن السعي كذلك إلى تخفيض السعر، لأنه غتكون واحد التنافسية فيما بين الوكالات.

أشنو هي المعايير اللي كنعملو باش كنجتاروا هاذ الوكالات؟ عندنا معايير، وهاذ المعايير حددناه مع الفيدرالية الوطنية لوكالات الأسفار. المسألة الأولى هي الصحة المالية ديال الوكالة، خصنا لابد الوكالة تكون عندها توازنات مالية وقدرة مالية أنها تتحمل هاذ المسألة، هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية، خصنا الحجم ديال الوكالة، لأنها خصها تكون رقم المعاملات ديالها، المستخدمين، عدد الفروع، إلى غير ذلك. والمسألة الأساسية، لأنه اللي تيهمننا هم الحجيج، واللي تيهمننا هو الراحة ديالهم، اللي تيهمننا هو أنه الخدمات تقدم كذلك، واش عندها تجربة في تنظيم الحج؟ واش عندها تجربة في تنظيم العمرة؟ التنقيط ديال المنتج ديالها ديال السنة الماضية إلى كان عندها منتج بالنسبة للحج؟ وكذلك ابغينا في المعايير اللي دايرين واش كتساهم في جلب العملة الصعبة؟ لأنه احنا ابغينا نشجعو أنه الوكالات ماشي فقط تدير ما هو حج، ولكن كذلك جلب السياح بالنسبة للوطن، وكذلك المساهمة في الاقتصاد الوطني، وفي جلب العملة الصعبة، وكذلك نسبة التأطير والمشاركة في المنتديات والمعارض الدولية، يعني أن عندها تنافسية، وكذلك واش كتبيع تذاكر السفر ولا لا؟

هاذو كلها معايير اللي هي فيها التنقيط، واش تتوفر على موقع إلكتروني كذلك هاذي مسألة مهمة، وتديرو الترتيب ديال الوكالات، تيدار بطريقة موضوعية. اللي حصل على 60 فما فوق على 100 يتم الاحتفاظ بهاذ الوكالات، واللي عندها أقل من 60 على 100 هاذ الوكالات يتم إقصاؤها، ولكن معايير اللي هي موضوعية، وكنعطيو واحد الفترة زمنية باش هاذوك

سليمان ولا آجي لبرشيد باش تسجل. السيد الوزير، هاذ الحكومة كاين واحد الشعار تاع تقريب الإدارة من المواطنين. راه هاذ الحجاج، السيد الوزير، نبلغك بأن كون ما كانتش القرعة اللي كانوا كينتظروها 4 سنين و5 سنين، راه ما يمكنش لهم يمسيو لهاذ... واخا يقاطعوا الحج، راه ما يمكنش نقول لواحد آجي من آسفي حتى لابن سليمان باش تسجل في وكالة، وهاذ آسفي ما كيتوفرش، والجديدة ما كيتوفرش، آسفي الجديدة واليوسفية وثلاث سيدي بنور، كلهم هاذو ما فيهمش الوكالات اللي هما في المستوى؟ اعلاش نعطيهم التراخيص؟ إذا ما كانتش عندهم التراخيص اللي هي مهمة، احنا سافرنا عدة مرات مع هاذ الوكالات، وفي المستوى، سافرنا مع وكالات من الدار البيضاء وما كنوش في المستوى ديال مدينة آسفي، ولا مدينة الجديدة. ولهذا، السيد الوزير، اللي تنطلبو منكم هو تراجعوا هاذ المسائل هاذي، راه تنقول لكم بأنه لا العائلات ديال الحجاج ولا الحجاج اللي هما جاتهم القرعة هاذ السنة، راه لو ما كانتش القرعة راه ما يمسيو في هاذ الوكالات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا للمنصة، وفي حدود 9 دقائق، السيد الوزير.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا السيد الرئيس. شكرا للسادة المستشارين من الفرق الثلاثة على طرحهم هذا السؤال، وهذا السؤال مهم جدا.

نعرفون بأنه تنظيم الحج، والحج هو من الشعائر ديال المغاربة، وهو كيم يعني البوالة المغربية وكيم الحكومة المغربية، وهو أساسي بالنسبة لكثير من المغاربة، احنا نتاخذوه بالجدية الكاملة.

غير بالنسبة ما فيها باس نعطي واحد الأرضية أشنو كيفاش كينظم الحج. الحصة ديال كل دولة إسلامية هي مبدأ حاج لكل ألف نسمة، إذن المغرب عندو 30 ألف حاج لأنه عندو 30 مليون ديال نسمة، وعملية التوزيع ديال الحصص ما بين وزارة الأوقاف ووكالات الأسفار تيم بعد استخلاص 15% اللي كمشي للمستنين.

النظام كان قبل من 2007 كان النظام مختلف على النظام اللي موجود دابا، يعني أنه حصة ثابتة كمشي لوكالات الأسفار اللي فيها 10.000 ديال الحجاج، وما كانوش وكالات الأسفار تيجتاروا للقرعة، وكاين اختيار ديال وكالات الأسفار تيم من طرف وزارة السياحة مع الفيدرالية الوطنية

اللي أساسي أشنو هو اللي خصنا نعملو عليه؟ وهو خصنا أنهم هاذ الوكالات فاش غادي يتعاملوا في إطار الحج، غادي يكون عندهم تجربة أكثر، غادي يمكن لهم أنهم يزيدوا في النقطة دياهم، وغادي كذلك اللي خصنا نعملو عليه وهو أننا نشجعو وكالات أخرى تكون في هاذ المنطقة وفي هاذ الجهة ديال دكالة عبدة باش يمكن لنا تكون عندنا جمعية وغادي نتعاملو معها مباشرة، ما غاديش يكون دكالة عبدة مع الشاوية-ورديفة أو مع منطقة أخرى.

إذن هذا هو اللي خصنا نعملو عليه، ولكن كذلك اللي ابغينا نوصلو لو وهو أننا نوصلو لواحد النوع ديال (labellisation) ديال الوكالات، أنه تكون عندنا وكالات اللي عندها القدرة المالية، القدرة البشرية ديال الموارد البشرية، القدرة التكنولوجية، إلى غير ذلك، أنها تنظم الحج.

نعملو كذلك إلى ابدنا لأنه الآن ما نتعاملوش مع العمرة وما كنظموش العمرة، ولكن إلى كان هاذ المسألة ديال العمرة أننا خصنا نشوفو فيها أنه كذلك تكون وكالات يعني خاصة لتنظيم العمرة، إلى شفنا لهاذيك المسألة ديال المجاملة اللي هي كذلك تتخلق مشاكل كثيرة جدا، اللي كذلك أننا نتعاملو معها ونشوفو أنه وكالات اللي هي... إذن (la labellisation) هادي علامة وجودة مهمة جدا واحنايا الآن درنا يعني طلب ديال العروض في هاذ الإطار هاذ باش يمكن لنا أنه تكون عندنا وكالات اللي متخصصة، اللي كايبة متوفرة فيها المهنية، لأنه أشنو اللي ابغينا؟ ابغينا أولا الجودة في الخدمات، المسألة الثانية أنه ما يكونش تضارب في الأسعار، والمسألة الثالثة أنه ما يكونش يعني يكون واحد النوع من المهنية ونجرو الوكالات إلى الأعلى.

بالنسبة للإخوان اللي قالوا بأنه ما كايينش الأسعار، بالعكس خرجنا في هاذ الأسبوع هذا أشنا هو الأسعار اللي كايبة وبالتدقيق، يعني أنه كايين المنتج ديال الدرجة الأولى، راه كايبة الغرفة اللي هي ثنائية 87.000 درهم، والغرفة الثلاثية 79.000 درهم، كايين المنتج ديال الدرجة الثانية، كايين اللي فيها 67.000 يعني بالنسبة للغرفة الثنائية، الثلاثية 63 والرابعة 56، وكايين الدرجة الثالثة اللي هو الغرفة اللي فيها 4 الناس 47.000 درهم، والغرفة الخماسية 45.000 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم، واحتفظوا ببعض عناصر جوابكم في التعقيبات، شكرا.

نتنقل إلى التعقيبات حول جواب السيد الوزير، والكلمة لأول معقب الأستاذة لطيفة من الفريق الاشتراكي، تفضلني.

المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، إلى اسمحتو نظرا لأهمية بل قدسية الحج، ومن أجل

الوكالات تبيغونا نعاودو النظر في هاذك التنقيط وتعاودو النظر في هاذك التنقيط، ولكن اللي عندو أكثر من 60 ما تيعينش راه (automatiquement) غادي يمشي للحج، لا بد أنه كايبة أمور اللي غادي نفسروها، وغناخذو المثال ديال دكالة عبدة.

كايين واحد المسألة اللي أساسية، راه على مستوى هاذيك اللجنة كنتعاملو مع الجمعيات، جمعيات وكالات الأسفار في كل جهة - جهة، ولكن إلى ابغيت تدير جمعية ديال وكالات الأسفار خصو يكون عندك 10 ديال وكالات الأسفار، مع الأسف دكالة عبدة، احنا لا نقصي دكالة عبدة، بالعكس هادي جهة عزيزة على كل المغاربة وعلينا، وسياحيا مهمة، إلى غير ذلك. فيها 6 ديال الوكالات إذن ما عندهاش جمعية، هذا كنعلموه مع جميع الجهات اللي ما عندهمش جمعية، كنديروها مع الجهة اللي قريبة لها، إذن اعملناها مع الجهة ديال الشاوية-ورديفة، إلى حد الآن الأمور مزيانة، ولكن فاش جينا للعملية ديال التنقيط أشنو اجري؟ 5 ديال الوكالات، لأنه عندنا غير 5 ديال الحصص، لأنه بالنسبة للشاوية-ورديفة ودكالة عبدة عندها تقريبا 250 حاج، إلى قسمتها على عدد ديال الحاج كل مجموعة، مجموعة ديال 50 أعطتنا 5 ديال الكوطات.

إذن 5 ديال الوكالات هي اللي غتستافد، إذن خصنا نشوفو من سمتين أشنا هما 5 الوكالات الأولين اللي عندهم النقط أكثر، إذن فاش جينا نشوفو لقينا بأن 5 الوكالات عندها النقط أكثر من الشاوية-ورديفة، السادسة من دكالة عبدة والسابعة من الشاوية-ورديفة والثامنة من دكالة عبدة.

إذن أشنو عملنا؟ 5 الأولين هما اللي غادي ياخذوا، هذا هو اللي نتعملو به في جميع المناطق، ما فيها لا إقصاء ديال منطقة ولا ديال جهة، ولكن ما بغيانش كذلك أنهم هاذ الوكالات أنهم يكونوا في حيف بالنسبة لهم ويحسوا بأنهم تقصوا، قلنا غادي يتعاملوا، لأن كنعلمو "أ" و كنعلمو "ب"، غادي يتعاملوا مع الوكالات الآخرين اللي جاتهم الحصص في إطار التسجيل ديال الحاج.

إذن هاذوك الحاج، السيد المستشار المحترم، ما كيمشوش من سيدي بنور لابن سليمان، ولا تيمشيو من آسفي إلى خريكة، أنا عندي دابا الآن هاذوك الوكالتين بجوج تعاملوا مع الوكالات اللي عندهم الحصص، والآن في إطار تشاركي وتضامني يتعاملوا معهم، تيسجلوا هاذوك الحاج.

إذن عندها غير 2 ديال... أولا راه غير 2 ديال الوكالات اللي هما كانوا من دكالة عبدة اللي تقدموا، وجابوا أكثر من 60، ولكن وحدة جات السادسة ووحدة جات الثامنة.

الآن كيتعاملوا مع الوكالات الخمسة الأولين ويتعاونوا معهم، وراهم سجلوا تقريبا 105 ديال الحاج من جهة دكالة عبدة. هاذوك الحاج ما امشوا حتى شي منطقة أخرى، بالعكس أنهم كانوا في هاذيك المنطقة. ولكن هادي معايير اللي هي موضوعية، اللي هي موضوعة مع وكالات أسفار، احنا ما كنزيدو فيها، ما كنعصو فيها، يعني موضوعة مع وكالات الأسفار.

قطاع الخدمات بصفة عامة هو قطاع مهني وكيطلب مهنية، وبالتالي خصوص المهنيين.

قضية وزارة الأوقاف، هذا شيء اللي ما ابقاش، ربما، مقبول في هاذ العصر، خصنا نسمحو للقطاع الخدماتي يقوم بالدور ديالو، والمغاربة مؤهلين باش يقوموا بهاذ المسائل هاذي. وكثير هنا السؤال، ياك اتما كترقبوا الوكالات، ولكن ما كترقبوش وظيفة الأوقاف، ما عندكمش شي سلطة عليها، هنا اشكل.

إذن قطاع مهني، خصنا المعتمدين أو الحجاج خصهم يكون عندهم حرية الاختيار. وغنختم، لأنه الوقت ما كيسمحش، 30 مليون، السيد الوزير، كنسمعوها هاذي 20 عام، الحصة ديال المغرب 30 مليون 30 ألف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للمعاقب الموالي من الفريق الحركي، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكروك على الجواب ديالك.

في الحقيقة احنا نتعرفو المجهودات اللي كتقوم بها الوزارة، ولكن كيف ما جا في الجواب ديالك، السيد الوزير، بأن كايته هناك جمعيات، واش هاذ الجمعيات اتما، السيد الوزير، اتما ثايقين فيهم بأنهم... اعطينا، السيد الوزير، هاذ الوكالات اللي كايين في الجديدة وفي آسفي وفي اسميتو، واش عندكم ولو شكايه واحدة، لأنهم كينظمو الحج هاذي 15 سنة ولا 16 سنة، واش عندكم شكايات من الحجاج اللي كيديوهم للحج؟ واش عندكم شي شكايات من هاذ الوكالات اللي كيديو للعمرة؟ راه كايين الوكالة اللي كندي 50 - 60 ديال الناس للعمرة، واش عندكم شي شكايه لهاذ الوكالات؟

السيد الوزير، احنا عرفناكم اتما في شكل والجمعيات اللي كيف ما ذكرتو شكل آخر، قلتو لنا والحجاج، نعم، السيد الوزير، بأنهم تسجلوا 105، راه ما عندهم شي بديل، أشنو ابغي يدير هو هاذ الحاج إلى ما امشاش تسجل؟ راه ما عندوش شي اختيار آخر، راه كون كان عندو شي اختيار راه غيمشي ليه، ولكن ملي ما عندو اختيار، راه غيمشي يد راسو، غادي يد عنقو للمجزرة، هذا السيد الوزير.

كنقول لكم، السيد الوزير، بأنه هذا إقصاء ممنهج لجهة دكالة عبدة، إقصاء ممنهج لساكنة دكالة عبدة، بكل صراحة، السيد الوزير، هناك كايين احتجاجات، ماشي غير ديال الحجاج ولا ديال الوكالات، راه حتى ديالو لعائلات اللي عندنا شكايات ديالهم، يقول لك أنا اعلاش الواليد ديالي أنا

تدليل الصعاب أمام الحجاج، أقول أنه تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، أشرفت لجنة ملكية على تنظيم عملية الحج لسنة 2013 في أحسن الظروف، ولحد الساعة لم نسجل أي أدنى ملاحظة على هاذ العملية، وفلسفة هذه اللجنة هي تدليل الصعاب أمام الحجاج، وما تقولوش أنكم أتم لا تحترمون هذه الفلسفة، ولكن ابغيناها تكون سائدة، وما ابغينا حتى أدنى ملاحظة، حتى شي حد يلاحظ على وكالة أسفار ولا على هاذي... حتى ملاحظات من هاذ النوع احنا ما ابغيناهاش تكون.

ولكن، السيد الوزير، أنا ابغيت نسلط الضوء على مسألة أساسية من خلال طرحي لهذا السؤال، وهي مسألة التقسيم، أنا أرى بأنه حان الوقت لإعادة النظر في التقسيم، التقسيم اللي دايراه وزارة السياحة، مجال دابا آسفي والجديدة، دايرينها في المنطقة الوسطى مع الشاوية-ورديفة، إعادة التقسيم لأن مجموعة الأمور تغيرت، خصنا نعيدو النظر في التقسيم اللي كنتديرو الوزارة ديالك، خاصة أننا اليوم كنتكلمو على جهوية متقدمة، وفلسفتها هي تحقيق التنمية المتوازنة بطبيعة الحال وتقريب الخدمات اللي من شأنها حفظ كرامة المواطن. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

وننتقل إلى المعقب الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضل الأستاذ بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

الأخت، الإخوة،

السادة الوزراء،

حقيقة الإجراءات اللي خاذتها الوزارة أخيرا هي إجراءات محمودة ومشكورة، كالأجراء الخاص باللائحة الموحدة، كالتصنيف الخاص بجودة الخدمات أو ما يسمى بـ (Le Label) لكل وكالة، إلا أنه مازال هناك الكثير، السيد الوزير، من العمل، كتحديد السقف لكل وكالة، هذا كيتنافي مع الليبرالية اللي كتنشدها بلادنا، وكيتنافي مع الحرية ومع التنافسية، لأنه ملي كتحدد السقف وكنكون كوطه معينة، كتنكون هنايا كتنكون واحد النوع من الاحتكار، واحنايا هاذ الوقت ديالنا ما ابقاش كيسمح بهاذ المسائل هاذي، خصنا نحررو القطاع ونخلقو إطار مناسب للتنافسية المطلقة في إطار من القوانين الشفافة، في إطار دفتر التحملات، وفي إطار التصنيف، وفي إطار المراقبة البعدية.

كذلك لازالت وزارة الأوقاف تدبر حصة كبيرة من هاذ المنتج ديال الحج، وهذا حتى هو كيتنافي مع السياسة الليبرالية ديال بلادنا، وما يمكنش الإدارة العمومية تقوم بالوظيفة ديال قطاع مهني، احنا قطاع سياحة ولا

كنعملو عليه مع وكالات الأسفار، مع الفيدرالية، وهو أنه الوكالات اللي غادي تكون عندها القدرة، هي اللي غادي ندفعو بها للأمام، وغادي يكون عندها (le label) ديال الحج.

ولكن واحد المسألة اللي خصنا نعرفوها، راه تحرير القطاع ما تيعنيش بأنه خصنا نخليو الأمور بدون رقابة، لأنه كانت أمور بدون رقابة، وكانو وكالات اللي هما أنهم كذبوا على الناس، وكانت أمور اللي في الماضي ابغينا نتجاوزوها.

ابغينا الآن أنه يكون قطاع منظم، ولكن الأساسي راه هما مصالح السكان، مصالح الناس اللي ابغاو يمشيو يعملوا الحج، الخدمات خصها لابد تكون، وهادي كعملو في إطار دفتر تحملات، كين دفتر تحملات اللي كنعاملو به مع الوكالات، تنوضو رقم هاتفي أخضر بالنسبة للحجاج اللي كينكموا لنا إذا كانت عندهم شي مشكلة، كنديرو واحد اللجنة ديال المراقبة في الديار المقدسة، اللي كيمشيو كيتبعوا الأمور وكيشوفوا مدى تحمل وكالات الأسفار لدفتر التحملات، مدى احترامهم له، كنديرو التدخل بعين المكان، باش إذا كان شي مشكل كندخلو بتنسيق مع وزارة الأوقاف، وكندرسو كذلك الشكايات المقدمة ضد وكالات الأسفار، وكندستدعيوها لمجلس تأديبية، عاد درنا مجلس تأديبي مؤخرا بالنسبة للشكايات اللي وردت في 2012، وكاينة 5 الوكالات اللي صدر في حقها يعني عقوبات تأديبية، لأنه إما تأديب وإما الإنذار أو التوبيخ، مع المنع ديال هاذ الخمسة الوكالات بأنه ينظموا الحج في 2013.

كل هاذ لماذا؟ لأنه ابغينا أنه يكون عندنا واحد الحج اللي هو منظم من طرف وكالات اللي هي مسؤولة، وعندها الإمكانيات، وعندها كذلك المؤهلات، وتساهم كذلك في السياحة الوطنية، وتساهم في الاقتصاد الوطني، هذا هو اللي ابغينا نوصلو له ككل.

ولكن راه إلى امشينا في هاذ الإطار هذا، في هاذ القرعة اللي درنا موحدة، ومن بعد أنه كتمر القرعة أنه الحاج يمكن لو يختار ما بين الوكالة ووزارة الأوقاف، إلى أنه عملت الوكالات التواصل اللازم وجابت منتوجات اللي هي مهمة وصارت أكثر مهنية، راه غادي يمكن لها هاذوك الحجاج كلهم أنها تنظمهم الوكالات في إطار ما سمي، ما سباه المستشار المحترم بأنها الليبرالية.

احنا ما كرهناش أنه مجموعة ديال الحجاج أنها تنظم، وزارة الأوقاف ما عندهاش مشكلة بالنسبة لهاذ المسألة، وزير الأوقاف قالها بنفسو، قال أنا ما عنديش مشكلة أنه هاديك 30 ألف ديال الحجاج أنها تنظمها وكالات الأسفار، ولكن هادي مسألة اللي غادي تيجي بصفة تدريجية، بصفة كل ما اكتسبت هاذ الوكالات المهنية ديالها، كل ما اكتسبت يعني الأمور، كل ما كانت عندها يعني قوة أكثر كل ما كانت عندها يعني أنه يعني أنه كين ضبط ومراقبة لهذ الوكالات وكذلك مواكبة لهم.

راه هاذ الوكالات ماشي فقط، احنا غير نتعاملو معهم في إطار يعني

غادي نمشي نسلجو في بن سليمان، باش من طريقة؟ واش احنا ما كينش كاع هاذ الإقليم ولا هاذ... راه ربة الأقاليم نعطيو لابن سليمان ولا لبرشيد ولا لخريكة، راه ما يمكنش، السيد الوزير.

أما إلى ادويننا على الكوطة، شكل آخر، واش الكوطة 4 الأقاليم عندهم 108، بالله عليك، السيد الوزير، اشحال ديال الكوطة اللي كاينة على صعيد السياحة، احنا على الأقل نديرو غير 4000، 4000 راه 16 جهة، راه خصها تكون عندها على الأقل واحد 300 ولا 400... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب، في حدود 6 دقائق، تفضلوا.

السيد وزير السياحة:

شكرا السادة المستشارين المحترمين على التعقيب.

ما كينش شي إقصاء اللي هو منميج، بالعكس، اللي كينحاولو أننا نعملوه في الوزارة وهو أنه الدفع بالوكالات اللي عندها القدرة على الحج أنها تعمل الحج، هاذ الوكالات اللي موجودين في الجهة لا أحد يجادل، أنا قلت لك هاذوك 2 وكالات، 2 اللي هما تقدموا اخذوا أكثر من 60، وبالتالي بأنه وكالات مزياين.

ولكن في إطار التنظيم اللي موجود حاليا، ومادام أنه ما كيناش جمعية في جهة دكالة-عبدة، وتم العمل معهم في إطار ديال الشاوية-وردية، كين وكالات اللي عندهم أكثر منهم، هاذ الوكالات جابوا ما بين 60 و70، بينما الخمس وكالات الآخرين جابوا أكثر من 70، هذا في إطار النظام، وما كينش شي واحد الآن، أنا أتحدى شي واحد يقول لك بأنه كين شي واحد دابا اللي تيمشي من سيدي بنور لابن سليمان باش يتسجل، الناس كيتسجلوا في الجديدة، وكيتسجلوا في آسفي، لأنه هادي هي فين كاينين 2 وكالات، 2 وكالات اللي تقدموا، وحدة من الجديدة...

غير بالمناسبة، راه كاينين 6 الوكالات، 5 كاينين في الجديدة وواحدة في آسفي، آسفي كله فيه وكالة ديال الأسفار، اللي خصنا ندفعو، ندفعو أنه يكونوا وكالات ديال الأسفار بالنسبة لهاذ المنطقة.

في إطار التنمية السياحية اللي تنقومو بها في هاذ المنطقة، أنا نتمنى أنه يكونوا وكالات أكثر، ولكن لا أحد يجادل في هاذ الإمكانية ديال الناس ديال دكالة-عبدة، ولا وكالة الأسفار بأنهم ينظموا الحج، ولكن هذا نظام اللي عملنا عليه، وعملنا عليه بشراكة مع القطاع الخاص، ماشي عملنا عليه احنا فقط.

المسألة ديال إعادة النظر في التقسيم، بالفعل غادي نعاودو النظر في التقسيم، ما غاديش ييتي، الآن أشنو غادي ييتي في المستقبل، وهذا

السيد الوزير، واش يمكن لكم تظمتوننا في إطار الحكامة الجيدة، في إطار منظور جديد للحكامة في الميدان السياحي، وفي إطار تسويق منتج مغربي وطني، الذي يكون أو يعطي فرصة لتقدم هذا القطاع في المغرب؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للسيد وزير السياحة، تفضلوا.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال. وفي الحقيقة، هذا سؤال يعني جا في وقتو، اعلاش جا في وقتو؟ لأنه الآن احنا كنوقعو على البرامج التعاقدية على مستوى كل جهة جهة، وابغيت أنه نرجع للوراء ونقول لكم كيفاش وصلنا لهذا البرامج التعاقدية على مستوى كل جهة جهة. كنعرفوا بأنه الرؤية ديال 2020 جاءت يعني بعد عمل مسلسل تشاركي تشاوري مع جميع الأطراف، وساهموا فيه القطاع الخاص، ساهموا فيه كذلك المنتخبين، ساهموا فيه جميع الفاعلين، وتم إحداث هيئات مشتركة لكل الأوراش اللي موجودة في الرؤية ديال 2020، وكابنة لجان ديال التتبع، ولجان كذلك ديال القيادة في هاذ الإطار هذا. وهادي هي اللي صادقت على جميع العروض لكل الأوراش.

وأمام صاحب الجلالة اللي هو راعي لهذه الرؤية، تم التوقيع على برنامج العقدة في المناظرة العاشرة اللي تمت في نوفمبر 2010 براكش، وهذا برنامج تعاقدي، يعني تعاقدا بين جميع الأطراف، إذن أتى في إطار تشاركي وتشاوري.

ولكن هذا البرنامج آش قال؟ قال لابد أننا نوضو خرائط طريق جمهورية لكل جهة جهة باش يمكن لنا أننا نميو المنتج ونميو كذلك هاذوك الوجهات السياحية الستة الجديدة اللي كابتة في الرؤية ديال 2020، ابتداء من 2011 ماشي من عهد هاذ الحكومة، من قبل، الحكومات الفارطة ابدأ المسلسل ديال التشاور، هاذ المسلسل هذا من 2011 حتى لأبريل 2013 وهو في إطار تشاور مع جميع الفاعلين على المستوى المحلي، المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي، مهنين، مجالس سياحية، إلى غير ذلك. المجالس السياحية توقع على برامج العقدة، إلى شفتو راه كل المجالس السياحية توقع على ذلك، حين تكون هناك مجالس سياحية، بعض الجهات ما فيهاش مجالس سياحية.

هاذ الشي كلشي إلى شفتا في ظل تقريبا 1000 مشروع اللي موجودة الآن في إطار تفعيل الرؤية ديال 2020، وهاذ 1000 مشروع هادي تساهم فيه الجهات، تساهم فيه الجماعات، تساهم فيه الدولة، تساهم فيه كذلك القطاع الخاص. إذن هذا كله جاء في إطار تشاركي.

إعطاء الحصة والزجر، ولكن كذلك هناك مواكبة، راه وضعنا، وضعنا الآن يعني في إطار مواكبة يعني المقاولات السياحية 420 مليون درهم، هذا صندوق من أجل يعني دعم التنافسية ديال الوكالات، ودعم التنافسية ديال شركات النقل السياحي، ودعم التنافسية ديال الفنادق.

إذن، الوكالات السياحية، ماشي فقط أننا كنظمو، ولكن كذلك كابتة آليات للدعم، كابتة آليات للمواكبة من أجل أنها تكون تنافسية أكثر من أجل أن تكون مهنية أكثر، وكذلك من أجل أن يكون تنافسية فيما بينها باش يمكن لنا أننا نهبطو من هاذيك الاثمنة.

احنا الاثمنة كنوضوها، ولكن راه كابتة بعض الوكالات، لأنه كنستقدمو الوكالات فاش تتجي شكايات، تيقول لك تطلبوا منا 120 ألف درهم ولا 130 ألف درهم، وانما درتو السقف ديال (le premium) هو 90 ألف درهم، تستقبلو هاذ الوكالات تيقول لك احنا يعني راه ها هما المسائل ديالنا، أنه كابتة واحد الخدمات إضافية، إلى غير ذلك، ولكن بغينا نوصلو أنه تتدخلو باش يمكن أن الوكالات يلتزموا بالاثمنة اللي كنوضوها، ولكن كذلك باش تكون تنافسية أكثر فيما بين الوكالات باش يمكن لهم أنهم يعطيو منتج اللي هو ذا جودة، ولكن في نفس الوقت هناك علاقة ما بين الجودة وما بين الثمن. إذن هادي مسألة اللي أساسية بالنسبة لنا.

الجمعيات، راه الجمعيات هذا هو التأطير، لأننا آش ابغينا نمشيو؟ ابغينا نكونو عندنا قطاع اللي هو مؤطر، على المستوى الجهوي وعلى المستوى الوطني.

على المستوى الوطني، كابتة الفيدرالية الوطنية لوكالات الأسفار، ولكن على المستوى الجهوي راه خصنا مع من نتكلمو، ما يمكنش لنا نتكلمو مع الوكالات، راه مئات ومئات ديال الوكالات، خصنا نتكلمو مع إطار اللي هو منظم ومنتخب بطريقة ديمقراطية، وهاذ الجمعيات راهم منتخبين بطريقة ديمقراطية، وكيقوموا بالعمل دياهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع السياحة والعنوان أو موضوع هذا السؤال هو غياب التنسيق بين مكونات الفاعلين في القطاع السياحي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا الأستاذ لعلي لبسط السؤال.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السؤال واضح، السيد الوزير، هو أنه نلاحظ غياب في التنسيق بين مختلف المكونات والفاعلين في القطاع.

اليوم التكوين المهني غايب على المسلسل ديال المخطط الأزرق، في السعيدية كانوا يالله جوج الأوطيلات أو ثلاثة، ما قدوش يكونوا عندهم العمال والموظفين اللازمين باش يخلوا هاذ الفنادق، كذلك في طنجة، كذلك في مدن أخرى، أنه التكوين المهني في الميدان السياحي ما تلاءمش، هذا هو الاسجام والتنسيق.

أما كنشكروكم أنه احنا كنعترفو لكم بأن هناك لقاءات متعددة، ولكن اللقاءات المتعددة لا يجب أن تنحصر في اللقاءات، بل يجب أن تتركها أعمال وأفعال، أنها تتركها الأعمال أنه البرمجة، أنه الخطوط الملكية المغربية مادامت تستفيد من الميزانية ديال الدولة يجب عليها أن تبرمج المخطط ديالها بمعية وزارة السياحة، لأنه الهدف ديالها هو الدفع بالسياحة المغربية، هو تنقل السياح من الخارج إلى المغرب، وما يمكنش أنه وزير السياحة ما تكونش عندو يد أو عين على هاذ الخطوط.

كيفاش غادي تقوموا العمل ديالكم؟ كيفاش غادي تشغلوه؟ وهنا، السيد وزير السكنى، فين هما المجالات ديال البيئة وديال التعمير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، شكرا... تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ التعقيب.

بالعكس، كين هناك تنسيق تقريبا يومي ما بينا وما بين وزارة النقل، وما بين شركة الخطوط المغربية وما بين المكتب الوطني المغربي للسياحة. بالفعل كانت مشاكل ديال الطيران اللي عرفناها هاذ الثلاث سنوات، ولكن الآن ابدينا كنتراجعو، ابدينا كترجعو ذيك العافية ديال الطيران اللي كانت عندنا، مثلا إلى لاحظت على مراكش أنه عدد الرحلات الجوية ارتفع الآن، فاس عدد الرحلات الجوية ارتفع، كين عدم إمكانية ملء هاذوك الطائرات بالنسبة لفاس، ولكن راه موجودين.

الآن مع شركة الخطوط الملكية المغربية هناك نقاش حول أنه يفتحوا قاعدة على مستوى مراكش وعلى مستوى أكادير باش يمكن لنا أننا نمشيو لبعض الأسواق اللي كنعذر علينا، مثلا ألمانيا وأوروبا الشرقية.

إذن، هناك تنسيق أساسي جدا، عاد بدا الخط، يعني تم تدشينه من طرف السيد وزير النقل البارحة، اللي هو امشي من الدار البيضاء إلى كلميم إلى طانطان.

إذن هناك مجهودات تقوم بها، والإستراتيجية اللي ابغينا نوضعو في ميدان الطيران هي تنسيق ما بين وزارة النقل ووزارة السياحة، مع عمل اللي هو محمد جدا اللي مع (la RAM⁹) ومع المكتب الوطني المغربي للسياحة.

إذن راه ماشي ماشي واعيين بأنه النقل الجوي أساسي بالنسبة لنا،

أنا إلى ابغيتو نعطيكم غير مثال، أنه الشركة المغربية للهندسة السياحية، كنعرفوها، السيد المستشار المحترم، عقدت تقريبا 5 إلى 6 ديال اللقاءات مع كل جهة، إذن إلى درتي المجموع واحد 80 لقاء تشاوري، أنا شخصيا ترأست إلى جانب ولاة الجهات تقريبا 30 ديال الاجتماعات على الصعيد الوطني، كايين برامج العقدة ابدينا كنوقعو فيها، راه وقعنا على سبعة، نهار الخميس وقعنا على مكناس، نهار الجمعة وقعنا على فاس، ونهار السبت الماضي وقعنا على وجدة، على الجهة الشرقية، وعاد الجهة الشرقية مثلا سبعة اللقاءات.

وإلى شفت حتى يعني بعض المشاريع اللي هي مهيكلت، تغازوت خمس اللقاءات اللي عملنا عليها، ليكسوس خمسة اللقاءات مع المستشارين، مع البرلمانيين، مع المنتخبين المحليين، مع المهنيين، إلى غير ذلك. ليكسوس 4 ديال اللقاءات، السعيدية 7 اللقاءات.

غير أنا نتظن أنه لا يمكن لنا في وزارة السياحة، ما يمكنش لنا ما نتشاووروش، بالعكس هذا يعني قطاع اللي هو أفقي، ويلزم يعني التشاور بين كل القطاعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، احتفظوا ببعض عناصر جوابكم في التعقيب إن شاء الله.

تفضل الأستاذ لعليج للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد لحبيب لعليج:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

احنا ما كنعقولوش على التعاقد ما بين هاذ الفاعلين، احنا كنعضرو على التعاقد الكبير، اللي كيب بالميزانية ديال الدولة، أشنو هي العلاقة ما بين المكتب الوطني للسياحة وما بين الخطوط الملكية المغربية؟ أشنو هي العلاقة ما بين الخطوط الملكية المغربية ووزارة السياحة؟ أشنو هي البرمجة ديال هاذ الخطوط التي تستفيد من ضخ كبير من ميزانية الدولة مع السياسة العامة ديال الحكومة في السياحة؟

كنعرفوا أنه المغرب مسدود، في الفوق كايين الشمال، كايين البحر، في التحت كايين الصحراء، جنوب الصحراء، في الشرق مسدود بالجزائر، الغرب الأطلنتيك، كيبقى المجال الوحيد باش كيجي السياح هو الطائرة، الطائرة ماشي في يدكم، خصكم تقولوا بأنه ما كايينش هناك تنسيق.

في رؤية 2020 أكبر ملاحظة كانت عند المستثمرين والعمالين في القطاع هو غياب القطاع الجوي وقطاع النقل في الموضوع ديال رؤية 2020، اليوم هاذ الغياب لازال قائما، ما يمكنش نهضرو على السياحة في المغرب وما عندناش شركة جوية في مستوى الإقلاع الاقتصادي السياحي، هاذ الإقلاع.

⁹ Royal Air Maroc

بم صالح الدولة والمواطنين على حد سواء.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.
شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

الواقع هو أنه فيما يخص وزارة السكنى، الإجراءات التي بالإمكان أن نتخذها لمحاربة هذه الظاهرة اخذيناها، فيما يتعلق أساسا بالسكن الاجتماعي.

بالطبع حتى نكون صرحاء فيما بيننا، هذه ظاهرة مستمرة في عدد من العروض، وهناك فعلا نوع من التملص من أداء الضرائب على هذا المستوى في عروض مختلفة، أساسا منها ما هو موجه للسكن المتوسط أو السكن الفاخر.

بالنسبة للسكن الاجتماعي، التي يمكن لنا نقولوه هو أنه اخذينا الاحتياطات الكاملة، هناك دفاتر تحملات معمول بها، هناك ميثاق أخلاقيات للحد أقصى ما يمكن من هذه الظاهرة، هناك شروط قاسية للاستفادة من السكن الاجتماعي، أي أن يخص للفتات المستهدفة، سواء في القانون المالي التي نص على ذلك أو في دفاتر التحملات التي تكلمت عليها وكذلك الميثاق الأخلاقيات.

بالطبع هناك هامش، حتى نكون واضحين، هناك هامش دائما التي هو واحد الهامش ضئيل، التي يجعل أن نعرف أن هناك بعض التلاعبات في ذلك، ولكن هاذ الأمر من الصعب علينا أن نتغلب عليه 100%. أحسن طريقة للتغلب عليه ماشي هو فقط توفير الإجراءات الزجرية الضرورية، أي المراقبة على المستوى الجبائي وعلى المستوى الضريبي، أحسن طريقة هو أنه نكتفو من العرض على جميع المستويات، بمعنى أنه قد ما ارتفع العرض على امتداد التراب الوطني، قد ما بإمكاننا أننا نوصولو إلى تراجع هذه الظاهرة.

ولذلك، هذا ما نقوم به اليوم في الوزارة من خلال البرامج الهادفة إلى فتح مناطق جديدة للتعمير، إلى تكثيف العرض بمنوجات مختلفة، وهذه الطريقة نتمنى أن نصل إلى تراجع حقيقي لهذه الظاهرة على جميع المستويات.

أكرر، احنا بالنسبة لنا على مستوى وزارة السكنى ما يمكن أن نقوم به قنا به، إذا كانت هناك بعض المقترحات إضافية التي من شأنها أنها تحد من هاذ الظاهرة، بالإمكان أن تدارسها، بالإمكان كذلك أن نرى ما يتعين القيام به على مستوى الحكومة من أجل أننا نوفر شروط أحسن وأمثل

ولكن راه إلى شفتي أنه مراكش راه ابدات الأمور تتحسن، فاس تحسنت الأمور، الصورة تحسنت الأمور، خصوصا الرحلات الجوية التي كنا ابغينا من (Londres) وابغينا من بروكسيل، إلى غير ذلك، موجودة، نعمل على أكادير، مع العلم بأنه أكادير راه ماشي الخطوط المنتظمة التي خصو ولكن (charter) أكثر نظرا لأن هناك اهتمام بالسياحة الشاطئية، موجود في السعيدية التي كتعرفوها، السيد المستشار المحترم، موجود الآن رحلات خصوصا على مستوى (charter)، ومازال غادي نعملو على هاذ الأمور هاذي، مازال غادي نعملو عليها.

ولكن أنا متفق معك، راه كايته أمور التي كتعلق بما هو تكوين مهني التي خصنا نعملو عليها، مثلا السعيدية التي لقينا أنه هناك موارد بشرية، ولكن غير مكونة، التي كتعمل في فنادق التي هي فنادق كتطلب واحد الجودة، هاذي من المشاكل التي هي موجودة، نحن في إطار العمل عليها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة، وهو حول استفحال ظاهرة "noir"، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ لشكر.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

على الرغم مما يبدو ظاهريا من دينامية وتطور يعرفها قطاع الإسكان بفضل التشجيعات والإعفاءات الجبائية، حيث يعتبر قطاع العقار أول مستفيد من النفقات الجبائية.

غير أن العراقيل والعوائق التي تحد من هذه الدينامية كثيرة ومتعددة، مما يفرغها من مضمونها، ومنها ظاهرة التملص الضريبي بالنسبة لبعض المنعشين العقاريين، دون أي التزام اجتماعي أو أخلاقي، وذلك بمطالبتهم بمبلغ يؤديه المشتري للمنعش العقاري خارج العقد الموقع بين الطرفين وزائد على الثمن المعلن، وهي وسيلة مواتية للاغتناء على حساب الضرر الذي تلحقه بمصالح الخزينة في عدم تحصيلها لضرائب عن تلك الأموال التي تدخل في إطار ظاهرة "noir" إضافة لما تلحقه من ضرر بمصالح المشتري، خاصة ذوي الدخل المحدود، حيث أن الأبنك لا تأخذ بعين الاعتبار في تمويلها لقروض السكن.

لذلك، السيد الوزير، نسألكم عن التدابير التي تنوون اتخاذها لمحاربة هذه الظاهرة التي تحد من دينامية قطاع السكن وتطوره الطبيعي، وتضر

من طرف عدد من الممارسين في هذا الحقل من أجل تجاوز القانون والتحايل عليه.

يتعين أن نواصل نحن من جهتنا في وزارة السكنى تكتيف العرض، كما قلت، ربما أن يكون هناك عرض ديال الدولة اللي يكون أكثر مما هو عليه اليوم، على أي حال الطاقات اللي كنتوفرو عليها راه طورناها كثيرا، على هذا المستوى يتعين الاعتراف بذلك.

كذلك للجوء إلى المعنشين اللي هما معترف بهم، واللي كي عملوا في إطار رسمي، وأعتقد أن الأغلبية الساحقة ديالهم اليوم تتجاوز اللجوء إلى هاذ الظاهرة.

وكذلك مواصلة الجهود على المستوى الجبائي من أجل التغلب على هذه الظاهرة.

على أي حال، احنا نعترف بأنه هناك مجهود إضافي يتعين أن نقوم به، لكن نبحث عن الإجراءات الدقيقة اللي من شأنها أن تصل إلى نتائج ملموسة على هاذ المستوى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم الطيبة في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الأخير المبرمج في هذه الجلسة، وهو موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وهو حول المشاكل التي يطرحها تحديد الملك الغابوي. والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

لقد أكد تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2009 على أهمية المساحات المتبقية من الملك الغابوي غير المحددة، والتي تبلغ مليون و193 ألف و365 هكتار، أي ما يشكل نسبة 13% من المساحة الإجمالية للملك الغابوي.

وإذا كان هذا التحديد يثير العديد من الإشكالات القانونية والإجرائية في ظل التجاوزات التي تفقد مراسيم التحديد كل مشروعية قانونية ودستورية، فإن إشكالاته الاجتماعية تبقى الأكثر مأساوية، وتؤدي إلى هضم حقوق ساكنة الجماعات المجاورة للغابة، والتي تقوم بالعديد من الحركات الاحتجاجية ضد مسطرة تحديد الملك الغابوي، لأنها تمس حقوقهم على أرض ورثوها عن آباءهم وأجدادهم.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم:

من أجل محاربة هذه الظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
الكلمة للتعقيب، الأستاذ أفرياط تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.
المهم، السيد الوزير، استمعت لردكم على سؤالنا وأكدتم أن هاته الظاهرة لازالت مستمرة.

وهذا النوع من البشر ومن المعنشين العقاريين يبتزون الدولة ويبتزون المواطنين، كيف تيقولوا المغاربة "بحال المنشار، طالع وأكل، هابط وأكل"، لأنه هاذ الناس يمكن نعتبرو بأنه ما تتوفرش فيهم روح المواطنة. وهاذ الشيء للأسف أن حتى المواطن تيقبل بهاذ الشيء، هذا حتى هو إشكال، كان من المفروض أن المواطن يرفض أيضا أنه يتم الابتزاز ديالو بهاذ الشكل.

اليوم، وأنا أعتقد بأن الدولة خصها تدخل لهاذ المجال ديال المنافسة، الدولة حتى هي تدير مشاريع ديالها، كيف ما كانوا بكري في البداية ديال الاستقلال، راه النصارى في واحد العدد ديال المدن ابناو سكنن وكان تيكريوه المواطنين بأئمة اللي معقولة.

باختصار شديد، أنا أقول بأن هؤلاء هم التماسيح والعفاريات الذين يجب محاربتهم، وبكل الأشكال، الأشكال القانونية، لأنه فعلا واحا احنا ابغينا نتجنبو ما نبقاوش نقولو هاذ الكلام ديال التماسيح والعفاريات، ولكن الغالب الله، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بدوي الدخل المحدود، أليس من العار أنك تبدأ تبتز واحد الأجير لا يتوفر حتى على الحد الأدنى للأجر؟ ولاسيما أنهم عندما قلت بأنهم يبتزون الدولة، مؤخرا يطالبون بأن يتم تفويت الأراضي بـ 100 درهم، نعطيو احنا أرض بـ 100 درهم للمتر ويبيع هو للمزاليط بمليون للمتر.

هاذ المسألة راه ما خاصهاش تستمر في البلاد، وأن الحق في السكن اللائق حق من حقوق المواطنة وحق من حقوق الإنسان. وبه وجب الإعلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا للسيد المستشار.
الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، إذا كان هنالك تعقيب. السيد الوزير ربما يحجز عن...

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

على أي حال... تماما. ما يمكن لي إلا نتفق معك من ناحية مبدئية. الآن الإجراءات العملية لمحاربة هذه الظاهرة، يتعين أنه من باب الواقعية أن نقول بأن الحكومة قامت بما يتعين أن تقوم به، هناك قدرة هائلة

الكافي دبالو للإيكباب على هذه التجربة دبال التحديد وهذا المساطر دبال تحديد الملك الغابوي، باش ندوزو إلى الجانب العملي المتقدم.

إلى كايته ملفات كتشوف بأن فيها خرق للقانون، خرق للمساطر، عدم احترام القانون في الإضرار بالمواطنين وبحقهم في أن يعيشوا بجانب الغابة في إطار المنظومة القانونية اللي كتكفل لهم يعني الحقوق يعني المضمونة، فأتصور بأنه اليوم يجب أن نمر إلى شيء أكثر تأثير وأكثر عملية، والحكومة جاهزة للحوار.

أحنا عندنا في المخطط التشريعي القانون المنظم لهاذ الأمور سيتم مراجعته إن شاء الله في هذه الولاية في مدى زمن منظور، إلى اتنا عندكم القدرة على المبادرة التشريعية السريعة على بركة الله، جيبوا لنا مقترح، إلى كايته ملفات فيها مخالفات وفيها يعني اتهامات لأطراف تعطل أو تخرق المساطر أو تضرر بالمواطنين، فالحكومة جاهزة، حركوا المهام والصلاحيات دبالكم المؤقتة، إذا تطلب الأمر لجن تقصي الحقائق لم لا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

ونحن مستعدين، السيد الوزير، من أجل تزويدكم ببعض الملفات، إلى غير ذلك.

ولكن، السيد الوزير، الإشكالية اللي مطروحة وهي أن التحديد الغابوي الذي مر خلال سنة 1983-1990 مر بالخفاء، دون إشعار المنتخبين، دون إشعار الساكنة. ولو، السيد الوزير، شي منتخب حضر في ذيك عملية التحديد. والساكنة، السيد الوزير، ما عندهم علم على ذيك عملية التحديد، ابقوا لهم الناس غير الوثائق، غير الوثائق بقاوا لهم الملكيات وعقد دبال البيع والشراء، ما عندهم حتى شي علم على ذيك التحديد.

أحنا كنعبرو ذيك التحديد، السيد الوزير، مر في الخفاء، لأن المحاضر دبال التحديد، السيد الوزير، تداروا في المقر دبال الإدارات، تداروا مع السلطات المحلية والمياه والغابات، دون إشعار المنتخبين.

أتحدى، وأقولها من هاذ المنبر، أنه حضر شي منتخب في ذيك العملية دبال التحديد الغابوي، وبالخصوص إقليم الحسيمة، السيد الوزير، بدائرة كتامة، دائرة تارجيست، دائرة بني بوفراج، بني كميل. فهاذو كلهم، السيد الوزير، الساكنة ما عندها علم على عملية التحديد، وخصهم يشركوا رؤساء الجماعات، راه منتخبين، حتى هما يوقعوا في المحضر، حتى هما يوقعوا، يجيبوا لنا، آسيدي، بأن رؤساء الجماعات وقعوا في هاذ المحضر

- ما هي التدابير التي سنتخذونها لتجاوز الإشكالات التي تنتج عن تحديد الملك الغابوي؟

- وما الذي ستقومون به من أجل ضمان حقوق الساكنة المجاورة للغابة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد لحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أشكر لكم السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

نبغي نذكر بهاذ المناسبة بأن هاذ السؤال هو السؤال العاشر في هذه المدة من عمر الحكومة والبرلمان، وبالتالي تكرر بالغرفتين الأولى والثانية، وتداروا بالتوازي معه على الأقل لقاءين، يعني مجلس النواب بحضور السيد المندوب السامي بتنظيم من فريقين، وكان كذلك لقاء بعض الجمعيات المعنية مع السيد المندوب السامي ومع رئيس الحكومة إلى آخره، بمعنى كاي واحد الجهود كيم على مستوى التواصل.

لكن يبدو بأن هاذ الإشكال ما كنتقدموش فيه، دائما كايته شكايات ودايما كاي... ويظهر لي بأنه اليوم خصنا تتجاوزو هاذ المنطق دبال المساءلة الشفوية، ونمشيو إلى آليات أكثر فعالية، لأنه الأهداف دبال التحديد الإداري للملك الغابوي واضحة، والقانون واضح، والمساطر معلومة.

فإما أن القوانين اللي قدامنا ما صالحاش، متجاوزة، وإما أن المساطر فيها خروقات، تستوجب واحد المستوى معين من المساءلة، أحنا كتشوفو اليوم بأنه ربما يجب على البرلمان كما تسألون الحكومة، يجب على البرلمان اليوم أن يتحمل مسؤوليته في القيام بمستوى معين من الرقابة اللي هي أقوى، واللي تكون فيها واحد الشراكة دبال تتبع هاذ الملفات اللي فيها إشكالات.

كما قلت البارح للإخوان على مستوى مجلس النواب، يعني كاي إشكال مطروح في اشتوكة آيت باها، كاي في الأطلس، كاي في آسفي، كاي في مجموعة من المناطق فيها إشكالات، ولكن حكوميا الأمور تعتبر تسير في منطق ما يجب أن يكون قانونيا.

اليوم نتصور أولا هناك حاجة ربما إلى أن تأخذ المبادرة والدعوة إلى واحد النقاش، واحد الحوار برلماني، حكومي، مجتمع مدني، وياخذ الوقت

المكان والاطلاع على الوثائق ككتاب ديال الشعب.
 فلهذا، ما تلوحوش الكرة للحكومة في واحد القضية اللي أتم خصمك
 تديروها، واحنا معكم في إطار السهر على تطبيق القانون، هادي الأولى.
 المسألة الثانية، هو اليوم هاد الملف بالضخامة ديالو والحجم ديالو يحتاج
 في الحقيقة إلى حوار في واحد المستوى متقدم، وأتصور أن البرلمان اليوم
 بإمكانه أن يبادر إلى هذه المبادرة الحوارية، اعلاش؟ لأنه اليوم الحكومة
 خايدة واحد المجموعة من الأوراش في الحوار: حوار حول العدالة، حول
 المجتمع المدني، حول السكنى والمدينة، كايئة مبادرات.

اليوم البرلمان بإمكانه أن يبادر إلى فتح ورش حوار وطني حول قضية
 معينة، مؤسستي داخل البرلمان ويكونوا فيه كل الشركاء المعنيين، سلطات
 وبرلمانيون ومنتخبون ومجتمع مدني، باش يتم تقييم العملية، وتتم المراجعات في
 المستقبل على مستوى القانون، إصلاح الاختلالات اللي هي ثابتة بأنها
 اختلالات، وأعتقد اليوم ما يمكنش شي واحد يتواطؤ على أنه الإضرار
 بالمواطنين.

هادي مسألة اليوم خصنا نكونوا فيها صوت واحد، ولكن نفعلو
 الصلاحيات ديالنا كمؤسسات، لأنه أنا قلت لكم اليوم 10 ديال الأسئلة في
 مدة قصيرة واجتماعات، ولكن يظهر أنه ربما مازال سنسمع أسئلة أخرى في
 نفس الموضوع، يعني أن المعالجة ما راهاش فاعلة.

وبالتالي توكلوا على الله، نحن معكم باش نتواصلو وتناوورو في قبة
 البرلمان، حكومة، برلمانا، مجتمعنا مدنيا، خبراء، إلى آخره، وتقربو من الإشكال
 ونخلو الإشكال في الجوهر ديالو.
 شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، كما نشكر
 جميع من ساهم في إنجاح هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

ديال التحديد الغابوي ونهزو يدنا، ونقولو بأن راه الجماعات شاركوا في هاد
 العملية ديال التحديد.

زيادة على ذلك، السيد الوزير، هناك بعض السكان اللي كيتصرفوا في
 القطع الأرضية هادي مدة 30 سنة و20 سنة، أنساءل، السيد الوزير،
 فين كانوا هاد المصلحة ديال المياه والغابات أثناء الهجوم على هاد القطع
 الأرضية؟ فين كانوا هاد الناس ملي كانوا كيبينو؟ فين كانوا هاد الناس ملي
 كانوا كيغرسوا؟ إلا أن دابا الإنسان صدق بالأشجار الممترة، والمملك ديالو
 عندو حجاج وعندو وثائق.

إذن، السيد الوزير، المواطن اصبح عايش في مأزق، دابا حاليا كنجي
 المياه والغابات كتدير بونية احدى الديور، وأشجار ممترة كتهدي الإنتاج،
 الإنسان ساكن هادي 30 سنة أو 20 عام، اصدق ما عندو حتى شي
 حاجة.

لذلك، السيد الوزير، أرجوكم، الله يجازيكم بخير، الحكومة خصها تعجل
 بهاد العملية ديال مراجعة التحديد الغابوي، خاصها تدير العملية ديال
 المراجعة ديال التحديد الغابوي.
 وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.
 الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.
 هو أشترتم لبعض الملفات اللي في سنوات خلت، ماشي في عمر هاد
 الحكومة، هذا ما يمكن لنا نكونو مبدئيا معكم في استنكار ما يجب
 استنكاره، إن تبث الدليل على المخالفات.
 لهذا، راكم كتحملوا واحد المسؤولية كمنششارين وكنواب ديال الأمة،
 أنكم تباشروا هاد الشيء، عندكم آليات رقابية تسمح لكم بالذهاب إلى عين